الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

بعنوان :

اَلّتَحْوِيلاَتْ اَلمَالِيَةَ للمُهَاجَرِينّ وَأَثَــرُهَا عَلَى اَلنُمُــوّ اَلإِقْتِصَادِي فِي اَلجَــزَائِر "دِرَاسَةَ تَحْلِيّلِيَة قِيَاسِيةَ " لِلْفَترَّةَ : 2020-1995

إعـــــــداد الطالبتين :

- سليمه بوصبيع صالح
- سارة بوليفة

إشراف الأستاذ الدكتور:

أحمـــد نصـــير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عقبة عبد اللاوي	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
أحمد نصـــير	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
بشير تليلي	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	عضوا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2020، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التحويلات المالية على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995–2020؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تم تناول الجانبين النظري والتطبيقي لمتغيرات الدراسة، بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي. شملت الدراسة مؤشر للتحويلات المالية ، يتمثل في نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، في حين تم اعتماد معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، والانفتاح التجاري ومعدل التضخم كمتغيرين ضابطين. وقد استُخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات. توصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي. كما أظهرت النتائج أنة لا يوجد علاقة سببية بين المتغيرات باستخدام اختبار غرانجر للسببية، رغم أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية ($R^2 = 0.935409$).

الكلمات المفتاحية: تحويلات مالية للمهاجرين، نمو اقتصادي، اقتصاد جزائري، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات، نموذج ARDL.

تصنف JEL : F24، O47، F43 .

Résumé:

This study aims to measure the impact of remittances on economic growth in .Algeria during the period from 1995 to 2020

It addresses the following research question: To what extent do remittances affect ?the economic growth indicator in Algeria during the period 1995–2020

To answer this question, both the theoretical and empirical aspects of the study variables were examined, using descriptive and analytical methods. The remittances indicator used is the ratio of migrant remittances to GDP, considered as the independent variable, while the economic growth rate was adopted as the dependent variable. Trade openness and inflation rate were used as control .variables

The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed to analyze the relationship between the variables. The results showed no long-run relationship .between migrant remittances and economic growth

They also indicated the absence of causality between the variables, although the model demonstrates a high explanatory power ($R^2 = 0.935409$).

Keywords: Migrant remittances, economic growth, Algerian economy, .autoregressive gap methodology, ARDL model

JEL classification: F24, O47, F43.

قامة الفهرس

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	-
الاهداء	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	III
قائمة الاشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول:الخلفية النظرية التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي واتجاهاتها العالمية	
تمهيد	02
المبحث الأول: الخلفية النظرية لظاهرة التحويلات المالية والنمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: مفاهيم أو ماهية التحويلات المالية وللمهاجرين	03
1. مفهوم الهجرة الدولية والمهاجر وأنواع وخصائص	03
2. مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين	05
3. أنواع التحويلات المالية للمهاجرين	05
4.محددات التحويلات المالية للمهاجرين	06
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	07
1.مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته	08
2.أنواع النمو الاقتصادي ومحدداته	08
3. طرق ومناهج قياس النمو الاقتصادي	10
4. نماذج النمو الاقتصادي	13
1.4نظريات النمو الاقتصادي الحديثة	13
4.2 نماذج النمو الاقتصادي الخارجي	17
3.4 نماذج النمو الداخلي	22
المطلب الثالث : اتجاهات النمو الاقتصادي والتحويلات المالية للمهاجرين في العالم	26
1. الدول المتقدمة	26

2. الدول النامية	28
3.الدول العربية	31
المبحث الثاني: دراسات سابقة	33
المطلب الأول: الدراسات العالمية	34
المطلب الثاني: الدراسات العربية	35
المطلب الثالث: الدراسات المحلية	38
مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة	42
خلاصة	43
الفصل الثاني : تحليل وقياس اثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2020	
تمهيد	45
المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر التحويلات مالية على المهاجرين في الجزائر	46
المطلب الاول: تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المستقبلة	46
المطلب الثاني: تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائرين المرسلة	51
المطلب ثالث: تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائرين الإجمالية	56
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر التحويلات مالية على المهاجرين في الجزائر	61
المطلب الأول: تقدير النموذج وفق طريقة ARDL	61
1.متغيرات الدراسة	61
2.التحليل الوصفي للمتغيرات	61
3.مصفوفة الارتباطات	62
4.دراسة استقرار السلاسل الزمنية	63
المطلب الثاني: وصف البيانات والمتغيرات وبناء النموذج	64
1.النعريف بالمنهجية وخطوات تطبيقها	64
2.تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للفترة 1995-2020	65
3.تقدير علاقة المدى القصير والمدى الطويل	68
4.الاختبارات التشخيصية	
5.اختبار السببية Causality test	
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج	72

خلاصة	**76**
خاتمة عامة	**79**
قائمة المصادر والمراجع	**84**
الملاحق	**90**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	نسبة التحويلات المالية للمهاجرين و النسبة من الناتج المحلي الإجمالي المكسيك	30
(2-1)	ملخص الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة	40
(1-2)	حجم الأموال المرسلة إلى الجزائر حسب مناطق الإرسال سنة 2017	53
(2-2)	التحويلات المالية للمهاجرين المرسلة بالنسبة GDPالوحدة (دولار)	54
(3-2)	التحويلات المالية المرسلة للمهاجرين بالنسبة ميزان المدفوعات	55
(4-2)	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	62
(5-2)	مصفوفة الارتباطات.	62
(6-2)	اختبار الاستقرارية	63
(7-2)	نتائج تقدير نموذجARDL(4,4,3,4).	66
(8-2)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test	68
(9-2)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.	69
(10-2)	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	69
(11-2)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج	70
(12-2)	نتائج اختبار عدم تجانس التباين	70
(13-2)	نتائج اختبار Ramsey	71
(14-2)	نتائج تقدير الاحصائي للنموذج المقدر	72
(15-2)	نتائج تقدير للنموذج وفق منهجية ARDL	73
(16-2)	نتائج تقدير لتقييم الاحصائي في الأجل القصير	74
(17-2)	نتائج تقدير التقييم الاحصائي في الأجل الطويل	75

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	الحاجات الأساسية للفرد	12
(2-1)	نموذج روستو المكون من 5 مراحل	14
(3-1)	ناتج المحلي الإجمالي المانيا	27
(4-1)	ناتج المحلي الإجمالي فرنسا	28
(5-1)	ناتج المحلي الإجمالي الهند	29
(6-1)	ناتج المحلي الإجمالي مصر	31
(7-1)	ناتج المحلي الإجمالي لبنان	32
(1-2)	تطور التحويلات مالية للمهاجرين المستقبلة	46
(2-2)	تطور التحويلات مالية للمهاجرين المستقبلة GDP	48
(3-2)	التحويلات مالية المالية للمهاجرين المرسلة بالنسبة ميزان المدفوعات	50
(4-2)	تطورالتحويلات المالية للمهاجرين المرسلة الجزائريين للفترة 2023/2005	51
(5-2)	تطورالتحويلات المالية للمهاجرين الإجمالي الجزائريين للفترة 2023/2005	57
(6-2)	التحويلات المالية للمهاجرين الإجمالي بالنسبة GDP	58
(7-2)	التحويلات مالية المالية للمهاجرين الإجمالي بالنسبة ميزان المدفوعات	59
(8-2)	نتائج اختبار فترات الابطاء حسب AIC.	65
(9-2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	69
(10-2)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)	70
(11-2)	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM of squares)	71

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	الغنوان	الصفحة
1	بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة(1995-2020)	90
2	الاحصائيات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة	90
3	مصفوفة الاتباطات بين متغيرات الدراسة	91
4	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام منهجية ديكي فولر عند المستوى	91
5	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام منهجية ديكي فولر عند الفرق الأول	91

مقدمة عامة

❖ **تمهيد:**

تعد الهجرة ظاهرة اقتصادية واجتماعية معقدة، ازداد حضورها في العقود الأخيرة بفعل التحولات العالمية والتفاوتات التنموية بين الدول. وقد أصبحت تحويلات المهاجرين تمثل مصدرًا مهمًا للتدفقات المالية نحو البلدان النامية، خاصة في ظل تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي أو المساعدات الدولية. وفي هذا السياق، برزت أهمية دراسة هذه التحويلات ليس فقط من حيث حجمها بل من حيث أثرها المحتمل على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها النمو الاقتصادي.

والتحويلات المالية للمهاجرين بأنها عبارة عن مبالغ مالية يرسلها العمال أو الأفراد المقيمون في الخارج إلى أسرهم أو ذويهم في بلدانهم الأصلية، سواء كانت هذه التحويلات نقدية أو عينية، وتتم عادة عبر قنوات رسمية كالمصارف وشركات التحويل المالي، أو بطرق غير رسمية. وتعد هذه التحويلات مصدرا هاما للعملات الأجنبية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات وندرة في الموارد المالية، تكمن أهمية التحويلات المالية في كونها تشكل دعما مباشرا للدخل العائلي، وتسهم في تقليص معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة، كما تستخدم في الإتفاق على التعليم، الصحة، السكن والاستهلاك، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الكلي، إضافة إلى ذلك، فإنها قد تسهم في تحفيز الادخار والاستثمار، سواء على مستوى الأفراد أو عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما أن التحويلات المالية للمهاجرين لها دور مساهم في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)، باعتباره هدف رئيسي تسعى الدول إلى تحقيقه من خلال تحسين الإنتاجية، رفع معدلات الاستثمار، وتشجيع الابتكار. ويُقاس عادة من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. غير أن النمو لا يتأتى فقط من العوامل الداخلية، بل قد يتأثر كذلك بعوامل خارجية مثل التحويلات المالية، ما يجعل دراستها في السياق الجزائري أمرًا مهمًا، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

باعتبار الجزائر دولة نامية، هي في أمسّ الحاجة إلى تنويع مصادر تمويل اقتصادها الوطني، وتخفيف التبعية لعائدات المحروقات التي تُشكل المورد الأساسي للدولة. وبالنسبة لبلد نامٍ كالجزائر، فإن هذه التحويلات تمثل موردًا غير مستغل بالقدر الكافي، لا سيما في ظل هيمنة القنوات غير الرسمية للتحويل، وضعف البيئة المالية والبنكية في استقبال هذه الأموال وتوجيهها نحو أنشطة استثمارية منتجة. كما أن الأطر التشريعية والمؤسساتية لا تزال بحاجة إلى تطوير لجذب مزيد من التحويلات وتحفيز أفراد الجالية على المساهمة في التنمية المحلية، حيث تواجه الجزائر تحديات تنموية كبيرة، مثل ارتفاع معدلات البطالة، محدودية التنويع الاقتصادي، وضعف الادخار المحلي، وهي عوامل تجعل من التحويلات المالية للمهاجرين عنصرًا يمكن أن يلعب دورًا تكميليًا في تمويل النمو وتعزيز الاستقرار الاقتصادي (الداخلي والخارجي) والاجتماعي، إذا ما تم توظيفه بشكل فعّال.

❖ **إشكالية الدراسة:**

تلعب التحويلات المالية للمهاجرين دوراً متزايد الأهمية في اقتصادات الدول النامية، حيث تُعد أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة، وأداة لدعم الاستهلاك والاستثمار، والحد من الفقر. وفي السياق الجزائري، ورغم عدم بلوغ تحويلات الجالية الجزائرية مستويات مرتفعة مقارنة بدول أخرى، فإنها تظل ذات أثر اقتصادي واجتماعي لا يمكن تجاهله، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط، وضعف تنويع الاقتصاد الوطني، والتحديات المرتبطة بتمويل التنمية.

تثير هذه التحويلات تساؤلات حول طبيعة استخدامها، ومدى توجيهها نحو الاستثمار المنتج، مقارنة بالاستهلاك الشخصي، وكذلك قدرتها على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دعم الطلب المحلي، وتحسين ميزان المدفوعات، وتخفيف الضغوط على سوق العمل المحلي.

في ظل هذه المعطيات، يكتسي موضوع أثر التحويلات المالية للمهاجرين أهمية بالغة بالنسبة لصانعي القرار والباحثين، خاصة في ظل سعي الجزائر إلى تنويع مصادر تمويل اقتصادها، وتقليص التبعية للموارد الريعية.

بناءً على ما سبق، تبرز الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي:

- **ما مدى مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995–2020؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماالمقصود بالتحويلات المالية للمهاجرين وماهي أنواعها ومحدداتها؟؛
- ما المقصود بمؤشر النمو الاقتصادي؟وماهي النظريات الاقتصادية المفسرة له؟؛
- ماهي ملامح وواقع التحويلات المالية للمهاجرين وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر؟؛
- ما هي انعكاسات التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير؟؛
- هل يوجد علاقة معنوية بين متغيرات الدراسة **عند مستوى**؟ وهل يوجد علاقة سببية بين المتغيرات؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

- التحويلات المالية للمهاجرين هي الأموال التي يرسلها المقيمين بالخارج إلى أسرهم في أرض الوطن سواء من أجل الاستهلاك أو الاستثمار؛
- النمو الاقتصادي هو نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة؛
- تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد ودعم المشاريع الاستثمارية؛

- تؤدي التحويلات المالية للمهاجرين إلى تحسين المستوى المعيشي في الأجل اللقصير وفي الأجل الطويل تؤدي إلى تطوير البنى التحتية؛
- يوجد علاقة معنوية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي، كما يوجد علاقة سببية بين متيغرات الدراسة.

❖ **أسباب اختيار الدراسة:**

لكل باحث مبرراته في اختيار ودراسة أي موضوع، ومن هذه المبررات ماهو شخصي وماهو موضوعي، ولعل من ابرز هذه المبررات والأسباب مايلي:

- **الأسباب الشخصية:** ومن أهم هذه الأسباب مايلي:

– الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الكلي وبالخصوص موضوع التطور المالي والنمو الاقتصادي؛

– طبيعة الشعبة تفرض علينا معرفة كل ما يتعلق بالعلوم الاقتصادية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بشكل خاص؛

– الاهتمام بالبحث في الموضيع المتعلقة بالتحويلات مالية لمعرفة حقائق وخبايا هذا الموضوع من جميع جوانبه.

- **الأسباب الموضوعية:**

– إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع الحديثه؛

– الحرص على معرفة وتوضيح أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي.

❖ **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

نظرا لاهتمام العالم المتزايد في الأونة الأخيرة بموضوع التحويلات المالية للمهاجرين ودراسة أثرها على النمو الاقتصادي، قمنا من خلال دراستنا بمايلي:

- قياس حجم التحويلات المالية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1995–2020) وتحديد تطورها الزمني؛
- تحليل العلاقة الإحصائية بين تدفقات التحويلات والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)؛
- دراسة أثر التحويلات على متغيرات اقتصادية رئيسية أخرى، مثل معدلات الادخار والاستثمار والبطالة؛
- تقييم الآليات التي تُوظِّف عبرها المؤسسات المالية والتحويلية هذه الأموال، ومدى كفاءتها في تحويلها إلى استثمارات إنتاجية؛

- اقتراح سياسات مالية ونقدية تساهم في تعظيم الاستثمار الإنتاجي من التحويلات لدعم النمو المستدام بدل الانفاق الاستهلاكي.

❖ **أهمية الدراسة:** تكمن أهمبية موضوع الدراسة من خلال:

- تملأ هذه الدراسة فجوة في الأدبيات الاقتصادية حول دول شمال إفريقيا، خصوصًا فيما يتعلق بدور التحويلات الخارجية في الاقتصادات المعتمدة على النفط مثل الجزائر؛
- تزود صناع القرار في الحكومة والبنك المركزي والمؤسسات المالية بتوصيات قائمة على تحليل بيانات حقيقية لتعزيز سياسات جذب التحويلات وتشجيع توجيهها إلى قطاعات منتجة؛
- يمكن لاستغلال التحويلات المالية بكفاءة أن يقلل من الاعتماد على العوائد النفطية ويُرسّخ قواعد نمو أكثر تنوعًا واستدامة؛
- تسهم التحويلات في تحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة مباشرة، مما ينعكس إيجابًا على الحد من الفقر وتعزيز رفاهية المواطنين.

❖ **حدود الدراسة:** تقتصر الدراسة على الاطارين هما:

- **الإطار المكاني:** يقتصر على دراسة التحويلات مالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.
- **الإطار الزماني:** تشمل الفترة من سنة 1995 إلى غاية 2020 وقد تم اختيار هذه الفترة نظرًا لما تتميز به من تحولات اقتصادية داخلية وخارجية، وتوفر نسبي للبيانات الإحصائية القابلة للتحليل.

❖ **وسائل جمع البيانات والمعلومات:** سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها في:

- **وسائل نظرية:**
  - المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية؛
  - البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكناً؛
  - البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.
- **وسائل عملية:**
  - المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بالموضوع؛

- البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول إلى إستنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة.

❖ **صعوبات الدراسة:** تواجه هذه الدراسة عدة صعوبات منهجية وواقعية، من أبرزها صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومحدثة حول التحويلات المالية للمهاجرين، خاصة في ظل وجود جزء معتبر منها يتم عبر قنوات غير رسمية، مما يعقد من عملية القياس الكمي الدقيق. كما تبرز تحديات تتعلق بتحديد العلاقة السببية بين التحويلات والنمو الاقتصادي، إذ تتداخل عوامل أخرى قد تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، مثل الاستثمار الأجنبي، الإنفاق الحكومي، والسياسات الاقتصادية المتبعة. إضافة إلى ذلك، فإن تقلبات أسعار الصرف والتغيرات في التشريعات المتعلقة بالتحويلات قد تؤثر على النتائج. من جهة أخرى، يعد اختيار النموذج الاقتصادي الأنسب لقياس هذه العلاقة تحدياً بحد ذاته، خاصة مع وجود مشكلات تتعلق باستقرار السلاسل الزمنية وتفسير النتائج في ظل محدودية البيانات.

❖ **منهج الدراسة:** لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته التعامل مع منهجيين متكاملين ومتناسقين هما المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي، فالمنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل الالمام بالموضوع ومحاولة فهم مصطلحات مفهوم الهجرة الدولية والمهاجر وتحويلات مالية و المفهوم المحددات وطرق القياس. وكذلك استخدام التعبير الكمي في دراسة بعض نظريات النمو التقليدية والحديثة، وتحليل العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي وفق الفكر الاقتصادي، كما استخدمنا المنهج التحليلي القياسي التجريبي)، من خلال تحليل اتجاهات مؤشرات التحويلات مالية ، النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى دراسة قياسية المتغيرات الدراسة وفق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL باستخدام البرنامج الجاهز eviews12 وبرمجية R للوصول إلى تقدير وتحليل العلاقة التوازنية طويلة والقصيرة الأجل، وتحليل السببية الاتجاه بين المتغيرات.

❖ **هيكل الدراسة:** حرصا منا للإلمام بمختلف جوانب الموضوع سيتم تقسيم الدراسة إلى فصلين وكل فصل يتضمن مبحثين، حيث سنتناول ما يلي:

- **الفصل الاول:** والذي جاء تحت عنوان الإطار النظري التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي من خلال مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الخلفية النظرية لظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي ، والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مطالب حيث الأول معنون بمفاهيم عامة

حول أهمية التحويلات المالية للمهاجرين والثاني مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والثالث: اتجاهات النمو الاقتصادي والتحويلات المالية للمهاجرين في العالم، أما المبحث الثاني: تم التطرق إلى الدراسات السابقة، وينقسم إلى ثلاث مطالب الأول: الدراسات عالمية، ومطلب الثاني: الدراسات العربية والمطلب الثالث الدراسات السابقة المحلية.

- **الفصل الثاني:** والذي كان عنوانه الإطار التطبيقي (دراسة تحليلية قياسية) لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر (2020/1995) وتم تقسميه الى مبحثين تناول المبحث الأول: دراسة تحليلية، تحليل التحويلات المالية للمهاجرين من خلال ثلاث مطالب الأول: التحويلات مالية للمهاجرين الداخلية والخارجية والثاني: تحليل تحويلات داخلية، والثالث: مدى مساهمة في الناتج المحلي والمبحث الثاني جاء بعنوان دراسة قياسية لأثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر ويندرج ضمن ثلاث مطالب الأول: تم فيه تحليل وصفي للبيانات والمتغيرات وبناء النموذج، والثاني: تقدير النموذج وفق طريقة ARDL والثالث: تم التطرق إلى عرض ومناقشة النتائج.

الفصل الأول : الخلفية النظرية التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي واتجاهاتها العالمية

المبحث الأول : الخلفية النظرية لظاهرة التحويلات المالية والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني : دراسات سابقة

تمهيد :

تُعد التحويلات المالية من الخارج أحد أبرز مصادر التمويل الخارجي في العديد من الدول النامية، حيث تمثل جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي وتسهم في دعم ميزان المدفوعات وتعزيز الاستهلاك والاستثمار. وتشير التحويلات إلى الأموال التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، وغالباً ما توجه هذه التحويلات إلى الأسر لتلبية احتياجاتهم الأساسية كالتعليم والصحة والسكن، أو تُستخدم كرأس مال لإنشاء مشاريع صغيرة.

لقد حظيت العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، إذ لا تزال محل نقاش بين الباحثين حول ما إذا كانت هذه التحويلات تُسهم بشكل مباشر ومستدام في تعزيز النمو الاقتصادي، أم أنها تخلق اعتماداً طويل الأمد يحدّ من الحوافز للإنتاج المحلي. فبينما يرى البعض أن التحويلات تدعم النمو من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار وتحسين رأس المال البشري، يرى آخرون أنها قد تؤدي إلى نتائج عكسية إذا ما استُخدمت لأغراض استهلاكية فقط دون أن تُستثمر في الأنشطة الإنتاجية.

من خلال هذا الفصل سنتناول مايلي:

- **المبحث الأول : الخلفية النظرية لظاهرة التحويلات المالية والنمو الاقتصادي**
- **المبحث الثاني : دراسات سابقة**

المبحث الأول: الخلفية النظرية لظاهرة التحويلات المالية والنمو الاقتصادي

ظاهرة التحويلات المالية تعد من أهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في العديد من الدول، خاصة تلك النامية. حيث يقوم المهاجرون بإرسال الأموال إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية، مما يُعزّز من القدرة الشرائية ويحفز الاستهلاك المحلي. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يمكن للتحويلات أن تسهم في استقرار ميزان المدفوعات وزيادة احتياطات النقد الأجنبي. ومع ذلك، فإن الاعتماد المفرط على التحويلات قد يحد من التنمية المستدامة إذا لم تُستثمر هذه الأموال في مشروعات إنتاجية تعزز من النمو الاقتصادي طويل الأجل.

المطلب الأول: مفاهيم أو ماهية التحويلات المالية وللمهاجرين

تُعدّ التحويلات المالية للمهاجرين إحدى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية البارزة في العصر الحديث، حيث تساهم بشكل كبير في دعم اقتصادات الدول النامية وتحسين مستوى معيشة الأفراد والأسر في بلدانهم الأصلية. ومع تزايد أعداد المهاجرين حول العالم، ازدادت أهمية هذه التحويلات كمصدر حيوي للعملة الصعبة، مما جعلها محط اهتمام الحكومات والمؤسسات المالية الدولية. لا تقتصر آثار التحويلات على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية، حيث تعكس روابط المهاجرين القوية بأوطانهم رغم بعد المسافات.

1.مفهوم الهجرة الدولية والمهاجر وأنواع وخصائص: على الرغم من إختلاف تعاريف الهجرة الدولية والمهاجر من مصدر لأخر إلى أنّ معضمها ترتكز على مجموعة من المعايير المهمة مثل مكان الإقامة ، بلد الإقامة ، مدة الإقامة خارج حدود البلد الأصلي ، الفترة المرجعية ، مكان وجود أفراد الأسرة و يمكن تعريف الهجرة الدولية والمهاجر كما يلي :

1.1.مفهوم الهجرة الدولية: تعني الهجرة لغويا الترك و الانتقال واصطلاحا ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن، وعلى المستوى الإنساني هي انتقال البشر من موطن إلى آخر ويستخدم المصطلح في العلوم الاجتماعية بمعنى التحركات الجغرافية للأفراد، ووفقًا لاتفاقية 1951 بشأن اللاجئين، يُعرف اللاجئ على أنه كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد الأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك [1].

[1] محمود عبد الكريم مفرج الزيود نايف محمد حسين الزيود ، **دراسة تحليلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية(المفهوم، الخصائص، الدوافع، المواجهة القانونية الدولية)**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، الصادرة عن : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مؤتة –الكرك ، العدد: 40، الأردن، 2021، ص:133.

هي مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى أو هي انتقال الأفراد من دولة لأخرى اقامة دائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما[1].

2.1.مفهوم المهاجر: يتفق معظم الخبراء على أن المهاجر الدولي هو الشخص الذي يغير دوله الإقامة المعتادة بغض النظر عن سبب الهجرة أو وضعه القانوني[2]. أو هو شخص يتنقل أو سبق وأن انتقل عبر الحدود الدولية أو ضمن حدود الدولة ذاتها، بعيدًا عن محل إقامته المعتاد، بغض النظر عن الوضع القانوني للشخص، أو ما إذا كان التنقل طوعيًا أو قسريًا، أو الأسباب التي أدت إلى التنقل، أو مدة الإقامة[3].

3.1.أنواع الهجرة الدولية: هناك نوعين من الهجرة هما:

1.3.1.الهجرة الشرعية: بشكل عام الهجرة النظامية عبارة عن الهجرة الشرعية تنتقل من دولته إلى دولة أخرى بإذن قبول مسبق من دولة الراغب السفر إليها، وبناء على ذلك يستند هذا النوع على المتطلبات والأعراف وقواعد شكلية وموضوعية المعمول عليها دولياً والمستلزمات وفق كل قانون دولة على حدة، سوف نذكر أهم من هذه المتطلبات وهي[4]:

– يجب أن يكون الفرد عندما يغادر دولته إلى دولة أخرى أن يحمل وثيقة سفر، وأن لا يكون ممنوعاً من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية؛

– يجوز قبل مغادرة الفرد من دولته إلى دولة أخرى يأخذ مسبق إذن من دولة الراغب السفر إليها، وبمعنى آخر يأخذ الفرد إذن شرعي مسبق من دولة راغب السفر إليها؛

– يجب على دولة الراغب السفر إليها أن يسهل إقامة هذا الفرد طبقاً لقوانينها وأنظمتها المقررة والمسموحة دولياً؛

– الخضوع لقوانين الدولة التي دخلها وأنظمتها بما فيها عدم تجاوز المدة المحددة للإقامة.

2.3.1.الهجرة غير الشرعية: هي ظاهرة تعني اجتياز الحدود دون موافقة الدولة الأصل ودولة المقصد وينتهج المهاجرون غير الشرعيين أشكال متعددة للدخول أو التسلل إلى بلد الاستقبال فمنهم من يستعمل اللجوء إلى دولة أخرى أثناء الأزمات والحروب ولا يعود إلى بلده بعد انتهائها فيصبح حينها وجوده غير شرعي ومنهم من يقوم بالدخول منهم برخص عمل ولا يتم تجديدها بعد انتهاء صلاحيتها فيصبح بذلك بقاءه غير قانوني وبالتالي يؤدي ذلك إلى سلبيات تتمثل في البحث عن الأعمال غير المشروعة في التجارة غير الشرعية كتجارة المخدرات مثلا أو قد يعمل بعضهم إلى استعمال وثائق مزورة كتزوير الهوية وجواز السفر للتسلل وعبور الحدود البحرية

---

[1] أفياء أزهر هاشم، رنا سلام أمانة، **أثر الهجرة الدولية على حق الأفراد في التنمية المستدامة**، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، صادرة عن : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد:49، العراق، 2021، ص:103.

[2] محمود عمر محمد عيسى، **الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا دراسة ميدانية**، مجلة الأبحاث ، الصادرة عن : كلية الاداب ، جامعة الزاوية ، العدد: الثاني عشر، ليبيا، 2018، ص:371.

[3] أيمن زهري، **الهجرة الدولية الحالة المصرية**، مصر، 2020 , ص:5.

[4] كريم طه طاهر شريف، **الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها**، مجلة افاق علمية ، صادرة عن : كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ، العدد: 35، العراق، 2020، ص:184.

والبرية أو قد ينتهك بعض المهاجرين قواعد الزيارة أو غرض الدراسة للبقاء بطريقة غير قانونية في دولة الاستقبال[1].

4.1.خصائص المهاجر: يتشارك المهاجرين في عدة خصائص، يمكن تلخيصها على النحو التالي[2]:

– **تنوع الخلفيات:** ينتمون إلى بلدان مختلفة، ومتنوعون في أصولهم الثقافية، لغاتهم، دياناتهم، وتقاليدهم.

الهجرة غير النظامية: غالباً ما تكون هجرتهم غير نظامية، مدفوعةً بالظروف الصعبة في بلدانهم الأصلية، والرغبة في البحث عن فرص أفضل؛

– **الوضع القانوني غير مستقر:** يعيشون في وضع غير مستقر، حيث يفتقرون إلى الوثائق القانونية، مما يجعلهم عرضة للاستغلال وسوء المعاملة؛

– **الظروف المعيشية الصعبة:** يواجهون ظروفاً معيشية صعبة في بلدانهم، حيث يعيشون في مخيمات أو أماكن إيواء مؤقتة، ويعملون في وظائف غير مستقرة بأجور منخفضة؛

– **الهدف الرئيسي:** يتمثل هدفهم الرئيسي في الوصول إلى أوروبا، حيث يسعون للحصول على فرص أفضل للعمل والحياة.

2.مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين: يعرف صندوق النقد الدولي التحويلات المالية للمهاجرين على أنها تحويلات جارية خاصة، بشكل أصول مالية أو سلع من المهاجر أو عامل مقيم بالخارج لمدة لا تقل عن سنة، إلى أشخاص يمثلون أفراد عائلتهم أو حسابات خاصة[3].

كما تعرفها المنظمة الدولية للهجرة بأنها التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلى بلد المنشأ أو بعبارة أخرى هي التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة، فقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية لدولة الهجرة أو بالعملات الأجنبية كما قد يتم تحويلها من خلال قنوات التحويل الرسمية وغير الرسمية[4].

3.أنواع التحويلات المالية للمهاجرين:حسب طبيعتها و تتمثل في:

1.3 التحويلات النقدية السائلة: تشمل الأموال التي يرسلها المهاجر إلى بلده الأصلي؛

2.3 التحويلات العينية: تشمل السلع التي يرسلها المهاجر الى بلده الأصلي، و تكون ممولة من خلال التحويلات المالية و هي تمثل نوع من الاستيراد الخارجي يقوم بتمويله المهاجر في الخارج؛

---

[1] أفياء أزهر هاشم، رنا سلام أمانة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 104 .

[2] M, nejib boutaleb**, Caractéristiques et problématiques de la migration irrégulière de l'Afrique vers l'Europe à travers les pays du Maghreb : le cas de la Tunisie**, Arabic Renewal Journal, N°: 2, country: tunisie, year: 2024, p: 474,475.

[3] عبد الرزاق سلام سهيلة وفرجاني ، **واقع التحويلات المالية للمهاجرين في المنطقة العربية**، مجلة التحليل والإستشراف الاقتصادي، الصادرة عن : جامعة يحي فارس تمنراست ، المجلد الرابع، العدد: 2، الجزائر، 2024، ص:39.

[4] منال جابر محمد مرسي ، **دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية للفترة(1990–2019)**، مجلة البحوث المالية والتجارية ، صادرة عن : كلية التجارة – جامعة سوهاج، المجلد:22، العدد: الأول، مصر، 2021، ص، ص: 408 ،409.

3.3 التحويلات المعرفية: و تشمل تدفق كل أشكال المعارف و الكفاءات و الخبرات التي اكتسبها المهاجر في بلد الاستقبال، ويقوم بتحويلها إلى بلده الأصلي؛ حسب طرق الإرسال و تتمثل في:

- **القنوات الرسمية:** وهي القنوات التي تطابق الأساليب القانونية و تتمثل هذه القنوات في الشبكات البنكية، و التي تسمح بمتابعة مصدر الأموال ولمن تحول وهذه القنوات هي:
- **البنوك المصرفية:** هذا النوع من التحويلات يضم البنك كوسيط بين المرسل و المرسل اليه شريطة ان يكون لكلاهما حسابات بنكية جارية في كل من البلد المستقبل بالنسبة الى المرسل، و حساب في البلد الأصلي بالنسبة للمرسل اليه كما يمكن ان تكون هذه التحويلات الكترونيا إذا كان للمرسل اليه بطاقة ائتمان؛
- **الشبكات البريدية:** يشرف عليها الاتحاد البريدي العالمي الذي يعمل على توسيع الاتصال بين المؤسسات البريدية في العالم، هذه الشبكات اخذت نصيبها من التطور التكنلوجي؛ شركات التحويل العالمية هي مؤسسات عالمية غير بنكية تقدم خدمات التحويل بتكاليف اقل من البنوك، و لا يحتاج كل من المرسل و المرسل اليه ان يحوز على حساب بنكي، فعملية التحويل لا تحتاج الا لوثائق تثبت هوية المرسل و المستقبل money gram international و western union و من اهم هذه الشبكات؛
- **البورصات:**حيث تقوم البورصات بتحويل أموال المهاجرين الى أسهم على مستوى بلدانهم الاصلية، وبإمكان أحد افراد اسرة المهاجر التعامل بها على مستوى البورصة؛
- **القنوات غير الرسمية:** وهي التي تعمل بطريقة غير قانونية ولا تخضع للمراقبة مما يزيد من درجة خطر عدم وصول الأموال لأصحابها؛
- **محول الأموال:** هو شخص يمتهن مهنة التحويل بين بلد المقصد و البلد الأصل، حيث يقوم بتحديد تواريخ عودته الى بلده الأصلي لدى أصدقائه او المهاجرين الذين يرغبون في تحويل جزء من أموالهم الى عائلاتهم في بلدانهم الاصلية مقابل عمولة يتحصل عليها؛

– **نظام الحوالة:** يتطلب هذا النظام وجود وسيطين الأول على مستوى بلد الاستقبال و الآخر على مستوى بلد الارسال، حيث يقوم المهاجر بدفع المبلغ الذي يريد تحويله الى الوسيط الأول في بلد الاستقبال، و يقوم هذا الأخير بإرساله الى الوسيط الثاني في بلد الارسال الذي يسلمه بدوره إلى الفرد أو العائلة المستقبلة للتحويلات، مقابل عمولة يدفعها المهاجر للوسطاء[1].

4.محددات التحويلات المالية للمهاجرين: تتمثل فيما يلي[2]:

---

[1] نادية سوداني، **" تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض البلدان العربية خلال الفترة 2000-2010 "**، (مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية واقتصاد دولي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–، السنة الدراسية: 2011/2012)، ص ص: 27، 28.

[2] إبراهيم علي جماع الباشا، **محددات التحويلات المالية للمهاجرين السودانيين دراسة تطبيقية (2000-2019)**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، الصادرة عن : جامعة القصيم ، مملكة العربية السعودية ، المجلد:16، العدد: 1، 2023، ص: 115.

– **سلوك الإيثار:** بناًء على هذا السلوك فإن المهاجر يرسل بعض أمواله إلى أسرته في بلد المنشأ استشعارا لواجبه ناحيتهم؛

– **المصلحة الذاتية:** يقوم المهاجر بنقل بعض مكتسباته إلى بلد المنشأ من أجل حفظها في مكان أكثر أمناً أو من أجل استثمارها؛

– **الادخار:** يعد الادخار من العوامل التي تدفع المهاجرين لتحويل أموالهم إلى بلد المنشأ خاصة إذا كانت فترة الهجرة مؤقتة؛

– **التأمين التعاوني بين الأسرة والمهاجر** :عادة يتعاون أفراد الأسرة على تمويل مشروع هجرة أحد الأبناء فكل يساهم بحسب إمكاناته؛

– **الظروف الاقتصادية:** في بلد المقصد و الظروف الاقتصادية في بلد المنشأ؛

– **مستوى استقرار:** سعر صرف العملة الوطنية و معدل النمو الاقتصادي و معدل الفجوة في توزيع الدخل بين أفراد الوطن؛

– **حجم السكان المهاجرين:** كلما زاد عدد المهاجرين يؤدي ذلك إلى زيادة الأموال المحولة إلى الأسر في دولة المنشأ؛

– **المستويات العلمية للمهاجرين** : و الاستقرار السياسي في دولة المنشأ.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

يُعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس تقدم الدول ورفاهية مجتمعاتها، إذ يشير إلى الزيادة المستدامة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة. لتحقيق هذا النمو، تعتمد الدول على مجموعة من النماذج الاقتصادية التي تفسر آلياته وأسبابه.

ولقياس النمو الاقتصادي تُستخدم عدة مؤشرات أبرزها معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP، الذي يعكس حجم الإنتاج الاقتصادي للدولة. كما يمكن قياسه من خلال مؤشرات أخرى مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات الإنتاجية في مختلف القطاعات. وتساعد هذه الأدوات في تحليل الأداء الاقتصادي، وتوجيه السياسات نحو تحقيق تنمية مستدامة تعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

1.مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته:

تعد التنمية الاقتصادية هدفًا رئيسيا تسعى إليه الدول لتحقيق الازدهار والاستقرار الاجتماعي. ومن أبرز مؤشرات هذه التنمية هو النمو الاقتصادي، الذي يعكس مدى تطور الاقتصاد وزيادة إنتاجيته على المدى الطويل يمكن تفصيلها فيما يلي:

1.1.مفهوم النمو الاقتصادي: عرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي على أنه الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج إذ أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها ارتفاع في حجم

السكان بالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج[1].

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتمثل في:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية؛
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالإستمرارية[2].

2.1.أهمية النمو الاقتصادي: يمكن حصر أهمها فيما يلي[3]:

زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛

زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى؛يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛ زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛

التخفيف من حدة البطالة.

2.أنواع النمو الاقتصادي ومحدداته:

يمكن تقسيمها إلى:

1.2.أنواع النمو الاقتصادي: إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقة للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي:

1. النمو الطبيعي: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت غير عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل التراكم لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض و طلب؛

2. النمو المخطط: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل

---

[1] I,abd, G,daher, **Analsis of financial depth indicators and theirimpact on economic growth, Egypt as a model for the period (2005-2020)**, Al-Ghari Journal of Administration and Economics, N°:4,country:Egypt, year:2022 p:573

[2] شلير علي صالح، **أثر المحددات الخارجية في النمو الاقتصادي لبلدان عربية مختارة للمدة(2005–2021)**، مجلةالإدارة والاقتصاد، صادرة عن : كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين _اربيل ، مجلد: 48، العدد: 139 ، العراق، 2023 ، ص:116.

[3] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، كتاب متوفر في رابط : https://www.noor-book.com/book/review/13448 ، تاريخ الاطلاع : 15/04/2025 على الساعة 19:00 ، ص: 10.

المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية؛

3. النمو العابر أوغير المستقر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بني اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية[1].

4. النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن؛ هو نوع من النمو الذي يتحقق من خلال زيادة كمية الموارد المستخدمة في الإنتاج (مثل العمل ورأس المال)، وليس من خلال تحسين الكفاءة أو التكنولوجيا. فإذا زاد عدد السكان وتم استخدام عدد أكبر من العمال فقد يزيد الناتج الكلي، ولكن ليس بالضرورة أن يزيد الناتج لكل فرد .

5. النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكتف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع[2].

2.2.محددات النمو الاقتصادي:هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي منها[3] :

– **اجتماعية:** وهي من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على النمو الاقتصادي، إذ تشكل كل من التقاليد والعادات والمعتقدات الموجودة داخل المجتمعات عنصرا إيجابيا في الدول المتقدمة وعنصرا سلبيا على النمو الاقتصادي؛

– **سياسية:** وضع السياسات وتنفيذها يعد أمراً غاية الأهمية في التأثير على النمو الاقتصادي فيما *كان* توجه تلك الحكومة نحو تحقيق تقدم اقتصادي أم نحو عسكرة المجتمع والخوض في حروب وتوترات سياسية؛

– **الموارد الطبيعية :** وهي إحدى العوامل التي المؤثرة على النمو الاقتصادي، إذ إنها تلعب دوراً أساسياً في حقن الاقتصاد بالموارد اللازمة أما بالنسبة للبلدان التي لا تمتلك موارد طبيعية فأنها تعاني من ارتفاع الاستيرادات وبالتالي زيادة التكلفة مما يؤثر على قدرة ذلك البلد، وهناك دولا استطاعت أن تحقق حالة من التقدم على الرغم من افتقارها للمصادر الطبيعية مثل(اليابان)، وهناك بعض الدول على الرغم من امتلاكها وفرة من المصادر الطبيعية لكنها لم تفلح في توظيف تلك الموارد وتحقيق نمو اقتصادي؛

---

[1] محي الدين حمدان، **"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة التحديات الحاضر والمستقبل"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تخطيط، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الدراسية:2009/2008) ، ص ص: 8،9.

[2] نادية معلالة، مليكة درويش،" **أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال2014-2001 الفترة دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985-2013"** ، (مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تمويل التنمية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة: 8 ماي 1945 –قالمة– ، السنة الدراسية: 2014/2015)، ص ص: 12، 13.

[3] I,abd , G,daher, opcit pp 574 , 573

– **رأس المال** :أكدت المدارس الاقتصادية المختلفة أن رأس المال (النقدي والعيني)، هو أحد العناصر الأساسية في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو شريطة أن يكون هناك حسن تخصيص الموارد لإستدامة العملية الإنتاجية، لذا فعند مزج بين رأس المال في ظل توافر إمكانات فكرية كبيرة سيؤدي الى دفع عجلة النمو الاقتصادي؛

– **تكنولوجية:** ويشمل تطبيق مجموعة من التقنيات الإنتاجية والخدمية، والأساليب العلمية التي تعد من العوامل المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي فلقد كان للعلوم التقنية الدور الكبير في التطور الاقتصادي في الدول الصناعية إذ أدى إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد المختلفة، إن استخدام منجزات التقدم التقني تعمل على تغيير وتطوير هيكل المصادر؛

– **بشرية:** يلعب تطوير المهارات البشرية دورا مميزا في التأثير بشكل مباشر على الاقتصاد ،إذ أن أهمية العنصر البشري تبرز في عملية النمو كحقيقة مفادها أن أداة التنمية هم البشر وغايته ووسيلتها وذلك يعتمد على رأس المال البشري ومدى قدرته التفاعلية مع العناصر الإنتاجية الأخرى.

3.طرق ومناهج قياس النمو الاقتصادي: إن قياسه يكون باستخدام بعض المعايير التي من شأنها معرفة ما إذا كانت الدولة نامية أو لا تعتبر نامية؛ وبشكل عام يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق ب: معايير الدخل المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية؛

1.3.معايير الدخل: استخدم هذا المعيار كوسيلة لقياس النمو غير أن الحقائق العلمية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقة بحيث يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر و منها:

– **معيار الدخل الوطني** : يفضل الأستاذ ميد قياس النمو الاقتصادي انطلاقا من الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يحضا في الأوساط الاقتصادية بالقبول لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى الوصول لنتائج إيجابية أو سلبية؛ فزيادة الدخل القومي ليست بالضرورة تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبرونقصه لا يعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان، أيضا هجرة الأفراد من وإلى دولة تقلل من مصداقية هذا المعيار؛[1]

– **معيار الدخل الوطني الكلي المتوقع:** بحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس

– الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة؛[2]

– **معيار متوسط الدخل:** يعتبر هذا المعيار من أفضل ++المقاييس استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي لدى معظم الدول لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا؛

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي /عدد السكان

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون " **التنمية الإقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2006، ص 89.

[2] تسميداني سيد أحمد،" **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية** "(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012– 2013)، ص 23.

ويقاس النمو الاقتصادي بما يسمى بمعدل النمو البسيط و معدل النمو الاقتصادي المركب:

معدل النمو الاقتصادي البسيط:

$$T_c = \frac{Y_{rt} - Y_{rt-1}}{Y_{rt-1}} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث: الدخل الحقيقي في الفترة السابقة:

Yrt_1؛ الدخل الحقيقي في الفترة التالية: Yrt؛ معدل النمو: Tc

- **معدل النمو المركب:**

$$T_c = \sqrt[n]{\frac{Y_{rt}}{Y_{ro}}} \dots\dots\dots (2)$$

Y_{rn}: الدخل الحقيقي في الفترة .

Y_{ro} : الدخل الحقيقي في الفترة الأساسية.

T_c: معدل النمو؛ n:عدد السنوات. .[1]

- **معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:Singer** وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ سنجر سنة 1952، حيث وصل إلى هذه المعادلة بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين مثل: هيكس ،هارود دومار؛ عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي: الادخار الصافي؛ إنتاجية رأس المال؛ معدل نمو السكان وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي: D = SP - R

حيث: D : معدل النمو السنوي لدخل لفرد؛ S: معدل الادخار الصافي؛

P :هي إنتاجية رأس المال؛ R: هي معدل النمو السكاني السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد=(معدل الادخار الصافى x إنتاجية الاستثمارات الجديدة)-معدل

المعايير الاجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تتماشى مع الحياة اليومية للفرد، وتقوم على ثلاثية الغذاء، الصحة والتعليم، المتعلقة بالحاجات الأساسية للفرد التي بدورها لها علاقة طردية مع معدل نمو الناتج الوطني أي معدل النمو الاقتصادي؛[2]

الشكل رقم (01-01): تمثيل الحاجات الأساسية للفرد

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، ،مرجع سبق ذكره ,ص ص 92-93.

[2] إسماعيل محمد بن قانة ، "**اقتصاد التنمية (نظريات نماذج - استراتيجيات)**" ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن - 2012 ، ص 204.

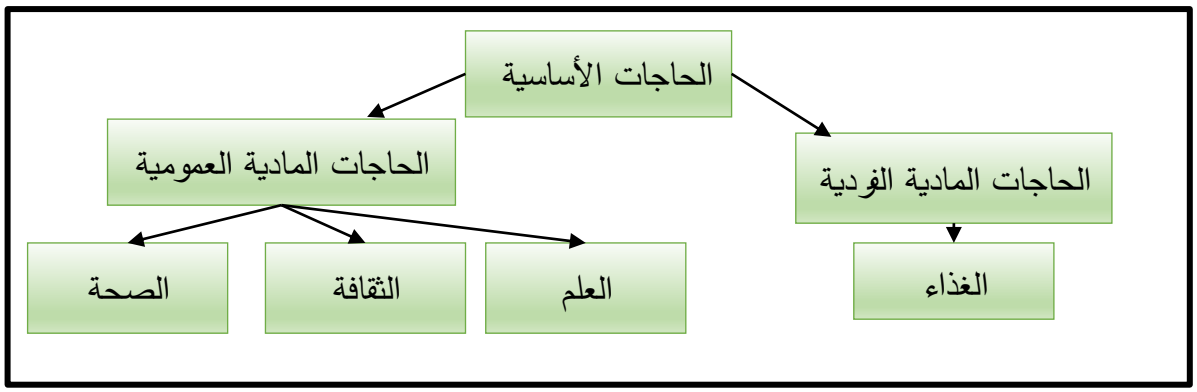

المصدر: إسماعيل محمد بن قانة،اقتصاد التنمية،دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان-الأردن ،ص: 204.

من خلال الشكل السابق يتبين لنا المعايير الاجتماعية تقوم على ثلاثية الغذاء – الصحة – التعليم المتعلقة بالحاجات الأساسية للفرد التي بدورها لها علاقة طردية مع معدل نمو الناتج القومي أي معدل النمو الاقتصادي.

ارتفاع معدلات ثلاثية المعايير الاجتماعية ⟵ ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي

ويمكن توضيحها على النحو التالي:

– **معايير صحية:**[1] تستند إلى مؤشرات يتم من خلالها معرفة التقدم الصحي لبلد ما مثل: عدد الوفيات، السكان أو لفئة من الأطفال، متوسط عمر الفرد، عدد الأفراد لكل طبيب، أيضا يوجد منظمات كالمنظمة العالمية للصحة WHO تضع عتبة يتم من خلالها معرفة تقدم أو تخلف الدولة في الجانب الصحي؛

– **معايير تعليمية:** للتعليم والثقافة دور كبير في تكوين رأس المال البشري الذي هو من أهم عوامل النمو الاقتصادي، وكغيره من المعايير يستند إلى مؤشرات من خلالها يتم التعرف على درجة تخلف وتقدم الدولة. وبنفس طريقة المعايير الصحية توجد منظمة لها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية والثقافة والعلوم، اليونسكو UNISCO مثلا، التي تضع عتبة من خلالها يتم معرفة ما إذا كانت الدولة متمكنة في جانب التعليم والثقافة أو غير متمكنة من ذلك؛

– **معايير التغذية:** إن الغذاء من بين الحاجات الأساسية المادية للفرد، إذ أنه يعتبر أهم عنصر في ثلاثيةالمعايير الاجتماعية، وما ينتج عنه انعدام في الإنتاج لأن الفرد المنتج هو الذي يتمتع بتغذية جيدة تنعكس على صحته ومن ثم أدائه ومزاولة نشاطه.

4.نماذج النمو الاقتصادي: في خضمّ التحولات الاقتصادية المتسارعة، ظلّ فهم آليات النمو الاقتصادي أحد المرتكزات الأساسية التي شغلت اهتمام الباحثين وصناع السياسات على حدّ سواء. ومن أجل استيعاب ديناميكية تطور الاقتصادات، برزت عدة نماذج ونظريات حاولت تفسير مصادر النمو ومحدداته. وفي هذا السياق،

[1] فتيحة بن علية، " **تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية وقياسية للفترة(1970/2015)**"، (أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، تخصص: اقتصاد كلي مطبق، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية: 2018/2019)، ص: 33-35.

تبلورت نظريات النمو الاقتصادي الحديث، لتقدم رؤى أكثر عمقًا حول العوامل الداخلية والخارجية المحركة للنمو، مشكّلة بذلك قاعدة علمية لفهم الواقع وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو التنمية المستدامة.

1.4. نظريات النمو الاقتصادي الحديثة: يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

1.1.4 والت روستو Walt W. Rostow: قدم والت روستو (1960/1943) تصورًا لتطور الاقتصاد الوطني عبر خمس مراحل رئيسية، حيث استند إلى دراسة مظاهر التغير الاقتصادي عالميًا، محاولًا تفسير النمو بعيدًا عن المنظور الماركسي. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولى: المجتمع التقليدي (Traditional Society): في هذه المرحلة، يكون النشاط الاقتصادي محدودًا بالحاجات الأساسية للسكان، مع غياب أي تطور ملحوظ في الإنتاج بسبب نقص التقدم التقني وضعف التنظيم. يسود فيها الطابع الزراعي، حيث يعتمد الإنتاج على العائلة أو العشيرة؛

المرحلة الثانية: التهيئة للانطلاق (Preconditions for Take-off): تبدأ هذه المرحلة عندما تشهد المجتمعات تحولات أولية في الزراعة والصناعة، كما حدث في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. يتميز هذا العصر باستخدام المنهج العلمي، واتساع الأسواق، وظهور سلطة مركزية قوية تعزز الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛

المرحلة الثالثة: الانطلاق (Take-off): تمثل هذه المرحلة نقطة التحول الحاسمة، حيث يتم تجاوز العقبات التي تعرقل النمو الاقتصادي، يتم تبني التكنولوجيا الحديثة، ويزداد تكوين رؤوس الأموال، وتنمو الاستثمارات الوطنية، وتظهر مشروعات صناعية واسعة. كما تلعب السلطة السياسية دورًا رئيسيًا في دعم التجديد الاقتصادي وإرساء نظام رأسمالي متطور؛

المرحلة الرابعة: الاتجاه نحو النضج (Drive to Maturity): يصل الاقتصاد في هذه المرحلة إلى مستوى متقدم من النمو، حيث تزيد المدخرات والاستثمارات، ويتجاوز الإنتاج معدل نمو السكان، كما يحدث تحول في الهيكل الصناعي، مما يؤدي إلى استغلال الموارد بكفاءة أكبر، واعتماد التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع؛

المرحلة الخامسة:الاستهلاك على نطاق واسع (Mass Consumption): في هذه المرحلة يتوجه الاقتصاد نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات، ويصاحب ذلك تطوران رئيسيان: ارتفاع دخل الفرد إلى مستوى يسمح له بتلبية احتياجاته بسهولة، وزيادة نسبة العاملين في الوظائف المكتبية والصناعات المتقدمة، مما يعكس تطور الاقتصاد إلى مستويات معيشية عالية؛ كما أشار روستو إلى إمكانية وجود مرحلة سادسة أسماها "ما بعد الاستهلاك" لكنه لم يقدم تصورًا واضحًا لها، نظرًا لعدم بلوغ المجتمعات المتقدمة هذه المرحلة بعد؛ تختلف الفترات الزمنية لكل مرحلة بين المجتمعات وفقًا لظروفها الخاصة، وقد حاول روستو تقديم تصور بياني لتحديد الفترات الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة استنادًا إلى التجارب السابقة[1].

الشكل (1-2) يوضح نموذج روستو المكون من 5 مراحل :

[1] رؤوف عباس حامد، **محاضرات في التاريخ الاقتصادي**، ص:5-7.

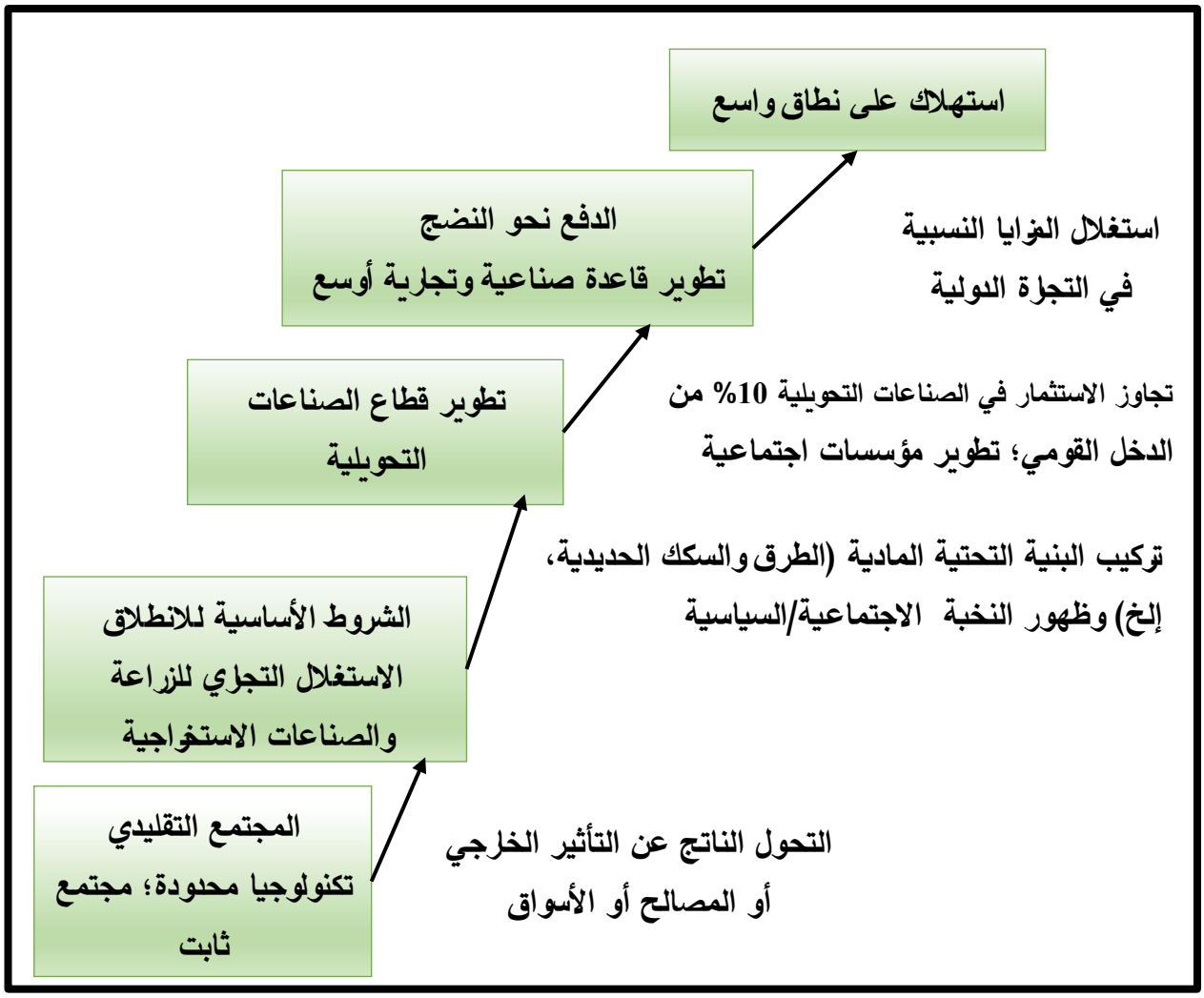

المصدر: ترجمة الطالبتين بالاعتماد على الرابط

Aqsa Durrani ،On youtube channel: Modernization Theory Comparative Politics،veung date: 2025/04/20 ، On time:09:00AM ،On the link : https://youtu.be/kkejFmfreno? si=ip655PQ0HlLBbJxT.

2.1.4 آرثر لويس Arthur Lewis:[1] تعد نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، وقد عدل بعد ذلك من طرف كل من Gustave ranis و John Fei ؛

إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول، وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

[1] أمال بن ناصر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي 2**، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945- قالمة، السنة:2020/2021، ص ص: 84، 85.

أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي؛

أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها؛

أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي يفترض أنه أعلى بنسبة 30% لتشكل حافزا قويا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه؛

أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع؛

وفي ضوء هذه الفرضيات يتكون الاقتصاد من قطاعين هما:

القطاع الزراعي التقليدي: الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل؛

القطاع الصناعي الحضري: الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي؛

إذن يفترض لويس أنه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي، وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على

الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

3.1.4 النمو المتوازن لـ بول روزينستاين- رودان N. Rosenstein-RodanPaul : الاقتصادي "روزنستاين رودان" هو أول من دعا إلى تبني استراتيجية النمو المتوازن، والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، تركز هذه الاستراتيجية على إنشاء جميع الصناعات الضرورية للمجتمع في نفس الوقت، وليس بشكل تدريجي. ولذلك سميت بـ"النمو المتوازن"، لأن الفكرة تقوم على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومتزامن ، لاحظ رودان أن البطالة بدأت تتزايد في دول أوروبا الشرقية بعد الحرب، فاقترح أولًا نقل العمالة من أوروبا الشرقية إلى الغربية، باعتبار أن الأخيرة أكثر تطورًا اقتصاديًا.

لكن تراجع عن الفكرة لاحقًا، لأن هذا الحل قد يؤدي إلى:

تغيير ديموغرافي غير مقبول في أوروبا الغربية، انتقال مشكلة البطالة من الشرق إلى الغرب بدلًا من حلّها. اقترح إنشاء جميع الصناعات التي تنتج السلع الضرورية لأبناء المجتمع داخل أوروبا الشرقية نفسها، وذلك في نفس الوقت، مما يؤدي إلى تقليل البطالة و تحقيق التنمية الاقتصادية.

ولقد رفض رودان النموذج السوفيتي (الصناعات الثقيلة) قال إن الدول النامية لا تستطيع تطبيق النموذج الروسي القائم على الصناعات الثقيلة لأسباب: نقص الخبرة. عدم توفر التمويل اللازم، ولقد اقترح بديل وهو

البدء بتصنيع: السلع الاستهلاكية الخفيفة أولًا ثم السلع الاستهلاكية المعمرة لاحقًا،رودان أشار إلى ما يُعرف بـ "**حلقات الفقر المفرغة**"، التي تعمل كعائق للنمو، سواء من جانب الطلب أو جانب العرض:

– **في جانب الطلب:** انخفاض الدخل سيؤدي الى انخفاض القوه الشرائيه للافراد وهدا سيترتب عليها انخفاض في الاستثمار وانخفاض التراكم الراس مالي التي سيؤدي الى انخفاض الانتاجيه وبما ان دخل الفرد يتحدد ناء على انتياجيته سيؤدي مره اخرى الى انخفاض دخل .

– **في جانب العرض:** انخفاض الدخل انخفاض الدخل سيؤدي الى انخفاض الادخار وانخفاض الادخار سيؤدي الى انخفاض الاستثمار سوف يؤدي الى انخفاض تراكم الراسمالي سيؤدي كذلك الى انخفاض الانتاجيه سيؤول الى انخفاض الدخل

لذلك تُسمى هذه الحلقة بـ "**الفقر الخبيث**" لأنها تدور في دائرة لا نهائية.

الانتقادات الموجهة للاستراتيجية وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وهذا غير متوفر في الدول النامية.

تفترض أن التنمية تبدأ من الصفر، مما قد لا يكون دقيقًا.

تركزعلى السلع الاستهلاكية الخفيفة بدلًامن السلع الإنتاجية، مما قد يُبطئ النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

– **التقييم العام للاستراتيجية:**

الإيجابيات: تساهم في تقليل البطالة وتحقيق تنمية شاملة إذا توفرت الإمكانيات.

السلبيات: تحتاج إلى تمويل ضخم وخطط دقيقة، كما أنها قد تُبطئ النمو المستقبلي بسبب التركيز على الاستهلاك أكثر من الإنتاج.[1]

4.1.4 النمو غير المتوازن لـ ألبرت هيرشمان Albert O. Hirschman: يرفض هيرشمان فكرة النمو المتوازن، مشيراً إلى أن الموارد النادرة يجب أن تركز على قطاعات محددة ذات تأثير كبير على الاقتصاد؛

يرى أن بعض القطاعات يمكن أن تقود النمو الاقتصادي، مما يخلق فرصًا في قطاعات أخرى بشكل غير مباشر؛ يتعارض هيرشمان مع مفكرين مثل لـ بول وروزنستين–رودان، الذين دافعوا عن التنمية المتوازنة ويعتبر أن التصنيع يجب أن يتم وفق "**الروابط الصناعية**" بدلاً من توزيع الاستثمارات بشكل متساوٍ؛

قام بتقسيم الروابط إلى نوعين:

– **الروابط الخلفية:** عندما تحفز صناعة ما الطلب على صناعات أخرى تزودها بالمدخلات؛

– **الروابط الأمامية:**عندما تؤدي صناعة إلى ظهور صناعات جديدة تستفيد من مخرجاتها؛

[1] عدنان ربابعة ،**استراتيجيتي النمو المتوازن وغير المتوازن** ، على قناة : دكتور عدنان ربابعة ، تاريخ الاستماع :20/04/2025،على الساعة : 09:00 ، الرابط على قناة اليوتيوب :https://youtu.be/d6GWfupQMZc?si =DRMOMAKic_FHIsIe .

يعتقد هيرشمان أن الصناعات التي تولد طاقة فائضة في الإنتاج يمكن أن تدفع الاقتصاد نحو نمو مستدام، كما يشير إلى أن التدخلات الحكومية والاستثمارات في البنية التحتية قد تعزز التأثيرات المضاعفة لهذه الروابط؛ استند هيرشمان* إلى تحليل المدخلات والمخرجات لتحديد الصناعات التي تمتلك تأثيرات تحفيزية قوية على باقي الاقتصاد،هذا التحليل يساعد في توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الأكثر تأثيرًا؛

تأثر العوامل الاقتصادية والتنظيمية على التنمية الصناعية في الدول الأقل تقدمًا، وفقًا لنظرية هيرشمان حول النمو غير المتوازن. لابد من تخطيط الإنتاج والتكيف مع ظروف البلدان النامية، مع التركيز على العلاقة بين العمل، رأس المال، والتصنيع الميكانيكي. كما أن هناك مخاطر محتملة لاستخدام الآلات بشكل مفرط ويأثر ذلك على سير العمل والإنتاجية، و عدم التوازن قد يؤدي إلى اختلال اقتصادي واجتماعي[1].

2.4. نماذج النمو الاقتصادي الخارجي:

تتناول نماذج النمو الاقتصادي الخارجي التأثيرات التي تنشأ من تفاعل الاقتصاد المحلي مع الاقتصادات الأخرى عبر التجارة الدولية، الاستثمار الأجنبي، والتحويلات المالية. ومن أبرز هذه النماذج منها مايلي:

1.2.4 نموذج هارود– دومارHarrod-Domar: ركز نموذج (هارود– دومار) على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والناتج . ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية ، إلا أن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال .

ويؤكد النموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والانتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الانتاجية لخزين رأس المال . ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها :

ابتداء هناك توازن الاستخدام الكامل، الاقتصاد مغلق، أن الميل المتوسط للإدخار يساوي الميل الحدي للإدخار، أن الميل الحدي للإدخار يبقى ثابتاً. ،وأن معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتاً، أن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا، أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة، ان هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الانتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج (AY/Y) يعتمد على الميل الحدي للإدخار (Marginal Propensity to Save MPS) ورمزها ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$) وكذلك معامل رأس المال /الناتج (Capital Output Ratio) ورمزها (K/Y) . وبإفتراض تساوي الميل الحدي للإدخار مع الميل المتوسط للإدخار،

* (1915–2012) كان اقتصاديًا ومفكرًا تنمويًا ألمانيًا–أمريكيًا، عُرف بإسهاماته في الاقتصاد التنموي، والاستراتيجية الاقتصادية، والعلوم السياسية

[1] أمين حواس، **نظريات التنمية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون –تيارت–، السنة الدراسية:2020/2021، ص: 35–41.

$$\frac{\Delta S}{\Delta y} = \frac{S}{Y} = s \quad : \text{أي}$$

حيث أن (S) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن الإدخار يساوي الاستثمار أي : S=1

وبذلك فإن : $i = I/Y$

حيث (I) هي معدل الاستثمار . وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن :

$I = AK$

والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج (Incremental Capital Output Ratio)

يساوي (k) أي أن :

$$\frac{\Delta K}{\Delta K} = K = \frac{I}{\Delta Y} \dots\dots (01)$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{I}{K} \dots\dots\dots\dots (02)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K} \dots\dots\dots\dots (03)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الإدخار) مقسوماً على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ، ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي :

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن :

g = تمثل معدل نمو الناتج

s = معدل الإدخار

K = المعامل الحدي لرأس المال / الناتج

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الإدخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ومعدل نمو الناتج ، إذا كان على النمو أن يكون مستقراً .

ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد أما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي ، أو بتخفيض معامل رأس المال الناتج أي زيادة الكفاءه الانتاجية لرأس المال) .

ومن جملة الانتقادات التي وجهت الى النموذج هي أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج ، والتي تجعله غير واقعي وكما يأتي :

– أن فرضية ثبات الميل الحدي للإدخار ($\Delta S/\Delta Y$) ومعدل رأس المال الناتج (k/y) غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي الى تغير متطلبات النمو المستقر .

– كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب امكانية الاحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني

– أن النموذج لم يهتم بإحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة .

– أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج ($\Delta K/\Delta Y$) غير واقعية، وخصوصاً إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد .

ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب الآتية :

– اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن النموذج بهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية

– ان مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الإدخار ومعدل رأس المال الناتج بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتمثل هذه المعدلات بالانخفاض.

– أن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية .

– النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية

– النموذج يفترض اقتصاداً مغلقاً في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحاً.

– يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الاسعار تتغير في البلدان النامية .

– وحيث أن الفرضيات التي يستند عليها النموذج غير واقعية فإن استخدامات النموذج محدودة التطبيق في البلدان النامية.

وأخيراً من الضروري الإشارة هنا الى أن إحدى خصائص النموذج الأساسية، والذي تعرض بسببها الى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الجديدة (New Growth Theory) هي تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأمد .

لأن أي زيادة في معدل الإدخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج تاركاً معدل النمو طويل الأمد دون تغيير ، أن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض انتاجية رأس المال k /y عند حصول زيادة فى معامل رأس المال الناتج . لكن هذه الفكرة ترفضها نظرية النمو الجديدة التى تقول بأنه إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في انتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات فإن هذه الاستثمارات تؤثر في النمو طويل الأمد وبالتالي فإن النمو يصبح داخلياً .[1]

[1] مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات ومضوعات)**، جامعة البقاء التطبيقية –الأردن ،. طبعة الأولى 2007 دار وابل للنشر، ص ص : 74 ،78.

2.2.4 نموذج كالدور Nicholas Kaldor: إعتمد كالدور* في نموذجه على فرضية أساسية مفادها أن نسبة (الإدخار / الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو وإستند الى أن دالة الإدخار تساوي نسبة من الفوائد الى الدخل الوطني؛

الفرضيات :

- يتكون الدخل والناتج الوطني من الأجور والأرباح؛
- الميل الحدي للإستهلاك عند العمال أكبر من نظيره عند المستثمرين ، وعليه الميل الحدي للإدخار للعمال أصغر من نظيره لدى المثتثمرين؛
- نسبة (الإستثمار / الناتج) متغير مستقل؛
- عدم وجود المنافسة الكاملة والإحتكار التام مع ضمان نسبة العمالة الكاملة؛

النموذج:

إذا إفترضنا أن S_W هي المدخرات الكلية المستقطعة الأجور وS_P المدخرات الكلية المستقطعة من الأرباح فيكون:

$$S = S_W + S_P \dots\dots (1)$$

$$S=I \quad \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$Y = W + P \dots\dots\dots (3)$$

I: الإستثمار الكلي؛ W: الأجور والمرتبات؛ Y: الدخل أو الناتج الوطني؛ P: الأرباح والفوائد؛S:الإدخار الكلي؛

وبإفتراض دالة إدخار بسيطة :

$$S_W = s_W W$$
$$S_p = s_p P$$
$$I = s_p P + s_W W$$
$$I = s_p P + S_W (Y - P)$$
$$I = (s_p - S_W) P + S_W Y$$

وعندها فإن نسبة الإستثمار الى الدخل الوطني تصبح:

$$\frac{P}{Y} = \frac{1}{(S_p - S_W)} . \frac{I}{P} - \frac{S_W}{S_p - S_W}$$

* كان اقتصاديًا بريطانيًا بارزًا من أصل مجري، اشتهر بمساهماته في الاقتصاد الكينزي، وخاصة في نظرية النمو والتوزيع.

إذن نسبة الإستثمار الإجمالي الناتج تحدد الميل الحدي للإدخار لكل من العاملين والمستثمرين ، وثبات هذه النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من Sp، Sw وإفتراض التشغيل الكامل يوضح الزيادة في مستوى الإستثمارات حيث يزيد في مستوى الطلب مما يرفع الأسعار ويزيد من نصيب الأرباح في الدخل الوطني والعكس صحيح ، وبإفتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن حالة الإستقرار تنعكس على التشغيل الكامل[1].

3.2.4 نموذج ميد James meade: يعتبر "جيمس ميد" من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدى حيث افترض أن هنالك منتجا واحدا يمكن إنتاجه وأن هنالك ثلاثة عوامل للإنتاج هي: رأس المال العمل والأرض مع الزمن إضافة إلى فرضيات أخرى يمكن اختصارها فيما يلي:[2]

الاقتصاد مغلق مع وجود المنافسة التامة في أسواقه ؛ كل السلع يتم إنتاجها محليا؛

افتراض ثبات نسبة الاهتلاك السنوية للآلات؛

تشابه الآلات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لرأس المال؛

يقول ميد في نموذجه على أن الزيادة في أي عنصر من عناصر الإنتاج سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج بكميات غير محددة، وهذا عندما تكون الأرض هي العنصر الثابت بينما يتغير عنصر العمل ورأس المال بالزيادة مع وضع الزمن كعامل بديل عن التقدم التقني؛

واستنتج ميد معادلة نمو الإنتاج في النموذج النيوكلاسيكي انطلاقا من معدلات نمو مختلف عناصر الإنتاج وفق المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Q}{Q} = \frac{VK}{Q}.\frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Q}.\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta r}{Q}$$

حيث: $\frac{\Delta Q}{Q}$: تمثل معدل النمو السنوي في الإنتاج أو الدخل؛ $\frac{VK}{Q}$: تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال؛ $\frac{\Delta K}{K}$: تمثل معدل النمو السنوي في رأس المال؛ $\frac{WL}{Q}$: تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل؛ $\frac{\Delta L}{L}$: تمثل معدل النمو السنوي في العمل؛ $\frac{\Delta r}{Q}$: تمثل معدل التغير في الإنتاج ؛ بحيث أن النمو الاقتصادي حسابه إنما يتشكل من: حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال بمعدل نمو تكوين رأس المال يضاف إلى ذلك حاصل ضرب مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل بمعدل نمو القوى العاملة إضافة إلى التغير التقني.

4.2.4 نموذج صولو R. Solow: اقترح "صولو" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت n ، وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل K=sY، وقد استبدل العامل الثابت لرأس المال للإنتاج بدالة متجانسة خطيا Y=F(K,L) نفترض وجود إحلال بين المال والعمل.

[1] محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو الاقتصادي**، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، السنة: 2016، ص:57-59.

[2] فتيحة بن علية، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

افتراضات النموذج: قدم "صولو" نموذجه على أساس عدة فرضيات تذكرها فيما يلي: [1]

– الفرضية الأهم في هذا النموذج هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال؛

$$Y=F(K,L)=K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

بحيث :

$$\alpha+\beta=1$$

– الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛

– الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه؛

–الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز ؛ $C=cY \rightarrow S=(1-c)Y=sY$

– نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدلn؛

$$\frac{d\log L}{dt}=\frac{\frac{dL}{L}}{dt}=\frac{\dot{L}}{dL}=n$$

– سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛

– هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل وراس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما؛

– التكنولوجيا متغير خارجي.

3.4. نماذج النمو الداخلي:

تركز نماذج النمو الاقتصادي الداخلي على العوامل الداخلية التي تحفز النمو الاقتصادي دون الاعتماد على العوامل الخارجية، يؤكدان على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري والابتكار والتقدم التكنولوجي كعوامل رئيسية لتعزيز النمو المستدام. كما يشدد على دور المؤسسات والسياسات الاقتصادية في تعزيز البيئة الاستثمارية وزيادة الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل ومستدام، يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

1.3.4 نموذج آكا AK* : يعد نموذج AK أحد النماذج الأساسية للنمو الداخلي، حيث يفترض علاقة خطية بين رأس المال والإنتاج، مما يجعله نموذجًا بسيطًا لكنه يتيح دورًا كبيرًا للسياسات الاقتصادية في التأثير على النمو على المدى الطويل؛[2]

– **فرضيات النموذج:** تتمثل في:

---

[1] دحمان بواعلي سمير، عبد الكريم البشير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري–**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص ص:4، 5.

* سُمي النموذج بهذا اسم نموذج AK يأتي من الأحرف الأولى لاسمي العالمين الاقتصاديين Robert Barro و Xavier Sala-i-Martin ، "A" يُشير إلى تراكم رأس المال "Accumulation of capital" وK هو الرمز التقليدي لرأس المال في النماذج الاقتصادية.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص: 14، 15.

الإنتاج يعتمد على رأس المال وفقًا للمعادلة: $Y = AK$؛

معدل تراكم رأس المال يُحدد من خلال الاستثمار وصافي الإهلاك: $\dot{K} = sY - \delta K$؛

بافتراض ثبات عدد السكان، فإن معادلة النمو تصبح: $(\dot{K}/K) = sA - \delta$؛

– **خصائص النموذج:** يتميز النموذج بعلاقة خطية بين رأس المال والإنتاج، مما يعني أن النمو لا يتباطأ مع زيادة رأس المال، على عكس النماذج التقليدية؛

معدل النمو الاقتصادي gY يعتمد على معدل الادخار s، كفاءة رأس المال A، ومعدل الإهلاكδ ؛

إذا كان معدل الادخار مرتفعًا والاستثمار يفوق الإهلاك، فإن الاقتصاد يستمر في النمو دون تباطؤ.

2.3.4 نموذج رومر Paul M. Romer: لقد قامRomer بدراسة آثار تراكم المعارف،[1] حيث تبنى الفكرة المقدمة من طرف Arrow التي تقول أن التقدم التقني ناتج من التمرن أوما يسمى بالتعلم عن طريق الممارسة وبالتالي يرى رومر بأن النمو الإقتصادي طويل الأجل يتحقق بسبب تراكم المعرفة التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية، كما أن الإستثمار في إنتاج المعرفة يولد وفرات خارجية.

يفترض رومر في نموذجه أن الإقتصاد يتكون من N مؤسسة متماثلة، لها نفس دالة الإنتاج

$$Y_{it} = K_{it}^{1-\alpha}(A_t L_{it})^{\alpha} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث: Y_{it}: تمثل مستوى الإنتاج، K_{it}: كمية رأس المال، L_{it}: كمية العمل، A_{it}: هو مستوى التكنولوجياأو المعرفة لكل مؤسسة ويعطى بالصيغة التالية:

$$A_t = A^{1/\alpha}(\sum_{i=1}^{N} K_{it})^{\beta} \dots\dots\dots\dots (2)$$

وفي حالة ما إذا كان العمل ورأس المال موزعين بحصص متساوية بين المؤسسات، فإن الإنتاج الكلي يعطى:

$$Y = AK_t^{1-\alpha+\alpha\beta}L^{\alpha} \dots\dots\dots\dots (3)$$

ويمكن أن نستخرج من نموذج Romer العائد الحدي لرأس المال وذلك باشتقاق المعادلة (1) بالنسبة لـ K_{it} فنجد:

$$r_{it} = (1-\alpha)K_{it}^{-\alpha}(A_t L_{it})^{\alpha} \dots\dots\dots\dots (4)$$

وبتعويض A بقيمتها في المعادلة (2) نجد مجموع العوائد الحدية الخاصة برأس المال:

$$r_t = (1-\alpha)AL^{\alpha}K_t^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots\dots\dots (5)$$

وباشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لـ K_t نتحصل على العائد الإجتماعي لرأس المال:

$$r_t^* = (1-\alpha+\alpha\beta)AL^{\alpha}K_t^{\alpha(\beta-1)} \dots\dots\dots\dots (6)$$

[1] شهرزاد بورداش،" **أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي "VAR" للفترة (1970–2012)** "، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: إقتصاد مالي وتقنيات كمية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية: 2017/ 2016) ، ص ص: 15،16.

ومن خلال المعادلتين (5) و(6) يظهر أن العائد الإجتماعي يفوق العائد الخاص وهذا ما يفسر وجود وفرات خارجية. وإلى هذا المستوى لم نصل بعد إلى نموذج النمو الداخلي. ولكي يتحقق هذا يجب أن تكون β=1، وبالتالي سنتحصل على معدل النمو الذي يحقق تناسبا دقيقا بين رأس المال والمعرفة.

ولقد قام Romer بمساهمة أخرى في النمو الإقتصادي، إذ ينطلق في هذا النموذج من محاولة تقديم صياغة صريحة تفسر عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي، التي إعتبرها بمثابة ثمرة الأفكار الجديدة والإختراعات.

- **نموذج لوكاس Robert E. J. Lucas:** انطلق في تحليله للنمو الاقتصادي من دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي طويل المدى، واعتبره متغير داخلي يعتمد على التراكم وأوضح أن كفاءة الأفراد تزيد من إنتاجيتهم، حيث يعتبر أن رأس المال البشري مصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي واعتبر أن تراكمه يأخذ الشكل[1]:

$$\dot{\mathbf{h}}_{\mathbf{t}} = \boldsymbol{\varphi}(\mathbf{1}-\mathbf{u})\mathbf{h}_{\mathbf{t}} \dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{1})$$

h_t :مقدار التغير في رأس المال البشري؛

φ : مقدار فعالية تراكم رأس المال البشري؛

u : الزمن المسخر للعمل؛

$1-u$: الزمن المسخر للحصول على المعارف والتكوين والتدريب الخاص بالعنصر البشري.

ومنه فإن:

$$\frac{\dot{\boldsymbol{h}}}{\boldsymbol{h}} = \boldsymbol{\varphi}(\mathbf{1}-\boldsymbol{u})\boldsymbol{h_t} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{2})$$

ويعرف لوكاس الاستثمار في رأس المال البشري « بمجموعة القدرات والمهارات التي لها تأثير وكفاءة إنتاجية على الأفراد ويمكن التعبير عن هذا المتغير بالوسائل المتوفرة لنشاط التعليم والتكوين والتطوير وبالتالي يمكن القول أن هذا المتغير ينتج من تلقاء نفسه»؛

ولبناء دالة الإنتاج ينطلق (لوكاس) من افتراض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، قطاع إنتاج السلع والخدمات وقطاع تكوين رأس المال البشري، واستبعد القطاع المالي حيث يقول في هذا الإطار بأن «الاقتصاديون يبالغون في أثر التمويل في النمو الاقتصادي»، كما يفترض أن الكفاءة والوقت الذي

يخصصه التكوين والتعلم هما اللذان يحددان وتيرة التعليم؛

ودالة الإنتاج التي اقترحها من الشكل :

$$\boldsymbol{y_t = AK_t^{\alpha}(u_t h_t L)^{1-\alpha}.\overline{h_t^{y}}; 0<\alpha<1} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{3})$$

[1] العربي رحماني، **" أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد قياسي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية: 2016/2017") ، ص ص: 17،18.

حيث: k_t: مخزون رأس المال المادي؛ $u_t h_t L$: العمل الفعال؛

u_t: الوقت المخصص للإنتاج و $\overline{h_t^y}$: متوسط مخزون رأس المال البشري؛

h_t: متوسط مؤهلات العمال المشاركون في العملية الإنتاجية و L : العمل.

y: مقدار تأثير المعارف الخارجية على الإنتاج وهي مرتبطة بدرجة تجانس دالة الإنتاج؛

أما المعاملات α و(1-α) فتمثل مرونات عوامل الإنتاج رأس المال والعمل؛

ويتضح من المعادلة (3) أن عنصر رأس المال البشري يؤثر على الإنتاج الجاري. كما أن الإنتاج الكلي يقسم على الاستهلاك والاستثمار في رأس المال البشري. وتعطى معادلة تراكم رأس المال الفردي بالشكل:

$$\mathbf{k_t = Ak_t^{\alpha}(u_t h_t)^{1-\alpha}.\overline{h_t^y} - C_t} \dots\dots\dots\dots (4)$$

ويرى (Lucas) أن لقطاعي تكوين رأس المال البشري وقطاع إنتاج السلع والخدمات تأثير على معدل النمو الاقتصادي لكن تأثير قطاع تكوين رأس المال البشري أكثر.

-نموذج باروR Barro: يعتبر رواد النظرية النيوكلاسيكية للنمو أن العامل الوحيد هو رأس المال المنتج وأفضليته في حين أن الأوائل الذين اهتموا بالتحليل الخاص بالنمو بإعتبار رأس المال العمومي هم "اروز" و "كروز" والذي أدخل رأس المال العمومي للمنشآت القاعدية في شرح مراحل النمو هو "بارو" ،[1] حيث نجد أن تواجد المنشآت القاعدية الممولة من طرف الدولة يشكل مصدر من مصادر النمو وهذه هي فكرة "بارو" الأساسية وفحواها أن تهيئة البنى التحتية ترفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

الفرضيات :

- يفترض "بارو" ان النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس البنى التحتية العمومية ويسميها G؛
- هذه النفقات هي إستثمار عمومي بحت؛
- إعتمد على دالة الإنتاج " كوب دوغلاس" في صياغة البنية البديهية وهي ذات مردودية سلمية ثابتة تجاه العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (i)؛

$$Y_i = A_i K_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots (1)$$

Y_i:الإنتاج؛

K_i:رأس المال الخاص؛

L_i:اليد العاملة للمؤسسة (i)؛

[1] محمد الناصر حميداتو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 82،83.

*هو اقتصادي أمريكي اشتهر بتطوير نموذج رومر للنمو الاقتصادي، والذي يُعرف أيضًا بـ نموذج النمو الداخلي،وُلِد عام 1955، وهو أستاذ في الاقتصاد وأحد الحاصلين على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2018، بالمشاركة مع ويليام نوردهاوس.

G :النفقات العمومية للدولة للمنشآت القاعدية؛

وعلى المستوى التجميعي الدالة تصبح:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots (2)$$

وعليه المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة ومتناقصة

$$\mathbf{K'_k = \alpha \frac{y}{k}}$$

في حين أن الحدية المتصلة برأس المال الخاص والنفقات العمومية ثابتة

$$AL^{1-\alpha}$$

إذا كان L ثابت حسب ما إفترضه "بارو" ، وبإعتبار أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية هو عامل إنتاج خارجي للمؤسسة يكون معطى ومتاح بدون تكلفة فقط يمول اقتطاعات جبائية.

المطلب الثالث: اتجاهات النمو الاقتصادي والتحويلات المالية للمهاجرين في العالم

يشهد اتجاه النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة تزايداً في الاعتماد على التحويلات المالية للمهاجرين، حيث تعد هذه التحويلات مصدراً مهماً لتدفق الأموال إلى الدول النامية، مما يعزز من القدرة الشرائية للأسر المستفيدة ويدعم النمو الاقتصادي المحلي، وفي الوقت نفسه، تستفيد الدول المتقدمة من مهارات وعمالة المهاجرين، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية ودعم الأسواق المالية، ومع ذلك، فإن التغيرات الاقتصادية العالمية والتشريعات المتعلقة بالهجرة قد تؤثر على حجم هذه التحويلات وتوجهاتها في المستقبل ناكر بعض منها .

1. الدول المتقدمة:

1.1.ألمانيا: تُعد ألمانيا واحدة من أقوى الاقتصاديات العالمية، حيث تمثل مركزًا صناعيًا وماليًا محوريًا في أوروبا والعالم. وبفضل بنيتها الاقتصادية المتماسكة ونظامها الاجتماعي المتقدم، استطاعت أن تحافظ على استقرار اقتصادي ملحوظ لعقود. ومع وجود جالية ألمانية كبيرة منتشرة حول العالم، تستقبل ألمانيا سنويًا تحويلات مالية من مواطنيها المقيمين بالخارج، مما يضيف بعدًا مهمًا للحركة المالية عبر الحدود. وعلى الرغم من أن هذه التحويلات لا تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بدول أخرى، إلا أنها تظل مؤشرًا مهمًا على الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين ألمانيا ومواطنيها في الخارج، مما يستدعي تحليل تطورها وأثرها خلال السنوات الأخيرة.

يمثل البيان التالي نسبة التحويلات المالية للمهاجرين في ألمانيا من الناتج خلال الفترة (2019–2023).

الشكل رقم (1-3) ناتج المحلي الإجمالي المانيا :

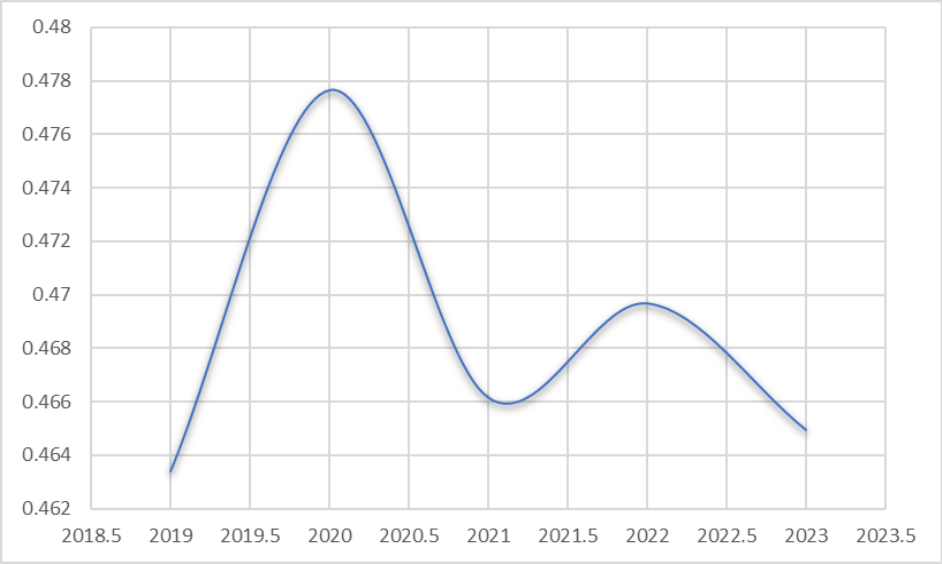

المصدر: من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2018.2023.

تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين في ألمانيا (2019-2023) :

- **2019 إلى -2020**: ارتفعت قيمة التحويلات المالية من 287,6 دولار إلى 299,8 دولار.

ارتفعت النسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.0564% إلى 1.1323%و قد تعود هذه الزيادة إلى آثار جائحة كورونا وزيادة الدعم المالي للأسر خارج ألمانيا.

- **2020 إلى 2021**: استمرت التحويلات المالية في الارتفاع إلى 326,4دولار، رغم زيادة القيمة، إلا أن النسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت قليلًا إلى 1.1005%، مما يشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي نما بوتيرة أسرع نسبيًا من التحويلات.

- **2021 إلى 2022**: شهدت التحويلات المالية زيادة إضافية إلى 334,082,487,44 دولار، رتفعت النسبة إلى 1.1947% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس زيادة دور التحويلات في الاقتصاد.

- **2022 إلى 2023**: بلغت التحويلات المالية أعلى قيمة لها خلال الفترة، حيث وصلت إلى 369, دولار. ارتفعت النسبة الناتج إلى 1.2094%، مما يدل على تزايد أهمية التحويلات المالية في دعم الاقتصاد الألماني.

2.1.فرنسا: فرنسا من الدول الاقتصادية الكبرى، ولها تأثير سياسي وثقافي عالمي واسع. ورغم قوتها الاقتصادية المحلية، تستفيد فرنسا من التحويلات المالية التي يرسلها الفرنسيون المقيمون بالخارج، مما يعكس الروابط الاقتصادية المستمرة مع جاليتها العالمية، ويسهم بدرجة ما في دعم الاقتصاد المحلي.

يمثل البيان التالي نسبة التحويلات المالية للمهاجرين في فرنسا من الناتج المحلي الإجمالي (%)خلال الفترة (2019-2023).

الشكل رقم (1-4) ناتج المحلي الإجمالي فرنسا :

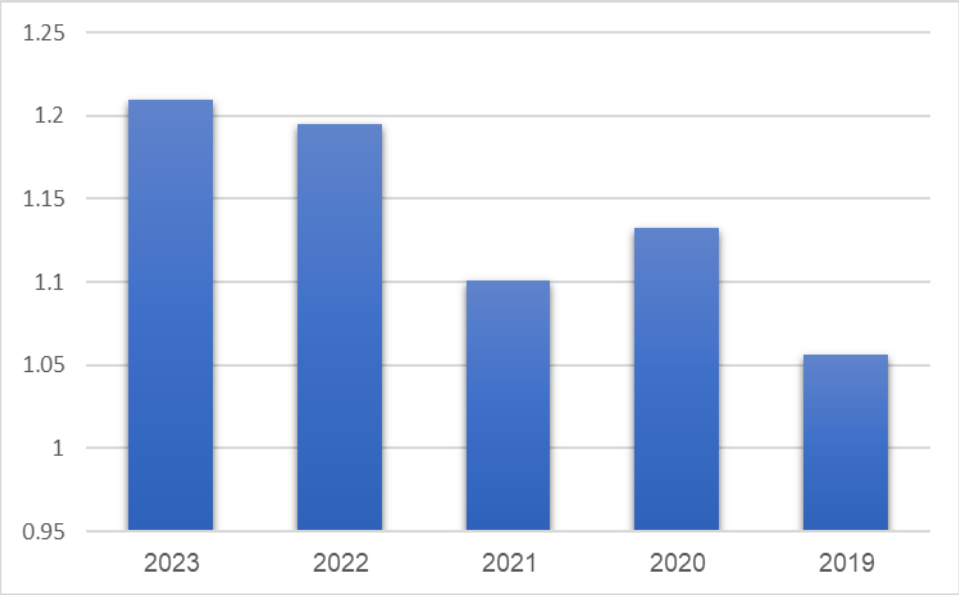

المصدر: من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2019.2023.

تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين في فرنسا (2019-2023) :

- **2019 إلى 2020:** زيادة في قيمة التحويلات من حوالي 287.6 دولار إلى 299.8 دولار، و زيادة في النسبة من 1.0564% إلى 1.1323%. قد يكون السبب ارتفاع حاجة المهاجرين لتحويل أموال إلى أسرهم بسبب أزمات مثل بداية جائحة كورونا (COVID-19) التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية.
- **2020 إلى 2021:** ارتفاع في قيمة التحويلات من 299.8 إلى 326.5 دولار لكن انخفاض في النسبة من 1.1323% إلى 1.1005%. رغم زيادة التحويلات، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا ربما نما بشكل أكبر بعد التعافي الجزئي من آثار الجائحة، مما أدى إلى انخفاض النسبة المئوية رغم ارتفاع القيمة الفعلية للتحويلات.
- **2021 إلى 2022:** ارتفاع في التحويلات إلى 334.0 دولار ، ارتفاع كبير في النسبة إلى 1.1947%. قد يكون مرتبطًا بتزايد احتياجات المهاجرين أو تراجع نسبي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الألماني، مما جعل نسبة التحويلات تبدو أكبر.
- **2022 إلى 2023:** ارتفاع التحويلات بقوة إلى 369.0 مليون دولار،ارتفاع طفيف في النسبة إلى 1.2094%. التحويلات زادت كثيرًا، لكن ربما النمو الاقتصادي الألماني استمر بقوة أيضًا، مما جعل الزيادة في النسبة المئوية محدودة رغم ارتفاع المبالغ المحولة.

2. الدول النامية:

1.2.الهند: تُعد من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، وتمتلك جالية ضخمة منتشرة عبر القارات. ساعدت التحويلات المالية التي يرسلها الهنود المقيمون بالخارج في دعم الاقتصاد الهندي، حيث تعد واحدة من أعلى التحويلات المستلمة عالميًا، مما ساهم في تعزيز احتياطي النقد الأجنبي ودعم برامج التنمية الاقتصادية.

يمثل الجدول التالي نسبة التحويلات المالية للمهاجرين في الهند من الناتج المحلي الإجمالي(%)خلال الفترة (2019-2023) حيث يلاحظ ما يلي:

الشكل رقم (1-5) ناتج المحلي الإجمالي الهند :

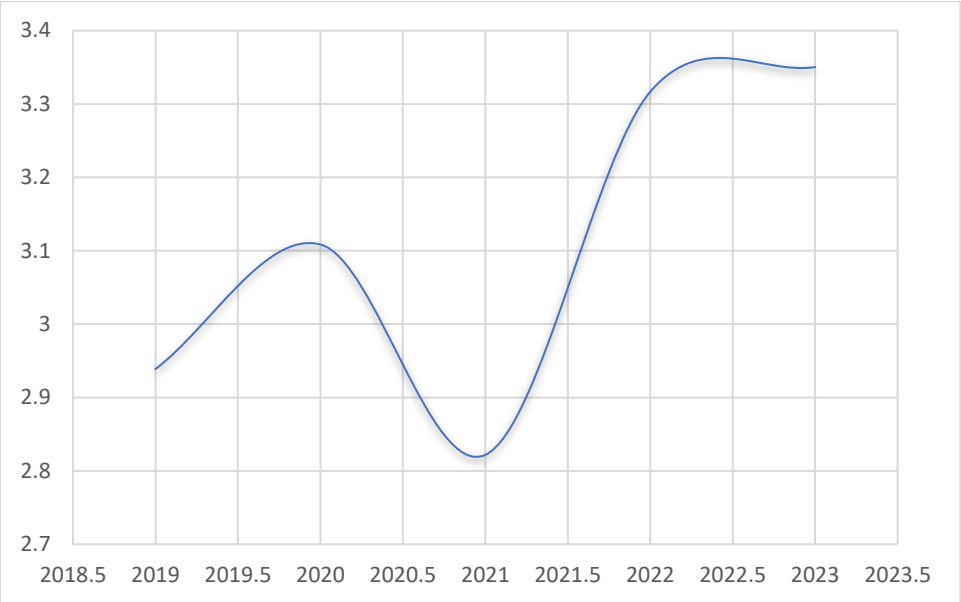

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين في الهند (2019-2023) :

- **2019 الى 2020** :التحويلات 83.33 دولار النسبة للناتج المحلي 2.94% كانت الهند تستفيد من تحويلات مستقرة بشكل كبير، الاقتصاد العالمي كان في حالة جيدة نسبيًا، ارتفاع بسيط عن السنوات السابقة ولكن بلا قفزات كبيرة.

- **2020 الى 2021**: التحويلات 83.15 دولار انخفاض طفيف جدًا مقارنة بـ2019 النسبة للناتج المحلي 3.11% زيادة النسبة بسبب تراجع الناتج المحلي رغم الجائحة، حافظت التحويلات على مستوياتها تقريبًا ،الناتج المحلي للهند انخفض بسبب الإغلاق الاقتصادي، مما جعل النسبة ترتفع.
المغتربون دعموا عائلاتهم أكثر في ظل الأزمة الصحية.

- **2021 الى 2022** : التحويلات 89.38 دولار ارتفاع عن 2020) بالنسبة للناتج المحلي 2.82% (انخفاض طفيف في النسبة) مع بدء تعافي الاقتصاد الهندي، الناتج المحلي عاد للنمو.

رغم زيادة التحويلات بالدولار، إلا أن نسبة التحويلات للناتج المحلي تراجعت قليلاً لأن الناتج المحلي نما بوتيرة أسرع، استعادة بعض المهاجرين وظائفهم في الخارج ساعد على رفع التحويلات.

– **2022 الى 2022 :** التحويلات **111.22** دولار تعتبر قفزة كبيرة ، بالنسبة للناتج المحلي **3.32%** قفزة هائلة في حجم التحويلات بفضل الطلب العالمي القوي على الكفاءات الهندية خاصة في تكنولوجيا المعلومات والرعاية الصحية ، أسعار النفط المرتفعة دعمت تحويلات العمالة الهندية في الخليج.

ارتفاع النسبة يعكس دور المغتربين القوي في الاقتصاد الهندي.

– **2022الى 2023:** التحويلات 119.52 دولار أعلى مستوى تاريخي بالنسبة للناتج المحلي: 3.35% (أعلى نسبة بين السنوات المعروضة) الهند سجلت أعلى تحويلات مالية في تاريخها، استمرار توسع الجاليات الهندية حول العالم وزيادة فرص العمل بالخارج.

2.2.المكسيك: تُعد ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وتتميز بقطاع صناعي وزراعي متنوع وعلاقات تجارية قوية مع الولايات المتحدة. يعتمد الاقتصاد المكسيكي إلى حد كبير على التحويلات المالية التي يرسلها الملايين من المكسيكيين المقيمين في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة، والتي تمثل مصدرًا رئيسيًا للعملات الأجنبية وتحفيزًا للنمو المحلي.

يمثل الجدول البياني التالي يوضح نسبة التحويلات المالية للمهاجرين في المكسيك من الناتج المحلي الإجمالي(%) خلال الفترة (2019–2023)، حيث يلاحظ ما يلي:

الجدول (1_1) نسبة التحويلات المالية للمهاجرين و النسبة من الناتج المحلي الإجمالي المكسيك :

السنة	التحويلات مالية (دولار)	النسبة من الناتج المحلي
2019	39833517538	3.054468833
2020	43977653965	3.922846855
2021	55067029560	4.182614814
2022	61457717975	4.197035121
2023	66237847600	3.702270034

المصدر: بيانات البنك الدولي

تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين في المكسيك (2019–2023) : ارتفعت قيمة التحويلات المالية من 398,3 دولار إلى 439,7 دولار، ارتفعت النسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 3.054% إلى 3.923% و قد يعود هذا الارتفاع إلى تأثيرات جائحة كورونا، التي دفعت المهاجرين لدعم أسرهم في المكسيك بشكل أكبر.

- **2020 إلى 2021:** واصلت التحويلات المالية ارتفاعها إلى 550,8 دولار، النسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 4.183%، ما يشير إلى استمرار أهمية التحويلات في الاقتصاد المكسيكي.
- **2021 إلى 2022:** قفزت قيمة التحويلات إلى 814,5 دولار، بزيادة كبيرة مقارنة بالعام السابق. رغم هذه الزيادة الكبيرة في القيمة، ارتفعت النسبة بشكل طفيف فقط إلى 4.197%، مما قد يدل على تحسن في الناتج المحلي الإجمالي أيضًا.
- **2022 إلى 2023:** وصلت التحويلات المالية إلى 862,3 دولار، وهي أعلى قيمة خلال الفترة مع ذلك، انخفضت النسبة إلى 3.702%، مما يدل على نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أسرع من نمو التحويلات خلال هذه السنة.

شهدت التحويلات المالية للمهاجرين إلى المكسيك نموًا مستمرًا بين عامي 2019 و2022، قبل أن تشهد النسبة تراجعًا طفيفًا في عام 2023 ، تعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة للتحويلات المالية كمصدر دعم اقتصادي هام للأسر المكسيكية، خاصة خلال الفترات الاقتصادية الصعبة.

3.الدول العربية

1.3.مصر: تُعد من الدول ذات الثقل السياسي والثقافي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. يعتمد الاقتصاد المصري على قطاعات حيوية مثل الزراعة، السياحة، قناة السويس، وتحويلات العاملين في الخارج، التي تمثل مصدرًا مهمًا للنقد الأجنبي. مع وجود ملايين المصريين المغتربين حول العالم، ظلت تحويلاتهم المالية ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد المصري وتعزيز احتياطاته النقدية.

توضح الدائرة النسبية التالي نسبة التحويلات المالية للمهاجرين في مصر من الناتج المحلي الإجمالي(%) خلال الفترة (2019-2023)، حيث يلاحظ ما يلي:

الشكل رقم (1-6) ناتج المحلي الإجمالي مصر

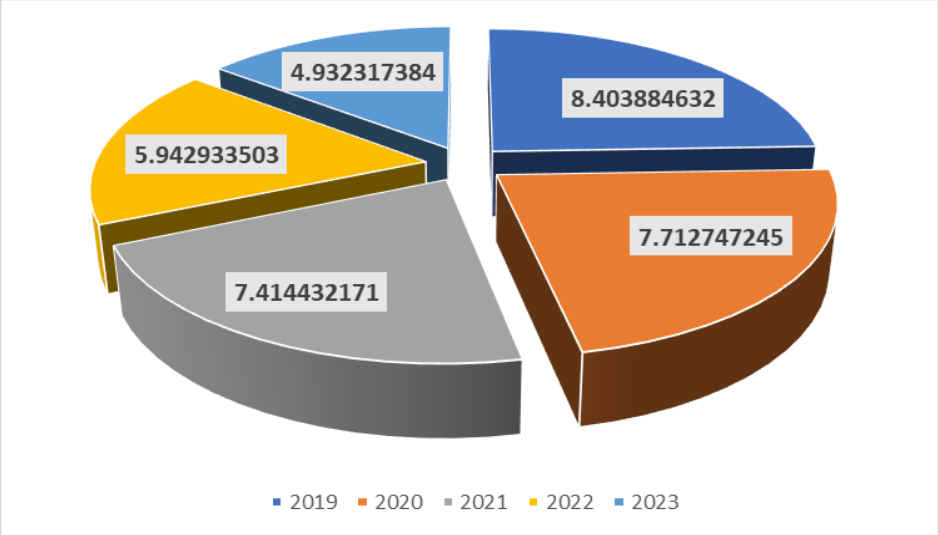

المصدر: من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2019.2023.

تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين في مصر (2019–2023) :

2019 إلى 2021: شهدت التحويلات المالية ارتفاعًا تدريجيًا من 26.78 دولار إلى 31.48 مليار دولار، رغم تراجع طفيف في النسبة من الناتج المحلي، ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي كان ينمو أيضًا، مما قلل النسبة.

– **2022** : حدث انخفاض في التحويلات إلى 28.33 دولار، مع استمرار تراجع النسبة إلى حوالي 5.94% من الناتج المحلي، ما قد يشير إلى صعوبات اقتصادية عالمية أو تغييرات في سياسات التحويلات.

– **2023:** الانخفاض الأبرز، حيث تراجعت التحويلات إلى 18.53 مليار دولار فقط، مع انخفاض حاد للنسبة إلى 4.93%. قد يرتبط هذا الانخفاض بعدة عوامل مثل:

أزمات اقتصادية عالمية أو إقليمية، و تغييرات في أوضاع المصريين بالخارج أو تحويلاتهم، تغيرات في سعر الصرف أو سياسات البنك المركزي المصري.

2.3 لبنان: رغم صغر مساحتها، تعد لبنان من الدول التي تتمتع بجالية واسعة الانتشار حول العالم. تاريخيًا، اعتمد الاقتصاد اللبناني على التجارة والخدمات والقطاع المالي، إلا أن التحويلات المالية القادمة من اللبنانيين المقيمين في الخارج أصبحت تشكل عنصرًا حاسمًا في دعم الاقتصاد، خاصة في ظل الأزمات المتلاحقة التي مرت بها البلاد في السنوات الأخيرة.

يمثل البياني التالي دائرة نسبة التحويلات المالية للمهاجرين في **لبنان** من الناتج المحلي الإجمالي(%) خلال الفترة (2018–2022)، حيث يلاحظ ما يلي:

الشكل رقم (1–7) ناتج المحلي الإجمالي لبنان :

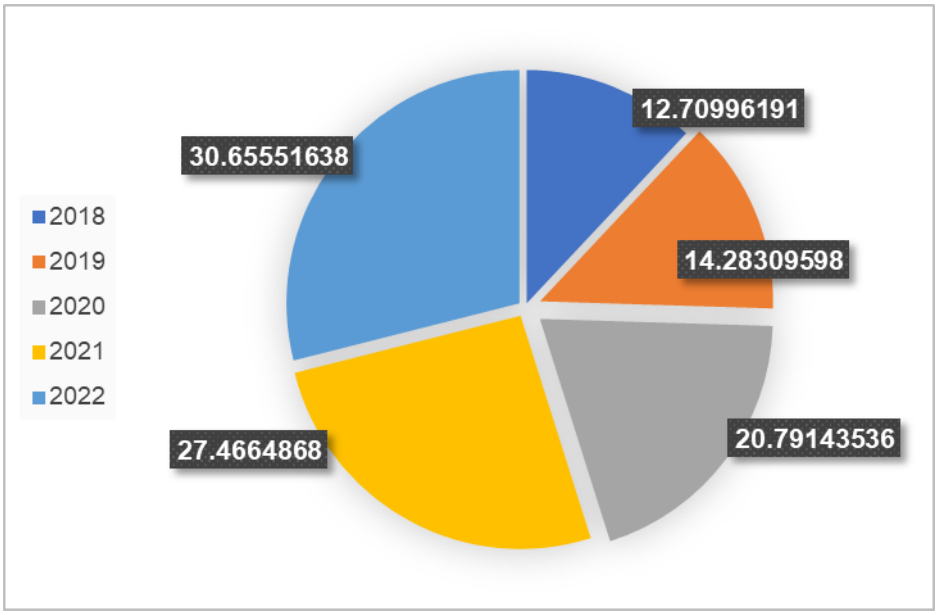

المصدر: من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2018.2022.

تحليل تطور التحويلات المالية للمهاجرين في لبنان (2019–2023) :

2018– :التحويلات المالية 697.7 دولار النسبة من الناتج المحلي الإجمالي 12.70% في عام 2018، كان الاقتصاد اللبناني لا يزال في وضع شبه مستقر مقارنةً بالسنوات التاليةالتحويلات كانت مرتفعة نسبياً، ولكن نسبتها إلى الناتج المحلي كانت منخفضة (12.7%)، مما يدل أن الاقتصاد المحلي كان لا يزال يملك حجماً مقبولاً ولم يكن الاعتماد الكبير على أموال المغتربين.

– **2019:** التحويلات المالية 7.370دولار النسبة من الناتج المحلي الإجمالي 14.28% بدأت الأزمة المالية تظهر مع بداية الانتفاضة الشعبية في لبنان ، انخفضت قيمة التحويلات مقارنةً بسنة 2018، ولكن النسبة ارتفعت إلى 14.28%. هذا يشير إلى بداية تراجع الناتج المحلي الإجمالي أكثر من انخفاض التحويلات، ما يعني أن الأزمة بدأت تؤثر بوضوح على الاقتصاد الداخلي.

– **2020:** التحويلات المالية **8.693** دولار النسبة من الناتج المحلي الإجمالي **20.79%** رغم الانهيار الاقتصادي وجائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت، زادت التحويلات من المغتربين، ما يعبر عن تضامن اللبنانيين في الخارج مع عائلاتهم. ارتفاع النسبة إلى 20.79**%** يظهر أن الناتج المحلي تدهور بشدة، وزاد الاعتماد على التحويلات لدعم الاقتصاد الوطني والمعيشة اليومية للناس.

– **2021** : التحويلات المالية 6.355 دولار النسبة من الناتج المحلي الإجمالي 27.48% التحويلات المالية انخفضت كثيراً بسبب استمرار الأزمة، ولكن مع ذلك نسبتهم إلى الناتج المحلي ازدادت إلى 27.48%.

هذا يعني أن الاقتصاد المحلي تراجع بشكل كارثي وأصبح صغيراً جداً مقارنةً بحجم التحويلات، مما جعل الأموال الآتية من الخارج شريان= حياة أساسي للاقتصاد.

– **2022** : التحويلات المالية6.435 دولار النسبة من الناتج المحلي الإجمالي 30.65% أي بقي حجم التحويلات مستقراً تقريباً مقارنةً بـ2021، ولكن النسبة استمرت بالارتفاع (30.65%). هذا الارتفاع الخطير يعني أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض أكثر، مما يكرس الاعتماد شبه الكامل على التحويلات، مع غياب الحلول الجذرية للأزمة الاقتصادية الداخلية.

مع مرور الوقت، انخفض الناتج المحلي بشدة، التحويلات أصبحت تشكل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. كل مرحلة تعكس تدهوراً متزايداً في الاقتصاد المحلي وتعويلاً متزايداً على المغتربين.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي تستند إليها الدراسات الحالية في تحديد مسارات انطلاقها، وتوضح الجوانب التي تعالجها ضمن سباق ما سبقها من البحوث والدراسات وذلك عملاً بالحقيقة المعروفة والقائلة بأن المعرفة العلمية هي المعرفة التراكمية، بحيث تتفاعل المعرفة السابقة مع اللاحقة لتقدم جديداً أو تختبر قديماً فمن خلال نتائج البحوث يمكن إضافة تعديل أو إثبات ما هو قائم من المعرفة العلمية والنظرية.

كما تعتبر البحوث السابقة ذات أهمية بالغة، لأنها تعتبر مراجع علمية تستفيد منها الدراسة الحالية في الكثير من المجالات والأجزاء، فقد تفيدنا في التصور النظري كما تفيدنا في كيفية تصميم البحث وتقصي الحقائق وفق خطة تتماشى مع خصوصيات البحث.

المطلب الأول: الدراسات العالمية

ومن أهم الدراسات ما يلي:

- دراسة (A,cooray,2012) :[1]

تهدف هذه الدراسة من خلال دمج تحويلات المغتربين كأحد المتغيرات الأخرى في نموذج النمو، وباستخدام بيانات البانل على مدى الفترة 1970–2008، وتأثير تحويلات المغتربين على النمو الاقتصادي في جنوب آسيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن لتحويلات المغتربين تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على النمو الاقتصادي. كما تم الكشف عن تأثير تفاعلي إيجابي كبير لتحويلات المغتربين على النمو الاقتصادي من خلال التعليم وتطوير القطاع المالي.

دراسة(Alina Cazachevicia, Tomas Havraneka, and Roman Horvatha,b):[2]

تمثل تحويلات العاملين المغتربين مصدرًا هامًا للتمويل للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ومع ذلك لم يظهر إجماع حتى الآن بشأن تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي. في مسح كمي لـ 538 تقديرًا تم الإبلاغ عنها في 95 دراسة، وجدنا أن حوالي 40٪ من الدراسات تشير إلى تأثير إيجابي، و 40٪ لا تشير إلى أي تأثير، و 20٪ تشير إلى تأثير سلبي. تشير نتائجنا إلى وجود تحيز في النشر لصالح التأثيرات الإيجابية. عند تصحيح هذا التحيز باستخدام تقنيات تم تطويرها حديثًا، نجد أن متوسط تأثير التحويلات على النمو لا يزال إيجابيًا ولكنه صغير اقتصاديًا. ومع ذلك، تكشف نتائجنا عن اختلافات إقليمية، ملحوظة: التحويلات تعزز النمو في آسيا ولكن ليس في إفريقيا. الدراسات التي لا تتحكم في مصادر التمويل الخارجية البديلة، مثل المعونة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، تُسيء قياس تأثير التحويلات. أخيرًا، تُبلغ الدراسات القائمة على السلاسل الزمنية والدراسات التي تتجاهل قضايا الاستغلال الداخلي عن تأثيرات أكبر بشكل منهجي لتحويلات على النمو.

- دراسة (Vesna Bucevska, 2022) :[3]

---

[1] A,cooray ،The Impact of Migrant Remittances on Economic Growth: Evidence from South Asia مجلة، Review of International Economics.2012 ،

[2] Alina Cazachevicia, Tomas Havraneka, and Roman Horvatha,b ،Remittances and Economic Growth: A Meta-Analysis،

[3] Vesna Bucevska ،IMPACT OF REMITTANCES ON ECONOMIC GROWTH: EMPIRICAL EVIDENCE FROM SOUTH-EAST EUROPEAN COUNTRIES مجلة، South East European Journal of Economics and Business.2022 ،

تشهد بلدان جنوب شرق أوروبا هجرة عالية، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في تدفقات التحويلات المالية، التي تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. اليوم، التحدي الأهم الذي يواجه بلدان جنوب شرق أوروبا هو كيفية النمو بوتيرة أسرع لتحقيق تقارب اقتصادي أسرع مع الاتحاد الأوروبي. يهدف هذا البحث إلى دراسة أهمية التحويلات كعامل للنمو الاقتصادي، باستخدام مجموعة بيانات بانل ربع سنوية متوازنة لستة بلدان في جنوب شرق أوروبا: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، والجبل الأسود، وجمهورية شمال مقدونيا، وصربيا خلال الفترة من الربع الأول من عام 2008 إلى الربع الثاني من عام 2020. يتم استخدام نموذج الانحدار ذو التأثيرات الثابتة لمراعاة عدم التجانس المحتمل بين المقاطع العرضية. تقدم هذه الدراسة أدلة اقتصادية قياسية أصلية على أن التحويلات لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في مجموعتنا المؤلفة من بلدان جنوب شرق أوروبا، ستكون هذه النتائج مفيدة لكل من الباحثين وصانعي السياسات في عملية وضع السياسات التي ستوجه التحويلات إلى الاستثمارات في الاقتصاد.

- دراسة (إيمان بن تومي،2024) [1]:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير تحويلات المهاجرين المالية على اقتصاد البلد الأصلي، دراسة حالة الهند خلال الفترة 1990-2023 باستخدام دراسة قياسية تعتمد على الانحدار المتعدد، حيث تم الاعتماد على مؤشر التحويلات المالية للمهاجرين كمتغير مستقل ومؤشر نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي كمتغير تابع بالإضافة إلى بعض المتغيرات المتغيرات المستقلة المؤثرة في النمو الاقتصادي. حيث تم الإجابة على التتساؤل إلى أي مدى تؤثر التحويلات المالية المهاجرين على النمو الاقتصادي في الهند؟ حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين التحويلات المالية للمهاجرين الهنود والنمو الاقتصادي الهندي خلال الفترة 1990-2023 وأن زيادة هذه التحويلات بوحدة واحدة ينتج عنه زيادة في النمو الاقتصادي بـ 0.126 وحدة. كما تم التوصل إلى أن تكنولوجيا التحويلات المالية ساهمت في تعزيز قنوات إرسال الأموال لكل شرائح المجتمع بسرعة، تكاليف منخفضة تداول أمن و الحفاظ على خصوصية البيانات ومنه دعم تنافسية سوق التحويلات المالية للمهاجرين بظهور الشركات الناشئة القائمة على منصات رقمية وشبكات الهواتف الذكية.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

ومن أهم الدراسات ما يلي:

- دراسة (علي عبد الوهاب نجا) [2]:

[1] إيمان بن تومي، **الآثار الإقتصادية للتحويلات المالية المهاجرين – دراسة حالة الهند للفترة (2023/1990)**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، االصادرة عن جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعرريج-، الجزائر، المجلد: 11، العدد: 02، 2024.

[2] علي عبد الوهاب نجا، **العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2012/1975)"دراسة تحليلية قياسية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث، الصادرة عن كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

يتمثل هدف البحث في تحليل العلاقات الكمية بين كل من: التحويلات والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية بينهم وتحديد أي منها يسبب الآخر والقنوات التي يتم من خلالها انتقال هذا التأثير . وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة في الأدب الاقتصادي، وتطورها في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، ثم من خلال نموذج قياسي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، ونموذج (VECM)يتم قياس العلاقات بينهم في الأجل الطويل والأجل القصير، فضلاً عن تحديد اتجاه العلاقات السببية في الأجلين القصير والطويل من خلال تحليل جرانجر للسببية استناداً إلى نتائج نموذج (VECM). وتمت الإجابة عن التساؤلات: إلى أي مدى أسهمت التحويلات في دعم النمو الاقتصادي بالاقتصاد المصري؟ هل أسهم تطور القطاع المالي في زيادة التحويلات والارتفاع بمعدل النمو؟ وماهي طبيعة العلاقة السببية بين كل من: التحويلات والتطور المالي والنمو الاقتصادي في واقع الاقتصاد المصري؟ وأي منهم يسبب الآخر ؟ أم أن العلاقة بينهم تكاملية؟ بما يلي:

توصلت دراسة تطور المتغيرات الثلاثة بالاقتصاد المصري إلى زيادة تحويلات العاملين بالخارج بمعدلات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث تحتل مصر المرتبة السادسة عالمياً فيما بين الدول المتلقية للتحويلات والأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما شهد الاقتصاد المصري ارتفاعاً كبيراً في مستوى التطور المالي وبخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. غير أن معدل النمو الاقتصادي كان متواضعاً، فضلاً عن عدم استقراره، بل شهد تراجعاً في نهاية الفترة المقارنة ببدايتها. كما توضح نتائج القياس في الأجل الطويل أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحويلات كانت إيجابية، حيث يؤثر كل منهما إيجابياً على الآخر ، وإن كان تأثير النمو الاقتصادي أكبر مقارنة بتأثير التحويلات، كما أن العلاقة بين التحويلات والتطور المالي كانت الأخرى إيجابية، وإن كان تأثير التطور المالي أقوى مقارنة بتأثير التحويلات بينما كانت العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي سلبية. وأيضا توضح النتائج علاقات السببية في الأجل الطويل وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات الثلاثة، حيث أن النمو الاقتصادي يسبب كل من التحويلات والتطور المالي، كما أن التحويلات تسبب كل من النمو والتطور المالي، كما يسبب التطور المالي كل من التحويلات والنمو. كما يوجد توافق إلى حد ما مع علاقات السببية في الأجل القصير وإن كانت هذه العلاقات أكثر تداخلاً في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير. ولذا يجب على الحكومة استخدام السياسات والحوافز الملائمة التي تعمل على تنمية التحويلات وتوجيهها من خلال الجهاز المصرفي، بما يسهم في التطوير المالي وتوجيه هذه التحويلات إلى الأنشطة الاستثمارية، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي.

– **دراسة (هشام بوطالبي، محمد بن سعيد، 2017)[1]** : تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحويلات المالية للمهاجرين كواحدة من أهم مصادر تمويل التنمية في العالم من خلال التطرق إلى المحددات المفسرة لتدفق

[1] هشام بوطالبي، محمد بن سعيد، **التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية، دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات**، مجلة العلوم الاقتصادية، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد: 1، 2017.

التحويلات وطبيعة الآثار الاقتصادية المترتبة عنها على دول المنشأ مع الإشارة إلى حالة الدول العربية التي تعتبر واحدة من أكثر المناطق في العالم التي تعرف نشاطا هجريا قويا وتستقبل نسبة هامة من تحويلات جاليتها المهاجرة في الخارج حيث حاولنا إبراز أهمية التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة للاقتصاديات الدول العربية باعتبارها احد أهم بدائل التمويل الخارجي ومدى مساهمتها في تفعيل التنمية و أهم العراقيل التي تواجه هذه الأخيرة في طريق استفادتها من تحويلات جالياتها المهاجرة.

- دراسة (فاطمة الزهراء ملحاوي،2018)[1] :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهمية التحويلات المالية للمهاجرين ودورها في النمو الاقتصادي من خلال طرح التساؤل:إلى أي مدى تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في النمو الاقتصادي؟ حيث حظيت تحويلات المهاجرين باهتمام الأوساط الرسمية والعلمية، نظرا لما تتمتع به من أهمية في الاقتصاديات التي تعاني من عجز في مواردها المالية، ومن تفاقم مشكلة البطالة في أسواقها المحلية، و مع توافق الآراء أكثر فأكثر على أن التحويلات المالية أصبحت مصدر هام من مصادر التمويل الخارجي يمكن ان تساهم في دعم التنمية المحلية إذا ما أدير بواسطة سياسات مناسبة. هذا أعطى المكان للبحث عن البدائل التنموية في الاقتصاديات المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، والسعي إلى ترشيد استغلالها، وهنا بدأت تظهر أهمية التحويلات و كبديل تنموي و مصدر عائدات مهم لكثير من اقتصاديات الدول النامية حيث بلغت قيمتها سنة 2015 ما يعادل 440 مليون دولار ، فأصبحت تساهم في الحد من الفقر من خلال دعم مستويات المعيشية، وإمكانية توجيهها لتمويل المشاريع الإنتاجية وكمنشط للتنمية الإقليمية.

- دراسة (منال جابر مرسي محمد، 2021) : [2]

الهدف من هذه الدراسة إجراء دراسة تحليلية قياسية لدور التحويلات في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2019). فإلى أي مدي يمكن أن تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري؟ إذ تعتبر تحويلات المهاجرين ظاهرة حديثة نسبياً في النظام المالي سواء من حيث الحجم والتأثير في الاقتصاد العالمي، نتيجة لنموها وتزايدها بمعدلات مرتفعة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في الدول النامية التي تستقطب الجزء الأكبر منها. وتعد التحويلات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية بالبلدان المصدرة للعمالة، حيث تتجاوز في كثير من الأحيان تدفقات المصادر الأخرى للنقد الأجنبي من اقتراض خارجي واستثمار أجنبي مباشر ومساعدات خارجية. كما تتميز تلك التحويلات عن غيرها من مصادر النقد الأجنبي بتكلفتها المنخفضة لكونها لا تلزم البلد المصدرة لليد العاملة بالتزامات مالية في المستقبل. وعلى صعيد آخر وبالنظر إلى الاتجاهات والتطورات الديموغرافية في البلدان الصناعية تلعب هجرة

[1] فاطمة ملحاوي، **الأثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين في الدول المغاربية، مجلة دفاتر اقتصادية**، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، الجزائر، العدد: 1، 2018.

[2] منال جابر مرسي محمد، **دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية للفترة (1990-2019)**، مجلة البحوث المالية والتجارية، صادرة عن كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، العدد:1، 2021.

اليد العاملة إلى تلك البلاد دوراً هاما يساهم في تعويض آثار انخفاض عدد السكان والقوى العاملة في أسواق العمل بها. مما سيترجم بطبيعة الحال بمزيد من التدفقات لتحويلات العاملين إلى الدول المصدرة للعمالة وتوصلت الدراسة إلى التأثير السلبي للتحويلات على النمو الاقتصادي في مصر.

- دراسة (عبد القادر طيوب، يوسف حوشين،2022) [1]:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في بعض دول شمال افريقيا ممثلة في الجزائر المغرب تونس ليبيا ومصر، خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020. وذلك باستخدام نماذج بيانات البائل وتحليل التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، حيث تم الإجابة على التساؤل: ما مدى تأثير التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا خلال الفترة 2000-2020؟ وتوصل البحث إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين مؤشر التحويلات المالية للمهاجرين ومؤشر النمو الاقتصادي الناتج المحلي الخام. ونظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المؤشرات فقد تم تقدير العلاقتين على المديين الطويل والقصير معا، وتبين أن للتحويلات المالية للمهاجرين تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فزيادة وحدة واحدة في التحويلات المالية تؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 7,48 وحدة، بينما يعد تأثيرها أضعف نسبيا على المدى القصير حيث يرتفع النمو الاقتصادي بـ 0,82 وحدة فقط عندما ترتفع التحويلات المالية بوحدة واحدة وهذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والتي تنص على أهمية التحويلات المالية للمهاجرين ومساهمتها الإيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية للمهاجرين، وبالنسبة للعينة المدروسة فإنها تبقى مهمة خصوصا أنها تساهم في دخول العملة الصعبة وإدخال هذه التحويلات المالية في الدائرة الاقتصادية كمشاريع استثمارية، وكذا تحسين المستوى المعيشي لعائلات المهاجرين وخلق الطلب، وما له من آثار اجتماعية واقتصادية مهمة.

المطلب الثالث الدراسات المحلية:

ومن أهم الدراسات ما يلي:

- دراسة (محمد بوعتلي، ناصر غزواني،2018) [2]:

هدف هذا المقال إلى توفير فهم أفضل لسلوك المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا فيما يخص احتمال تحويلهم للأموال وهذا من خلال تحليل المحددات الفردية لهذه التحويلات وتشمل كل من المميزات المتعلقة بالهاجر، عائلة للمهاجر، والهجرة في حد ذاتها، من لال الإجابة على التساؤل: كيف تؤثر المحددات الفردية

[1] عبد القادر طيوب، يوسف حوشين، **أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لعينة من دول شمال إفريقيا** خلال الفترة (2000 – 2020)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، صادرة عن جامعة البليدة، الجزائر، العدد: 2، 2022.

[2] محمد بوعتلي، ناصر غزواني، **المحددات الفردية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرين الجزائريين المقيمين بفرنسا**، مجلة Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economic Mondiale، الصادرة عن المدرسة العليا للتجارة القطب الجامعي-القليعة-، الجزائر،2018.

على احتمال قيام المهاجرين الجزائريين تحويل الأموال اتجاه الجزائر؟ حيث تم الاعتماد على البيانات الأولية التي جمعت من خلال الاستيان الذي مس 120 مهاجر جزائري مقيم بفرنسا، 43 منهم لا يقومون بتحويل الأموال و 77 يقومون بعملية التحويل، وهذا عن طريق تقنية المقابلة الشخصية مع جميع أفراد العينة في كل من مطار الجزائر الدولي و المحطة البحرية لميناء الجزائر، أما النتيجة الجوهرية و التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة فهي وجود نوعان من التأثير، تأثير إيجابي و آخر سلبي تحدثه المحددات الفردية التحويلات المالية على سلوك المهاجرين فيما يخص احتمال تحويلهم للأموال.

- دراسة (عائشة بنو جعفر،2022) [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 وذلك باستخدام اختباري التكامل المشترك والسببية ونموذج تصحيح الخطأ الموجه، من خلال طرح الإشكالية: إلى أي مدى تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة في المدى الطويل بين تحويلات المهاجرين الجزائريين والنمو الاقتصادي في الجزائر، إلا أن تأثير تحويلات المهاجرين كان عكسيا وغير معنوي من الناحية الاحصائية على النمو الاقتصادي ، كما أظهر اختبار السببية عدم تسبب أي منهما في تغير الآخر، أما تقدير العلاقة في المدى القصير فقد أظهرت أن النمو الاقتصادي يعود إلى حالة التوازن عند التعرض لصدمات او اختلالات في مدة تقدر بسنتين وحوالي أربعة أشهر. وهذه النتائج منطقية بالنظر إلى ضالة حجم هذه التحويلات وضعف مساهمتها التي لم تتجاوز 03 % من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر طيلة فترة الدراسة.

- دراسة (هشام بوطالبي، محمد بن سعيد،2022) [2]:

هدفت هذه الدراسة الى محاولة تقييم أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019،وتم طرح التساؤل التالي: هل تساهم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين في تحفيز النمو الاقتصادي بالجزائر؟ ولأجل ذلك اعتمدنا على عدد من أدوات التحليل القياسي كاختبارات جنر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية، اضافة الى اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود في اطار نموذج (ARDL)، واختبار السببية لغرانجر (Granger causality test)، وقد أشارت النتائج على أن التحويلات المالية للمغتربين تؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما بينت نتائج

[1] عائشة بنو جعفر، **أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1980-2020**، مجلة مجاميع المعرفة، صادرة عن المركز الجامعي علي كافي بتندوف، الجزائر،2022.

[2] هشام بوطالبي، محمد بن سعيد، **أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2019**، مجلة Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE Spatial and entrepreneurial development studies laboratory، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، العدد: 3، 2022.

اختبار السببية عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التحويلات المالية الى النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1970−2019.

الجدول رقم (1−2): ملخص الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة

الدراسة	العينة	الطريقة المستخدمة	الإطار الزمني	أهم المتغيرات	أهم النتائج
A,cooray 2012	دول جنوب أسيا	PANEL	1970− 2008	تحويلات المغتربين، النمو الاقتصادس	يوجد تأثير إيجابي كبير لتحويلات المغتربين على النمو الاقتصادي في جنوب اسيا.
K,alina,H,tomas and H,roman	دول اسيا وفريقيا	المتوسط البايزي للنماذج	/	التحويلات المالية، النمو الاقتص ادي	التحويلات تعزز التنمية في آسيا وليس في أفريقيا
Vesna,Bucevska,2022	بلدان جنوب شرق اوروبا	PANEL	2008− 2020	التحويلات، النمو الاقتصادي	التحويلات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أوروبا.
إيمان بن تومي،2024	/	الانحدار المتعدد	1990− 2023	التحويلات المالية للمهاجرين، مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	وجود علاقة طردية إيجابية بين التحويلات المالية للمهاجرين الهنود والنمو الاقتصادي.

علي عبد الوهاب نجا	/	نموذج(VEC M)	1975-2012	التحويلات المالية، التطور المالي، النمو الاقتصادي	وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المتغيرات الثلاث.
هشام بوطالبي، محمد بن سعيد، 2017	بلدان عربية	منهج تحليلي وصفي	1990-2016	التحويلات، النمو الاقتصادي	تساهم التحويلات المالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.
فاطمة الزهراء ملحاوي، 2018	الدول المغاربية	منهج تحليلي وصفي	/	التحويلات، النمو الاقتصادي	تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في دعم مستويات المعيشة و تمويل المشاريع الإنتاجية
منال جابر مرسي محمد، 2021	/	OLS، اختبار التكامل المشترك	1990-2019	تحويلات العاملين، الاثار القتصدية، النمو الاقتصادي	يوجد تأثير سلبي للتحويلات على النمو الاقتصادي في مصر
عبد القادر طيوب، يوسف حوشين، 2022	دول شمال إفريقيا	PANEL	2000-2020	التحويلات المالية، النمو الاقتصادي	تساهم التحويلات في دخول العملة الصعبة وتمويل المشاريع الاستثمارية وتحسين المستوي المعيشي

محمد بوعتلي، ناصر غزواني، 2018	120 مهاجر جزائري	منهج وصفي، تحليلي	/	التحويلات، النمو الاقتصادي	وجود تأثير سلبي وتأثير إيجابي تحدثه المحددات الفردية للتحويلات المالية على سلوك المهاجرين.
عائشة بنو جعفر، 2022	/	اختبار التكامل المشترك والسببية نموذج تصحيح الخطأ الموجه	1980-2020	التحويلات المالية، النمو الاقتصادي	تأثير تحويلات المهاجرين على النمو الاقتصادي سلبي وغير معنوي.
هشام بوطالي، محمد بن سعيد، 2022	/	ARDL	1970-2019	التحويلات المالية، النمو الاقتصادي	التحويلات المالية للمغتربين تأثر بشكل إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي.

المصدر: من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على الدراسات السابقة مستعملة في الدراسة

مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث العينة حيث أن دراستنا خاصة بدراسة أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر في حين أن الدراسات السابقة تحتلف دراساتها بين دول العالم أو مجموعة من الدول في آن واحد (مثل دراسة دول جنوب شرق آسيا)، وأيضا كان الاختلاف من حيث المنهجية حيث في الدرايات السابقة تم تطبيق نموذج ARDL أو PANEL، وفي دراستنا تم استخدام نموذج ARDL، كما نميز أن الدراسات إختلفت من حيث الفترة الزمنية التي تم تحليلها فيوجد حتى من كانت من بداية سبعينيات القرن الماضي في حين دراستنا تناولت الفترة (1995-2020)، أما فيما يخص النتائج المتحصل عليها، أما فيما يخص النتائج المتوصل إليها فقد تباينت بين وجود دراسات أكدت أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي ووجود علاقات ثنائية أو أحادية بين متغيرات الدراسة، بينما دراستنا فقد توصلت إلى عدم وجود أي أثر للتحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي وعدم وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

خلاصة:

يتناول هذا الفصل الخلفية النظرية لظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، حيث يبدأ بتوضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالهجرة، من بينها تعريف المهاجر وأنواع الهجرة وخصائصها، مع التركيز على التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، من حيث تعريفها، وأنواعها، والعوامل التي تتحكم في حجمها وتدفقها كما يناقش المفهوم العام للنمو الاقتصادي، موضحاً أهميته ودوره في التنمية، وأنواعه المختلفة، بالإضافة إلى الطرق والمنهجيات المعتمدة في قياسه، مع استعراض لأهم النماذج النظرية المفسرة لعملية النمو الاقتصادي وفي سياق الربط بين التحويلات المالية والنمو، يتم تسليط الضوء على الاتجاهات العالمية لهذه التحويلات من خلال مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية والعربية، وتحليل تأثير هذه التحويلات على اقتصاداتها ويختتم المبحث بمراجعة لأبرز الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي، بما يشمل السياق العربي والمحلي.

الفصل الثاني : تحليل وقياس اثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1995-2020

المبحث الأول: دراسة تحليلية اتجاهات التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني:انعكاس التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1995.2020 .

تمهيد:

تعد التحويلات المالية للمهاجرين من أهم التدفقات المالية التي تلعب دوراً محورياً في الاقتصاديات النامية حيث تسهم في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة وتوفير مصادر إضافية للعملة الصعبة في الجزائر، تشكل التحويلات المالية للمهاجرين جزءاً هاماً من الاقتصاد الوطني، إذ تؤثر بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

إن تحليل اتجاهات التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر يتطلب دراسة شاملة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على تدفق هذه التحويلات، بما في ذلك سياسات الهجرة والتغيرات الاقتصادية في الدول المستقبلة للمهاجرين بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة انعكاسات هذه التحويلات على النمو الاقتصادي الجزائري تتيح فهم مدى مساهمتها في دعم القطاعات الإنتاجية وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية ومن هنا، يهدف هذا تحليل الاتجاهات الحالية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين وتأثيراتها على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على حجم وتوزيع هذه التحويلات، وكذلك تقييم مدى استفادة الاقتصاد الوطني منها على المديين القصيروالطويل وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول:تحليل اتجاهات التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني:انعكاس التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1995 2020.

المبحث الأول: دراسة تحليلية اتجاهات التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين مصدرًا يمكن أن تؤدي التحويلات المالية الكبيرة إلى خلق فائض في ميزان المدفوعات، مما قد ينعكس إيجاباً على مستوى الإنفاق الحكومي والاستثماري وبالتالي النمو الاقتصادي ثانوي للعملة الصعبة في الدول المستقبلة، حيث يرسل العمال المهاجرون أموالاً لدعم أسرهم، مما يسهم في تحسين مستويات المعيشة وتنشيط الاقتصاد المحلي. وعلى الجانب الآخر، تعد التحويلات المرسلة من المقيمين إلى الخارج جزءًا من التدفقات النقدية الخارجة، وقد تؤثر على ميزان المدفوعات بشكل سلبي إذا تجاوزت التحويلات المستقبلة ، وعادةً ما تُقاس أهمية التحويلات المالية من خلال نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تعكس هذه النسبة مدى اعتماد الاقتصاد على التحويلات كأحد مصادر التمويل الخارجي.

المطلب الاول : تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المستقبلة

تعد التحويلات المالية المستقبلة من المهاجرين في الجزائر، مصدرًا ثانوي في الحقيقة وليس مصدرا مهما مقارنة مثلا بالاستثمار الأجنبي الوارد (الداخل)، حيث تساهم في دعم الأسر وتحسين مستوى المعيشة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية، ورغم أن قيمتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تظل محدودة وضئيلة مقارنة بدول أخرى، إلا أنها تلعب دورًا في توفير العملة الصعبة ودعم ميزان المدفوعات .

1.تحليل التحويلات المالية للمهاجرين المستقبلة (2000-2023)

تُعتبر التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين من المصادر الثانوية التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف المعيشة للكثير من العائلات فرغم التحديات الاقتصادية، تبقى هذه التحويلات عنصرًا ثابتًا في دعم الاستهلاك المحلي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. فيما يلي، سيتم عرض وتحليل تطور هذه التحويلات خلال الفترة (2000-2023)

الشكل (2-1) يوضح تطور التحويلات مالية للمهاجرين المستقبلة

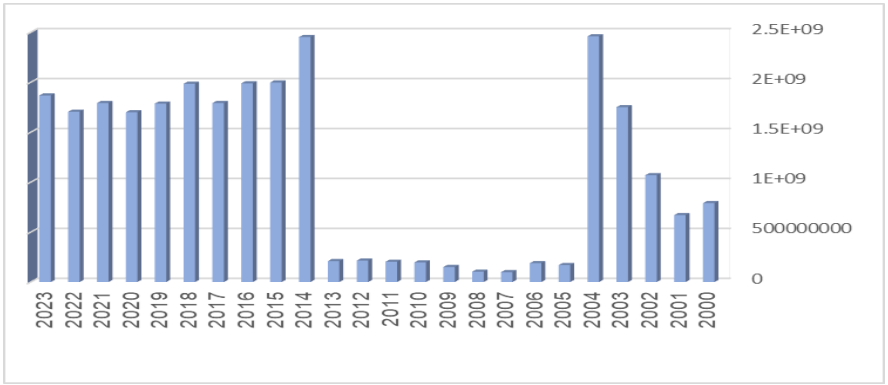

المصدر : من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2001.2023

من خلال تحليل البيانات الواردة في الرسم البياني أعلاه ، نلاحظ أن حجم التحويلات المالية المرسلة من الخارج من خلال هذه الأرقام تأثر تحويلات المهاجرين الجزائريين بالأزمات الاقتصادية العالمية سنتين 2008.2007، حيث شهد الاقتصاد العالمي تراجعًا منذ عام 2005الى 2013، وقد تفاقم الوضع قبل وبعد الأزمة المالية العالمية في 2008، حيث أثر ذلك بشكل واضح على حجم هذه التحويلات، سُجلت أقل نسبة من هذه التحويلات عندما كان الأزمة المالية العالمية في 2008 في أشد حالاته وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه التحويلات لا تعكس واقع وحجم العمالة الجزائرية في الخارج، ويمكن تحليل هدا الشكل عبر فترات :

- **الفترة الأولى:التحويلات المالية بدءًا من سنة 2000 الى 2014** في بداية الألفية الجديدة، شهدت تحويلات المهاجرين الجزائريين انخفاضًا كبيرًا، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها في عام 2001، وقُدِّرت بحوالي 670 دولار ثم بدأت هذه التحويلات في الارتفاع تدريجيًا في السنوات التالية، لتصل إلى حوالي مليار دولار في عام 2002، وبلغت ذروتها عند 2.4 دولار في عام 2004 ثم اانخفضت التحويلات بين نصف مليار دولار حتى عام 2013. ويمكن تفسير هذه النقصان الكبيرة في حجم التحويلات بتحسن الظروف الاقتصادية والمالية، واستقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي ملحوظة، مدعومة بالوفرة المالية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وقد ساهم ذلك في تحسن التحويلات بالإضافة إلى ذلك، ساهمت زيادة عدد المهاجرين الجزائريين العائدين إلى ديارهم، وخاصة العمال المتقاعدين، في ظل الاستقرار السياسي والأمني، في هذا التحسن ومع ذلك لا تزال تحويلات المهاجرين ضعيفة نسبيًا علاوة على ذلك، يمر جزء كبير من هذه التحويلات عبر قنوات غير رسمية، مما يجعل من الصعب تقييمها بدقة[1].

وبلغت ذروتها عند 2.4 دولار في عام 2014 بسبب الغلاف المالي الكبير الدي وضعته الجزائر في مرحلة الانتقال من ريع الى القيمة المضافة للفترة 2010-2014 مما أثر على هذه التحويلات ،

-**الفترة الثانية:(2015-2018)** استقرت قي2 دولار بسبب انخفاض سعر النفط (الازمة البترولية 2014) والتي اثرت بصوره مباشرة على الارادات النفطية بالانخفاض مما سبب حالة عجز في الموازنه العامة بداية من سنة 2015 واثرت كدالك على الصادرات في قطاع المحروقات وخارج قطاع المحروقات خدا الامر ادا الى عدم تحويل المالي للمهاجرين لغاية الاستثمار بسبب السياسة الانكماشية (التقشفية) بداية من 2015 وعدم تشيج وتحفيز الاستثمارات من خلال الزيادة في معدلات الضرائب ومعدلات الفائدة .

[1].Zohra, T. F., Assia, B., Mohammed, B. L., Samir, O. B., & Aicha, O . **An analytical study of the‹evolution of migrant remittances in developing countries: A case study of Algeria** , International Journal of Economic ‹ Perspectives,18(9),1376-1391.Retrievedfrom ‹ https://ijeponline.org/index. php/journal/article/view/646. P1388p1389.

- **الفترة الثالثة :2019 2023** خلال أزمة كوفيد-19، تأثرت التحويلات إلى الجزائر بشكل ملحوظ في عام 2020، انخفضت التحويلات المالية إلى ما يقرب من 1.7 مليار دولار، مقارنة بـ 2 مليار دولار في عام 2018، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 23٪. ويرتبط هذا الانخفاض ارتباطًا مباشرًا بقيود السفر العالمية وعمليات الإغلاق في البلدان المضيفة، مما أثر على قدرة المهاجرين على إرسال الأموال. ومع ذلك، تحسنت التحويلات المالية تدريجيًا في السنوات التالية، حيث ارتفعت إلى حوالي 1.8 مليار دولار في عام 2021 واستقرت عند حوالي 1.6 مليار دولار في عام 2022. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة اللاحقة إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي في البلدان المضيفة. كما تميزت فترة الأزمة بزيادة في استخدام القنوات الرقمية للتحويلات المالية، حيث تُظهر البيانات زيادة بنسبة 30٪ في التحويلات الرقمية مقارنة بالطرق التقليدية.

تأثرت التحويلات المالية الجزائرية بشكل كبير بظروف السوق العالمية والتدابير الصحية. وتسلط هذه الإحصائيات الضوء على التأثير الكبير للأزمة على التحويلات المالية والدور الذي تلعبه هذه التدفقات في دعم الأسر الجزائرية خلال الأوقات الصعبة.

2 . تحليل التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة للناتج محلي الإجمالي (2000- 2023)

شهدت التحويلات المالية للمهاجرين خلال الفترة الممتدة من (2000-2023) تبايناً ملحوظاً في علاقتها بالناتج المحلي فقد تأثرت هذه التحويلات بعدة عوامل منها تقلبات أسعار النفط ، والأزمات الاقتصادية العالمية، وسياسات سعر الصرف مما أدى إلى تفاوت نصيبها من الناتج المحلي. وتمثل هذه التحويلات أحد المصادر المستدامة للعملات الأجنبية وفيما يلي تحليل بياني يظهر الاتجاهات الرئيسية لهذه التحويلات عبر السنوات

الشكل (2-2) يوضح تطور التحويلات مالية للمهاجرين المستقبلة GDP الوحدة: دولار

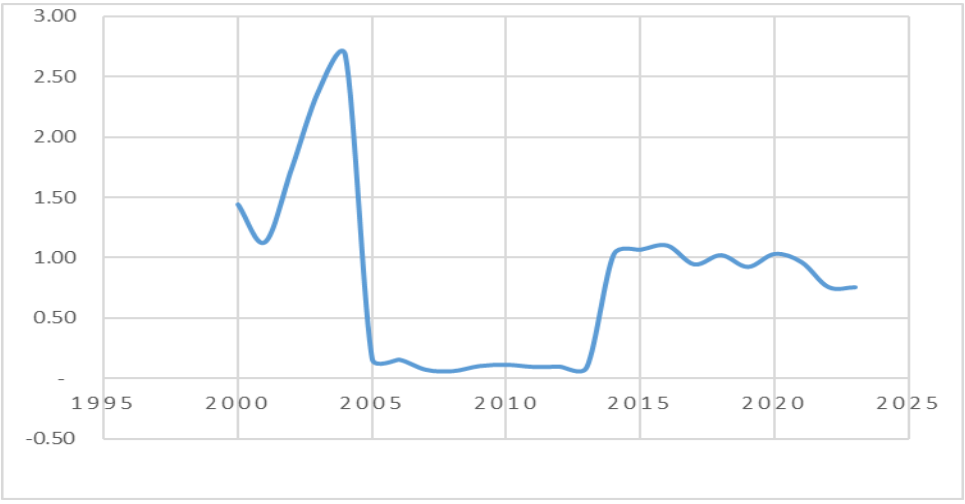

المصدر : من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2000.2023

تعد نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن توضح أهمية التحويلات المالية للمهاجرين بالخارج، وبالعودة الى شكل رقم (2-2) السابق يتضح أن نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالخارج نحو الجزائر، أي نسبة مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في النمو الاقتصادي في الجزائر لم تتجاوز 3% خلال فترة الدراسة (2000-2023)،

وهي مساهمة ضعيفة جدا، إما أن غالبية التحويلات المالية للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج تتم بشكل غير رسمي عدم توفر البيانات الفعلية، أو أنها ضئيلة من الأصل، فأكثر من 6 ملايين مهاجر جزائري مقيم بالخارج (إحصائيات غير رسمية)، يُعد عددا كبيرا جدا، لكن بالمقابل نسبة التحويلات المالية المسجلة ضعيفة.

عرفت نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى الواردات السلعية للجزائر 3 مراحل خلال فترة الدراسة وفقا لما هو موضح في الشكل رقم (2-2) السابق، حيث اتسمت

-**فترة الأولى:2000-2005** بمنحى تصاعدي سجلت فيها أعلى مساهمة للجالية الجزائرية بالخارج في دعم الاستيراد سنة 2004 بـ 2.6%، نظرا لنمو حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بـ 2.4 %.

خلال هذه المرحلة تعد بعد عودة الاستقرار للبلد وتعافي مؤشر الثقة والأمان في الاقتصاد الجزائري،

- **فترة الثانية :(2005-2013)** فتراجعت فيها مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالنسبة لمواردات السلعية للجزائر يسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد واستقرار حجم التحويلات المالية للجالية بعد دخول كل من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، حيث انخفضت نسبة المساهمة إلى أدنى مستوى لها سنة 2013، (بشكل عام، تميزت هذه المرحلة باستقرار نسبي مع تقلبات طفيفة، متأثرة بتقلبات الاقتصاد العالمي والأزمة المالية العالمية في 2008).

- **فترة الثالثة:(2014-2023)** لتعاود الارتفاع من جديد سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط ، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى العمل على تخفيض فاتورة الاستيراد باتخاذ إجراءات من شأنها تدنية العجز الذي يعرفه رصيد الحساب الجاري في نهاية فترة الدراسة،[1]

حيث تصل إلى 1% ، تشهد السنوات التالية في هذه النسبة تذبذب واستقرار مرتفع من عام 2015 حتى عام 2021، تتذبذب النسبة بين حوالي 1% و 0.9% وذالك بسابب اقتصادية متمثلة في انخفاض أسعار

[1] سعيدي وصاف ، **تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية للفترة (1999-2015)** ، صادرة عن : كلية إدارة الأعمال جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية ، 30/06/2019 ،ص88. 89.

النفط وأزمة سياسية وكذالك ازمة الصحية كوفيد-19، مع ملاحظة انخفاض ملحوظ في عام2022 و2023 ارتفاع أسعار النفط وبسبب زيادة أسعار مواد المستوردة الكاملة والمواد الأولية مما سبب ارتفاع في معدلات التضخم العالم يقيود على التحويلات المالية بسبب الأوضاع الاقتصادية العالمية.

3. تحليل التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة ميزان المدفوعات

تُشكّل التحويلات المالية للمهاجرين جزءً اثانوي من ميزان المدفوعات، حيث تُسجَّل ضمن الحساب الجاري كمصدر للعملة الصعبة، وتلعب دورًا في تقليص العجز التجاري ودعم احتياطي الصرف، خاصة في الدول التي تعتمد على تدفقات مالية خارجية، سيتم تحليل هذه التحويلات في سياق ميزان المدفوعات.

الشكل (2-3) يوضح التحويلات مالية المالية للمهاجرين بالنسبة ميزان المدفوعات الوحدة: دولار

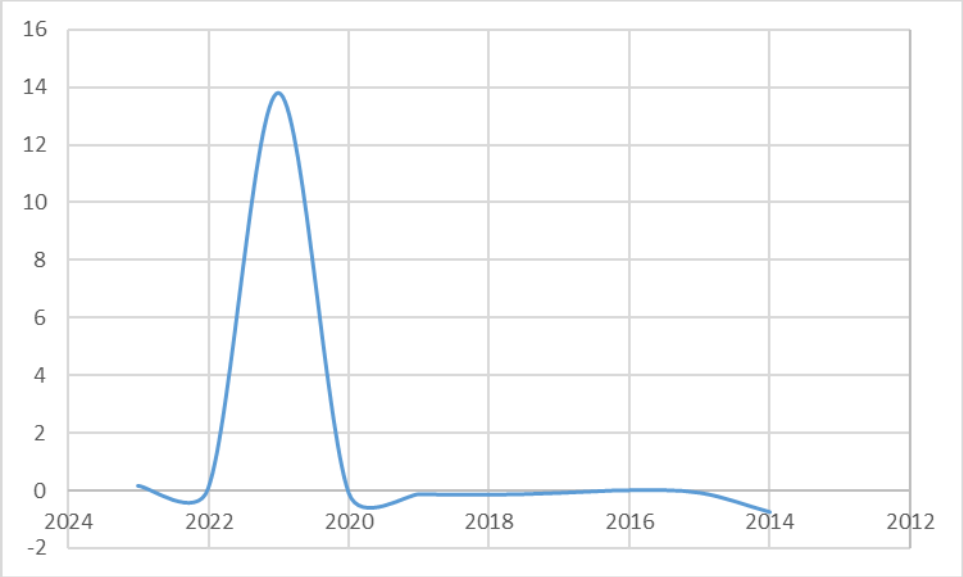

المصدر: من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2000.2023.

تحليل عام للاتجاهات التحويلات المالية المستقبلة للمهاجرين بالنسبة ميزان المدفوعات

-**الفترة الأولى:(2014-2019)** تلاحظ اتجاها معدوم واضحا في النسبة، حيث الفترة 2014-2019 شهدت تراجعًا كبيرًا في أسعار النفط، ما أثر على الاقتصاد الكلي للجزائر، وجعل التحويلات لا تظهر كعنصر داعم بارز في ميزان المدفوعات، خصوصًا أنها ضئيلة مقارنة بإيرادات المحروقات. خلال هذه الفترة، لم تشهد الجزائر تغييرات جذرية في السياسة النقدية أو في قوانين تنظيم الصرف والتحويلات، مما جعل تدفق الأموال من المهاجرين مستقرا دون نمو ملحوظ.

-**الفترة الثانية:(2019-2023)**القيم سالبة،2019الى2020 مما يشير إلى تأثير سلبي أو عجز في مساهمة التحويلات على ميزان المدفوعات، وهذا بسبب الوضع السياسي الغير مستقر بعد الحراك الشعبي أثر سلبًا

على المناخ الاقتصادي والثقة في المؤسسات المالية، مما قلل من استخدام القنوات الرسمية للتحويلات، فرضت الجائحة قيودًا اقتصادية عالمية أثرت على المهاجرين في الخارج، خصوصًا في أوروبا (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا)، مما قلل من قدرتهم على إرسال الأموال.وفي 2020 الى 2021 مع بداية التعافي الاقتصادي في أوروبا بعد الموجة الأولى من كوفيد – 19، عاد المهاجرون الجزائريون للعمل ما زاد من قدرتهم على تحويل الأموال، بسبب إغلاق الحدود، أصبح تحويل الأموال الوسيلة الوحيدة لدعم العائلات، خصوصًا في غياب التنقل اليدوي للأموال، وارتفعت صادرات المحروقات نتيجة تحسن الأسعار، مما وفر متنفسا للخزينة العمومية.ومن 2022.2023 وساعد ذلك في تحسن ميزان المدفوعات مؤقتًا، وخفض نسبي في عجز الميزانية.

المطلب الثاني : تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المرسلة

تُمثل تحويلات الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج تساهم في ناتج المحلي وفي توازن ميزان المدفوعات، ويعزز القدرة الشرائية للعائلات، بل ويدعم التنمية المحلية في بعض المناطق.

1.تحليل التحويلات المالية للمهاجرين المرسلة : بلغت التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى الجزائر خلال فترة الدراسة (2005-2023) في المجموع أكثر من 4.36 مليار دولار على مدار 19 سنة، وهو مبلغ في غاية الأهمية، لكن إذا قارناها بحجم الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج أكثر من 6 ملايين نسمة، منها 5 ملايين فقط في فرنسا لوحدها ، نتيجة عوامل عديدة، منها ما يتعلق بطبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في الجزائر، ومنها ما هو مرتبط برؤية الجالية الجزائرية بالخارج نفسها وسيتم توضيح الأهمية النسبية للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال فترة الدراسة في العنصر التالي.

الشكل (2-4) تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين للفترة 2005/2023

الوحدة: دولار

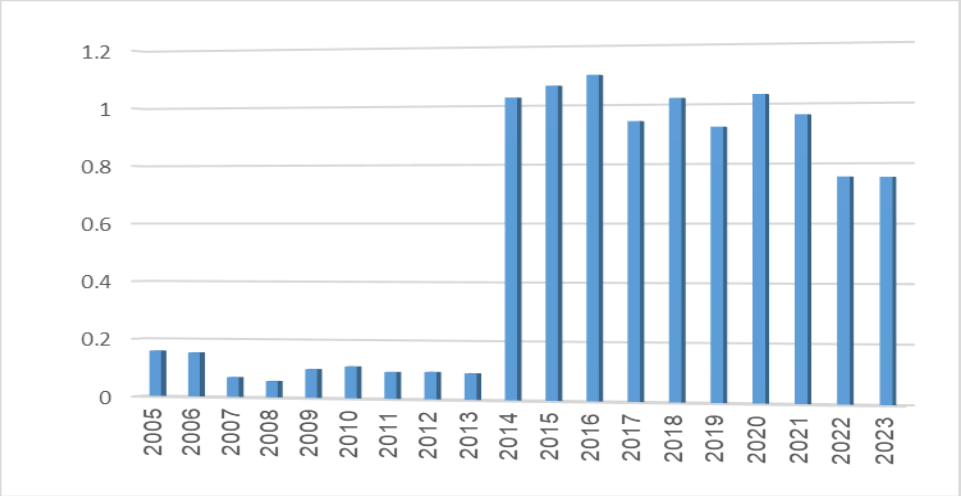

المصدر : من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2005.2023

تُظهر البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية نحو الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2023 ب:

- **الفترة الأولى:(2005-2013)** تذبذبًا ملحوظًا، حيث سُجّلت مستويات منخفضة جدًا في عدة سنوات، أبرزها أعوام 2005، 2008، 2010، 2011 و2012، حيث لم تتجاوز قيمة التحويلات 0.2 مليار دولار في تلك السنوات، يمكن تفسير هذا التراجع النسبي في التحويلات الرسمية بعدة عوامل اقتصادية أولًا اعتمد عدد كبير من المهاجرين الجزائريين خلال هذه المرحلة على القنوات غير الرسمية لتحويل الأموال، وذلك نتيجة ضعف النظام البنكي الوطني، وارتفاع تكاليف التحويل عبر القنوات الرسمية، مما أدى إلى تقليص حجم التحويلات المسجلة في الإحصاءات الرسمية ،ثانيًا تأثرت القدرة التحويلية للمهاجرين سلبًا بـ ارتفاع معدلات البطالة،لا سيما في الدول الأوروبية المستقبِلة للجالية الجزائرية، وخاصة فرنسا وإسبانيا.وقد تفاقم هذا الوضع عامي2008.2010 نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة2008،التي أدت إلى تباطؤ اقتصادي عالمي وتراجع في سوق العمل، ما انعكس بشكل مباشر على دخول المهاجرين وبالتالي على حجم تحويلاتهم نحو الوطن.
- **فترة الثانية(2014-2021)** تميزت الفترة ما بين 2014 و2021 بحدوث نمو ملحوظ نسبيًا في التحويلات المالية نحو الجزائر، مع تسجيل ارتفاعات معتبرة في بعض السنوات، خصوصًا في عام 2014 الذي بلغت فيه التحويلات حوالي 1 مليار دولار، وعام 2021 الذي سجل قيمة تقارب 0.9 مليار دولار، ورغم أن هذا النمو اتّسم ببعض التذبذب، إلا أنه يعكس تحسنًا عامًا مقارنة بالفترة السابقة.

يُعزى هذا التحسن إلى عدة عوامل متداخلة، من أبرزها تحسّن الأوضاع الاقتصادية نسبيًا في بعض البلدان المستقبلة للمهاجرين، مما مكّنهم من استئناف وتكثيف تحويل الأموال إلى ذويهم في الجزائر ،وكما ساهمت التغيرات في أسعار الصرف، خاصة تقلبات قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، في تحفيز بعض المهاجرين على تحويل أموالهم خلال فترات معينة لتحقيق استفادة أكبر من جهة أخرى، كان لـ جائحة كوفيد-19 (2020-2021) أثر مزدوج على التحويلات فرغم الأزمة الاقتصادية، ساهمت إجراءات الإغلاق العالمية في خفض الإنفاق الخارجي لدى المهاجرين، مثل مصاريف التنقل والسفر والاستهلاك، مما أتاح لهم إمكانية تحويل مبالغ أكبر لأسرهم وفي المقابل، دفعت الضغوط الاقتصادية التي عانت منها الأسر داخل الجزائر خلال الجائحة، بالمهاجرين إلى تكثيف الدعم المالي تضامنًا مع ذويهم تُظهر هذه المرحلة كيف يمكن للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية أن تنعكس إيجابًا على تدفقات التحويلات المالية، لاسيما في ظل التغيرات الطارئة على سلوكيات الادخار والإنفاق لدى الجالية الجزائرية في الخارج.
- **فترة الثالثة(2022-2023)**بعد الارتفاع النسبي الذي بلغ ذروته في عام 2021، شهدت التحويلات المالية نحو الجزائر تراجعًا واضحًا خلال عامي 2022 و2023. فقد بلغت قيمة التحويلات في عام 2022 و2023

حوالي 0.73 مليار دولار، يعكس هذا الانخفاض انتهاء مرحلة "الطوارئ" المرتبطة بجائحة كوفيد-19، حيث أدت العودة إلى الوضع الطبيعي إلى استئناف الإنفاق الخارجي للمهاجرين، مما قلل من الفوائض المالية المخصصة للتحويلات وتمثل هذه الفترة مرحلة تصحيح أو تراجع طبيعي بعد الارتفاع المسجّل في فترة الجائحة، وتؤكد حساسية التحويلات المالية تجاه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المهجر.

1.1 أهم المناطق المرسلة للتحويلات المالية:فيما يخص أهم المناطق المرسلة للتحويلات المالية إلى الجزائر فهي تتوقف بشكل أساسي على حجم الهجرة الجزائرية في الخارج ومناطق تمركزها، حيث تأتي فرنسا في مقدمة البلدان المرسلة للتحويلات إلى الجزائر بحوالي 84.89% من إجمالي التحويلات المالية المتدفقة إلى الجزائر وهو ما يعادل 1.7 مليار دولار في سنة 2017 طبقا لبيانات منظمة الشراكة المعرفية العالمية حول الهجرة والتنمية (KNOMAD الصادرة في 2019)ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة بالتركز القوى للجالية الجزائرية في فرنسا التي تقدر بحوالي85%من إجمالي الهجرة الجزائرية في الخارج،كما نجد بعضالبلدان الأخرى كإسبانيا التي تقدر حجم الأموال المرسلة منها بحوالي 3.28%،إضافة إلى كندا 2.2% ،إيطاليا 1.42%.[1]

الجدول (2-1) الموالي يوضح حجم الأموال المرسلة إلى الجزائر حسب مناطق الإرسال سنة 2017

التحويلات / البلد المرسل	التحويلات المالية بالمليون دولار	النسبة المئوية من اجمالي التحويلات الرسمية (%)
فرنسا	1731	84.89
إسبانيا	67	3.28
كندا	45	2.2
إيطاليا	29	1.42
بلجيكا	30	1.47
مملكة المتحدة	25	1.22
الولايات المتحدة الأمريكية	22	1.07
ألمانيا	21	1.02
سويسر	12	0.58
اباقي مناطق العالم	57	3.43

[1] بوطالبي هشام ،" **المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين- دراسة حالة الجزائر** " ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد التنمية)، 2020-2019، ص ص: 239 240 .

مجموع	2039	100

المصدر :بوطالبي هشام ،" **المحددات والآثار الاقتصادية الكلية للتحويلات المالية للمهاجرين- دراسة حالة الجزائر** "،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد التنمية)، 2020-2019، ص 240.

2.تحليل نسبة التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة GDP مابين 2023/2005

تميزت التحويلات المالية المرسلة من الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023 بتقلبات واضحة نتيجة للتغيرات الاقتصادية المحلية والعالميةفبينما ارتفعت التحويلات في بعض الفترات بسبب زيادة دخول العمالة الجزائرية في الخارج، حيث تساهم في تعزيز العلاقات المالية الخارجية وتوفير السيولة النقدية بالعملات الأجنبية،وفيما يلي تحليل في الجدول يوضح الاتجاهات الرئيسية لهذه التحويلات المرسلة عبر السنوات.

الجدول (2-2) يوضح التحويلات المالية للمهاجرين المرسلة بالنسبةGDP الوحدة (دولار)

السنوات	نسبة الناتج المحلي	السنوات	نسبة الناتج المحلي %
2005	0.02	2015	0.07
2006	0.03	2016	0.07
2007	0.04	2017	0.21
2008	0.02	2018	0.08
2009	0.04	2019	0.81
2010	0.02	2020	1.49
2011	0.03	2021	0.83
2012	0.04	2022	0.07
2013	0.03	2023	0.17
2014	0.29		

المصدر : من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2023.2005

من خلال تحليل البيانات الواردة في الرسم االجدول، نلاحظ أن حجم التحويلات المالية بالنسبة ناتج محلي الإجمالي

- **فترة الأولى:(2005 -2008)** سجلت اتجاهًا تصاعديًا بين سنتي 2005 و2007، حيث ارتفعت من 0.02 إلى 0.04. يعكس هذا الارتفاع تحسّنًا في أوضاع المهاجرين الجزائريين بالخارج، مما مكنهم من زيادة حجم التحويلات و ربط هذا النمو بالاستقرار الاقتصادي النسبي داخل البلاد وتوسع الجالية الجزائرية

في الخارج. غير أن سنة 2008 شهدت تراجعًا ملحوظًا في هذه النسبة، إذ انخفضت مجددًا إلى 0.02، وهو يعود إلى تأثيرات خارجية محتملة كالأزمة المالية العالمية و تقلبات في أسعار الصرف.

- **فترة الثانية:(2009 -2013)**استمرار في الارتفاع لكن بوتيرة أبطأ ثم نوع من الاستقرار عند مستوى مرتفع .هذه المرحلة تعكس استقرارًا في عدد التحويلات وكذلك في الناتج المحلي، مع استمرار أهمية مساهمة المهاجرين في الاقتصاد يمكن اعتبارها فترة نضج في مساهمة التحويلات بالنسبة للناتج المحلي.

- **فترة الثالثة:(2014 -2018)** مرحلة تقلبات وتذبذب طفيف، مع ميل نحو الركود أو التراجع البسيط. قد تعود هذه التقلبات إلى تغيرات في أسعار النفط مورد اساسي في الجزائر مما أثر على النمو الاقتصادي وبالتالي على نسبة التحويلات إلى الناتج أيضا، ربما تكون هناك تغيرات في سياسات التحويل أو الهجرة .

- **فترة الثالثة:(2019 -2023)** في البداية 2019 تراجع ملحوظ بسبب تأثيرات جالحة كوفية 19 التي أثرت على دخل المهاجرين بعد 2021 تعاف تدريجي وعودة للنمو في التحويلات، مما يعكس تحسن الاقتصاد العالمي والجزائري معا نهاية هذه فترة (2022 -2023) تظهر انتعاشا جيدا يعزز أهمية التحويلات كمصدر دعم للاقتصاد

تظهر هذه الفترة أن التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر ليست فقط مصدر دعم اجتماعي للعائلات، بل أصبحت مؤشرا اقتصاديا يعكس التغيرات العالمية والمحلية ورغم التذبذبات، فإن الاتجاه العام يبرز أهمية متزايدة لهذه التحويلات في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

3. تحليل التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة ميزان المدفوعات

التحويلات المالية للمهاجرين تعد مكوناً مهماً في ميزان المدفوعات في الجزائر، حيث تسهم في دعم الاقتصاد الوطني عبر تدفق العملات الأجنبية وتعزيز الاحتياطيات النقدية. ورغم التحديات الاقتصادية العالمية، تظل هذه التحويلات عاملاً مستداماً لتلبية احتياجات الأسر وتقليل الفقر وتعزيز الاستقرار المالي. ستتناول هذه الدراسة الفترة من 2005 إلى 2023 لتقييم تأثير هذه التحويلات على الاقتصاد الجزائري.

الجدول(2-3) الموالي يوضح التحويلات المالية المرسلة للمهاجرين بالنسبة ميزان المدفوعات

السنوات	نسبة الميزان المدفوعات	السنوات	نسبة الميزان المدفوعات
2005	0.001571598	2015	-0.003144947
2006	0.001528235	2016	-3.29564E-05
2007	0.002260461	2017	-0.011114668
2008	0.001134415	2018	-0.00686161

2009	0.047169373	2019	-0.006205661
2010	0.003261378	2020	-0.007662106
2011	0.001989002	2021	0.639433206
2012	0.003137009	2022	0.002346923
2013	0.008675909	2023	0.01500522
2014	-0.091237397		

المصدر : من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2005.2023

تحليل عام للاتجاهات التحويلات المالية المرسلة للمهاجرين بالنسبة ميزان المدفوعات

-**الفترة الأولى:(2005-2015)** اتجاه غير مستقر النسب تتراوح بين إيجابية وسلبية، مما يشير إلى تذبذب مساهمة التحويلات في ميزان المدفوعات. هذا يعكس تأثيرات خارجية مثل الأوضاع الاقتصادية العالمية، سعر صرف الدينار وسياسات الدولة المتعلقة بالتحويلات.

- **الفترة الثانية:(2015-2023)** أعلى مساهمة إيجابية سنة 2021 بنسبة 0.639433206 وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بباقي السنوات ذلك نتيجة لزيادة في تحويلات المهاجرين بسبب الظروف الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد 19 أو تسهيلات حكومية مؤقتة.

و أدنى مساهمة سلبية سنة 2014 بنسبة - 0.091237397، وهي أكبر نسبة سلبية في الجدول. ربما كانت هذه السنة صعبة اقتصادياً على المستوى العالمي أو المحلي مما أثر على حجم التحويلات

المطلب الثالث : التحويلات المالية للمهاجرين الإجمالي

تُعد التحويلات المالية إحدى أهم القنوات التي تربط الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي، سواء تلك التي تستقبلها الجزائر من رعاياها المقيمين بالخارج، أو تلك التي تُرسل إلى خارج البلاد لأغراض متعددة، وتمثل هذه التحويلات أحد الموارد المالية التي قد تسهم في دعم التوازنات الاقتصادية الداخلية، وتخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات في هذا السياق، سنقوم بتحليل واقع هذه التحويلات واتجاهاتها خلال الفترة (2016-2023) من خلال العناصر التالية:

1.تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الاجمالي(2016-2023)

بلغت تحويلات المهاجرين الجزائريين بين عامي 2016 و2023 تذبذبا ملحوظًا، حيث تراوحت بين 1.7 و 1.9 مليار دولار سنويًا، مع استقرار نسبي في معظم السنوات تعزى هذه التحولات إلى عدة عوامل اقتصادية وهيكلية،أبرزها اعتماد الجزائر الكبير على قطاع المحروقات، وضعف النظام المصرفي، وانتشار السوق الموازية للعملة الصعبة.

الشكل (2-5) تطور التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين للفترة 2023/2005

الوحدة دولار

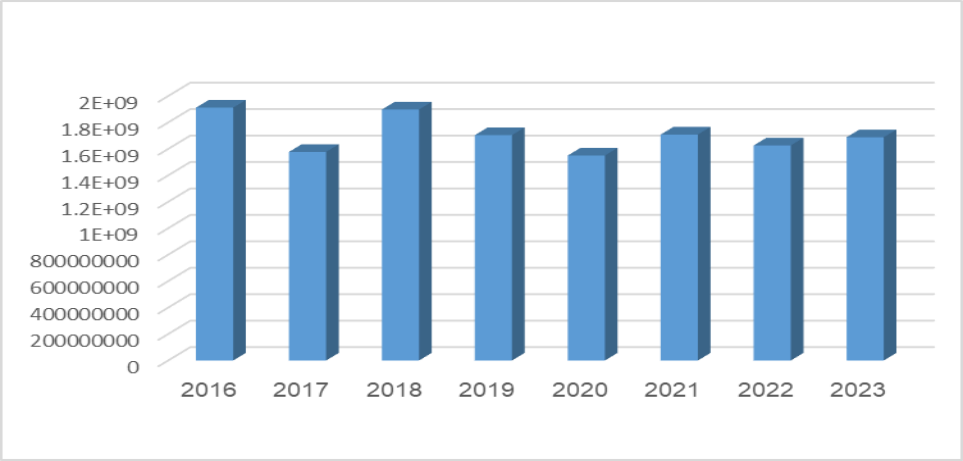

المصدر : من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات: 2023.2005 Global Economy.com

من خلال تحليل البيانات الواردة في الرسم البياني، نلاحظ أن حجم التحويلات المالية

الفترة الأولى:(2016-2020) شهدت هذه الفترة استقرارًا نسبيا في التحويلات، مع تسجيل حوالي 1.99 مليار دولار 2016 في 2017 و 1.79 مليار دولار في (2019-2020) رغم جائحة كوفيد - 19 تراجع أسعار النفط، لم تنخفض التحويلات بشكل كبير ، ويرتبط هذا الانخفاض ارتباطًا مباشرًا بقيود السفر العالمية وعمليات الإغلاق في البلدان المضيفة، مما أثر على قدرة المهاجرين على إرسال الأموال مما يظهر دورها تحويلات كصمام أمان اقتصادي في الأزمات ومع ذلك، تحسنت التحويلات المالية تدريجيًا في السنوات التالية، سجلت زيادة طفيفة في التحويلات الرسمية إلى حوالي 1.02 مليار دولار، إلا أن الفجوة بين السوق الرسمية والموازية استمرت في التأثير على حجم التحويلات المسجلة رسميا.

الفترة:(2021-2023) حيث استمرت بالتدبدبات مابين 1.6و 1.7 مليار دولار في عامي 2021 و 2023 واستقرت على هدا النحو ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة اللاحقة إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية والعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي في البلدان المضيفة، كما تميزت فترة الأزمة بزيادة استخدام القنوات الرقمية للتحويلات المالية، تأثرت التحويلات المالية الجزائرية بشكل كبير بظروف السوق العالمية والتدابير الصحية. تسلط هذه الإحصائيات الضوء على التأثير الكبير للأزمة على التحويلات المالية والدور الذي تلعبه هذه التدفقات في دعم الأسر الجزائرية خلال الأوقات الصعبة.

2. تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الأجمالية بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي (2016-2023)

تشكل التحويلات المالية الإجمالية، سواء المرسلة أو المستقبلة، عنصراً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر، حيث تعكس مستوى التكامل الاقتصادي مع دول المهجر وقد شهدت هذه التحويلات تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة من 2000 إلى 2023، متأثرة بالتغيرات في أسعار النفط، وسياسات سعر الصرف، والأوضاع

الاقتصادية العالمية وتعتبر هذه التحويلات مصدراً مهماً لتدفق العملات الأجنبية، مما يسهم في دعم الاحتياطات النقدية وتخفيف الضغوط المالية على الاقتصاد الوطني. وفيما يلي عرض بياني يوضح الاتجاهات العامة لهذه التحويلات عبر السنوات.

الشكل رقم (2-6)التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة GDP

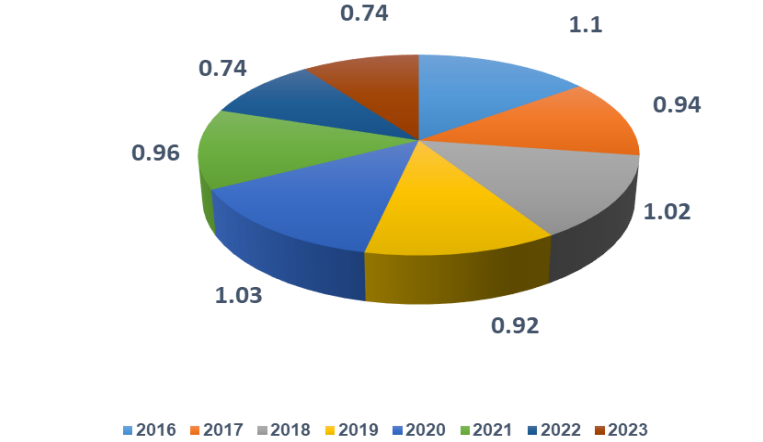

المصدر : من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات حول الاقتصاد العالمي تحليل

تحليل البيانات الواردة في الدائرة النسبية،

- **الفترة الأولى:(2016-2019)** انخفاض في نسبة الناتج المحلي الاجمالي من 1.1 % الى 0.94 % و يعود هدا الأخفاض في حجم التحويلات مالية للمهاجرين وتاليها الفترة 2017-2018 ارتفاع في النسبة من 0.94 الى 1.02 % مما يشير إلى زيادة طفيفة في مساهمة التحويلات في الاقتصاد الوطني، رغما أن تأثيرها كان محدودًا، إلا أنها ساهمت في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة احتمال تحسن الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين أو التسهيلات في إرسال الأموال ومن (2018-2019) انخفاض من 1.02 %الى 0.92 % بسبب ارتفاع تكاليف التحويلات بلغ متوسط تكلفة إرسال التحويلات إلى الجزائر حوالي 10.75% في عام 2019، مما قد يدفع المهاجرين إلى استخدام القنوات غير الرسمية التي لا تحتسب في الإحصاءات الرسمية او قد يكون لتباطؤ الاقتصاد في دول الاستقبال تأثير سلبي على قدرة المهاجرين على إرسال الأموال،مما ينعكس على حجم التحويلات.
- **الفترة الثانية:(2020-2023)** ارتفعت نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 1.03%، رغم انخفاض القيمة المطلقة لهذه التحويلات من 1.7 مليار دولار في 2019 إلى حوالي 1.5 مليار دولار في 2020، تسبب جائحة كوفيد-19 في انكماش الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي هذا الانخفاض جعل نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي تبدو

أعلى، حتى مع تراجع القيمة المطلقة للتحويلات و رغم جائحة، فإن الكثير من المهاجرين أرسلوا تحويلات الغير الرسمية لدعم أسرهم وفي فترة 2021 بلغت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.03% مدعومة بتعافي الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد-19 ،وفي 2022 انخفضت النسبة إلى 0.8%، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي في دول الاستقبال وارتفاع تكاليف المعيشة، مما قلل من قدرة المهاجرين على إرسال الأموال2023 استقرت النسبة عند 0.74%، رغم زيادة القيمة المطلقة للتحويلات إلى 1.77 مليار دولار،إلاأن النمو الاقتصادي في الجزائر أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل نسبة التحويلات تبدو أقل.

3. تحليل التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بالنسبة ميزان المدفوعات

يعكس الشكل تطور نسبة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين مقارنة بميزان المدفوعات خلال الفترة 2015-2024. ويلاحظ بوضوح تسجيل ذروة غير مسبوقة سنة 2021،

الشكل (2-7) يوضح التحويلات مالية المالية للمهاجرين بالنسبة ميزان المدفوعات

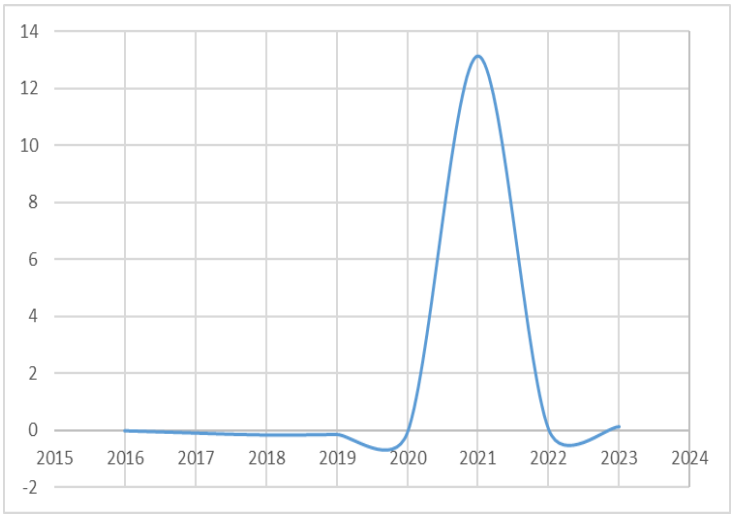

المصدر : من اعداد الطالبتين: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للسنوات حول الاقتصاد العالمي للتحليل من خلال تحليل البيانات الواردة في البيان ،

- **فترةالاولى: (2016-2019)** الاتجاه السلبي نلاحظ أن القيم كانت سالبة، مما يشير إلى أن التحويلات كانت تشكل عبئًا على ميزان المدفوعات ، السبب هو زيادة الإنفاق بالعملة الصعبة مقارنة بالدخل من التحويلات أو زيادة في التحويلات إلى الخارج وليس الداخل، مما يؤدي إلى العجز.

- **فترة الثانية:(2020-2023)** تلاحظ أن النسبة سالبة ويليها قفزة كبيرة تلاحظ أن النسبة ارتفعت إلى 13.15%، وهو ارتفاع كبير وغير طبيعي مقارنة بالسنوات السابقة. هذي الزيادة بسبب إجراءات حكومية لتشجيع التحويلات الرسمية و نتيجة لتدفق تحويلات كبيرة بسبب ظروف اقتصادية خاصة، في جائحة كورونا، حيث زادت التحويلات إلى الأسر لدعمهم ماليا و تأثير التغيير سعر الصرف الرسميه .

ارتفع الرصيد الإجمالي الميزان المدفوعات، الذي لا يزال قريبا جدا من ميزان الحساب الجاري والرأسمالي بسبب الضعف النسبي للمعاملات المالية بين المقيمين وغير المقيمين بشكل كبير في عام 2022، محققا فائضا قدره 18.47 مليار دولار مقابل عجز بلغ 1,48 مليار دولار قبل عام[1] ثم العودة إلى الاستقرار .

ويُظهر ذلك أن الاقتصاد الوطني أصبح أقل اعتمادًا على تحويلات الجالية لتغطية العجز الخارجي ما يعكس تحسنًا في الصادرات أو تراجعًا في الواردات والخدمات المستنزفة للعملة الصعبة. وعليه، فإن قراءة تطور التحويلات المالية لا تكتمل دون وضعها في سياق تطور ميزان المدفوعات، حيث تعبر النسبة الظاهرة في الشكل البياني عن أهمية التحويلات من حيث مساهمتها في دعم التوازن الخارجي، أكثر مما تعبر عن قيمتها المطلقة فقط

[1] البنك الدولي ،تقرير سنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي-https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf ص85.

المبحث الثاني:انعكاس التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 1995.2020.

المطلب الأول: وصف البيانات والمتغيرات وبناء النموذج

نستخدم في هذه الدراسة بيانات متعلقة بالجزائر فيما يخص التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2020/1995) وقد تم أخذ البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي. ويمكن كتابة معادلة النموذج كالتالي:

$$GDP = \alpha_0 + REMGDP\alpha_1 + TO\alpha_2 + INF\alpha_3 + \varepsilon_t$$

1 متغيرات الدراسة: لدينا متغبر تابع وثلاث متغيرات مستقلة وهي :

1.1.المتغير التابع: يتمثل في:

(GDP): معدل الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس يُستخدم لقياس مدى نمو الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة. يعبر عنه كنسبة مئوية تظهر مقدار الزيادة أو النقصان في قيمة السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد دولة ما مقارنة بالفترة السابقة. فإذا كان المعدل موجبًا، فهذا يعني أن الاقتصاد ينمو، وإذا كان سالبًا، فهذا يدل على انكماش اقتصادي.

2.1.المتغيرات المستقلة: تتمثل في:

(REMGDP): نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي. هي مؤشر اقتصادي يظهر حجم الأموال التي يرسلها المواطنون المقيمون في الخارج إلى بلدهم الأم مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية، وتستخدم لتقدير مدى مساهمة هذه التحويلات في دعم الاقتصاد، خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الأموال المحولة من الخارج لتمويل الاستهلاك أو الاستثمار.

(To): مؤشر الانفتاح التجاري، وهو مقياس يستخدم لتحديد مدى اندماج اقتصاد دولة ما في الاقتصاد العالمي، ويُحسب كنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي. كلما ارتفعت هذه النسبة، دل ذلك على أن الاقتصاد أكثر انفتاحا على التجارة الخارجية، والعكس صحيح. يستخدم هذا المؤشر لتقييم درجة التحرر التجاري ومدى تأثر الاقتصاد بالتجارة الدولية.

(INF): معدل التضخم، وهو مقياس يستخدم لبيان نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وعادة تكون سنة. ويعكس هذا المعدل مدى انخفاض القوة الشرائية للعملة، فكلما ارتفع معدل التضخم قلّت القدرة الشرائية للمستهلكين.

2.التحليل الوصفي للمتغيرات: سنوضح في هذا الجزء المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في المتوسط، الانحراف المعياري، القيمة القصوى، القيمة الدنيا والوسيط، عن طريق برمجية R. وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-4): الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	GDP	REMGDP	TO	INF
Mean	**3.281**	**1.07638**	**56.94**	**5.4953**
Max	**6.8**	**2.68172**	**71.03**	**29.7796**
Min	**0.3**	**0.05745**	**40.39**	**0.3392**
Median	**3.45**	**1.02861**	**56.76**	**4.2475**
S.d	**1.6921038**	**0.8823018**	**7.5528886**	6.0101124

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية R.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل المتوسطات هامة لجميع المتغيرات، وذلك لعدم وجود القيم السالبة، حيث أن الانفتاح التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الأكثر أهمية، لكونه يشمل أعلى متوسط حسابي والذي بلغ 56.94 وبانحراف معياري7.5528886 في حين بلغت أعلى وأدنى قيمة للمتغير 71.03 و40.39 على الترتيب. ثم معدل التضخم الذي بلغ متوسطه 5.4953 بانحراف معياري قدره 6.0101124. في حين بلغت أعلى قيمة له 29.7796 وأدنى قيمة ب 0.3392. في حين بلغ معدل الناتج المحلي الاجمالي 3.281 وبانحراف معياري قدره 1.6921038 وسجلت أعلى قيمة لها 6.8 وأدنى قيمة ب 0.3، في حين نجد أن نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الأقل أهمية بمتوسط حسابي 1.07638 وانحراف معياري 0.8823018 وبلغت أعلى قيمة له 2.68172 وأدنى قيمة له 0.05745.

3.مصفوفة الارتباطات: من خلال برمجية R تحصلنا على مايلي:

الجدول رقم(5-2): مصفوفة الارتباطات

	GDP	REMGDP	TO	INF
GDP	**1.00000000**	**0.2508002**	**0.32067862**	**0.05188054**
REMGDP	**0.25080021**	**1.00000000**	**-0.48564103**	**0.37796522**
TO	**0.32067862**	**-0.4856410**	**1.00000000**	**-0.09756069**
INF	**0.05188054**	**0.3779652**	**-0.09756069**	**1.00000000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية R.

يمثل الجدول أعلاه درجة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة في الجزائر، حيث نلاحظ أن علاقة الارتباط موجبة بين المتغيرات حيث ترتبط ارتباط جيد بالموجب والسالب حيث يرتبط الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة موجبة ضعيفة مع الانفتاح التجاري و معدل التضخم و نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرتبط متغير نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة سالبية مع الانفتاح التجاري وعلاقة موجبة مع معدل التضخم. كما أن الانفتاح التجاري له علاقة سلبية ضعيفة

مع معدل التضخم. وترجع هذه العلاقات الارتباطية السالبة إلى أن فترة الدراسة فترة حساسة وهذا راجع إلى التقليات والأزمات خلال هذه الفترة.

4.دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تتصف أغلبية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بخاصية عدم الاستقرار, لذلك قبل الانطلاق في عملية التقدير لابد من اجراء اختبار جذر الوحدة والذي يهدف إلى استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة. وتتمثل هذه الاختبارات في اختبار PP، ADF و KPSS إلا أننا اعتمدنا في دراستنا على اختبار ديكي فولر (ADF).

1.4.اختبار ديكي فولر: يعتبر هذا الاختبار من بين أهم اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية الأكثر استخداماً.

الجدول رقم(2-6): نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية

اختبار الاستقرارية عند المستوى I(0)			
القرار	p-value	قيمةADF	المتغير
غير مستقرة	0.392	-2.4735	GDP
غير مستقرة	0.6621	-1.7645	REMGDP
غير مستقرة	0.9838	-0.29557	TO
غير مستقرة	0.05954	-3.5313	INF
اختبار الاستقرارية عند مستوى I(1)			
النتيجة	p-value	قيمةADF	المتغير
مستقرة	0.02156	-4.0487	diff(GDP)
مستقرة	0.0339	-3.8254	diff(REMGDP)
مستقرة	0.01	-4.5759	diff(TO)
مستقرة	0.02279	-4.0135	diff(INF)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية R.

من الجدول (2-6) أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية حسب اختبار ديكي فولر المطور كلها غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي يتوجب علينا القيام بالفرق الأول على السلاسل الزمنية، تحصلنا على مخرجات برمجية R. الموضحة في الجدول أعلاه حيث أن السلسلة الزمنية للمتغير GDP والمتغيرات المستقلة غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%، إلا أن عند إجراء اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول وجدنا أن كل السلاسل الزمنية مستقرة، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية كلها متكاملة من الدرجة (1) وبعد التأكد من أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، يتوجب علينا اتباع منهجية ARDL التي تتوافق مع النتائج السابقة.

المطلب الثاني: تقدير النموذج وفق طريقة ARDL

بعد معالجة البيانات الاقتصادية والتأكد من خصائصها الزمنية، تم اللجوء إلى منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL التي تعد من الأدوات المناسبة لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سواء كانت مدمجة من الدرجة الأولى (1)Iأو من الدرجة صفر (0)I، شرط ألا تكون جميعها من الدرجة الثانية. تسمح هذه المنهجية بتقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل ضمن نموذج واحد، مع إمكانية اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من خلال اختبار الحدود.

1.التعريف بالمنهجية وخطوات تطبيقها:

1.1.التعريف بمنهجية ARDL: هو إطار اقتصادي قياسي يُستخدم لتحليل العلاقات بين المتغيرات في المدى القصير والطويل، خاصة عندما تكون المتغيرات ذات درجات تكامل مختلفة (0)Iأو(1)I. تم تطوير هذا النموذج من قبل Pesaran وShin وSmith، ويتميز بقدرته على اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات دون الحاجة إلى التأكد المسبق من درجات تكاملها. يعتمد اختبار الحدود(Bounds Test)ضمن هذا النموذج على استخدام إحصاءات F وt لاختبار دلالة مستويات المتغيرات المتأخرة في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM) يعد هذا النموذج مناسبا لتحليل السلاسل الزمنية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، ويوفر تقديرات دقيقة للعلاقات الديناميكية بين المتغيرات[1].

2.1.خطوات تطبيق نموذج ARDL وفقا: يتم من خلال الخطوات التالية:

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:** يُفضل إجراء اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF) للتأكد من أن المتغيرات ليست من الدرجة الثانية (2)I، حيث أن نموذج ARDL لا يمكن تطبيقه في حالة وجود متغيرات من هذا النوع؛
- **تحديد طول الإبطاء الأمثل:** Lag Length Selection يتم استخدام معايير معلوماتية مثل Akaike Information Criterion (AIC) أو Schwarz Bayesian Criterion (SBC) لتحديد عدد التأخيرات المناسب لكل متغير في النموذج؛
- **تقدير نموذج ARDL:** يتم بناء النموذج بدمج القيم الحالية والمتأخرة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، مما يسمح بتحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات؛
- **اختبار وجود علاقة طويلة الأجل (اختبار الحدود – Bounds Test):** يستخدم اختبارF للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. يتم مقارنة القيمة المحسوبة بقيم حدودية حرجة لتحديد مدى وجود التكامل المشترك؛

[1] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, N3,2001, p290.

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):** في حالة وجود علاقة طويلة الأجل: إذا تم التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يوضح سرعة التعديل نحو التوازن بعد حدوث صدمة في النظام؛
- **اجراء اختبارات تشخيصية لصلاحية النموذج:** من خلال:
  - اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity)؛
  - اختبار الاستقلال الذاتي للمخلفات(Serial Correlation)؛
  - اختبارات استقرار النموذج مثل CUSUM و CUSUMSQ[1].

2.تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDLللفترة1995–2020:

1.2.تحديد درجة الإبطاء المناسبة: يتم تحديدها استنادا لعدة معايير أهمها: (AIC,SC,HQ,BIC)، حيث سنختار أقل قيمة والشكل التالي يوضح درجة الإبطاء المثلى:

الشكل رقم(2–8): نتائج اختبار فترات الابطاء حسب AIC

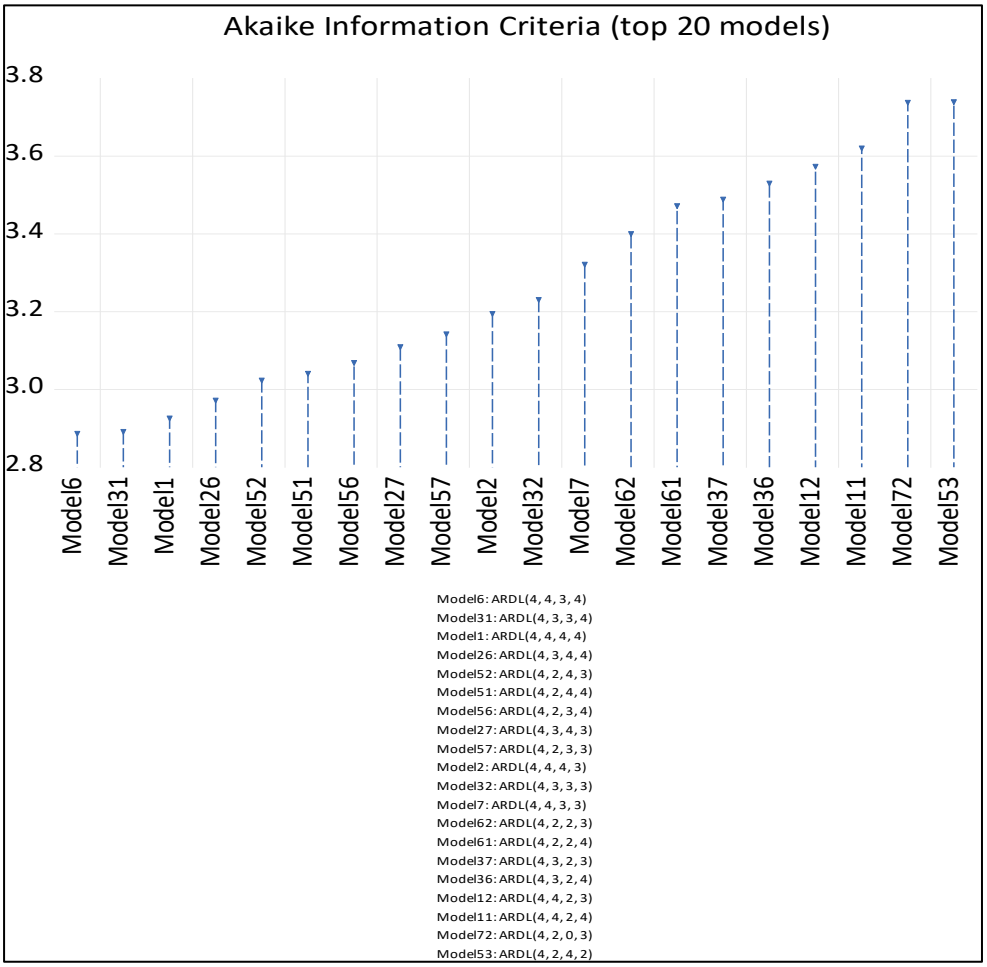

[1] Nkoro, E., & Uko, A. K, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation Journal of Statistical and Econometric Methods, N4,2016,p75-86.

المصدر: مخرجات برنامجEviews12.

من خلال الشكل أعلاه يمكن تحديد درجة التباطؤ عند أقل قيمة لمعايير (AIC,SC,HQ,BIC) وهي(4,4,3,4) هذه الدرجة تمثل درجة التأخير المثلى.

2.2.تقدير نموذج ARDL وفق فترة الابطاء: (4,4,3,4):

الجدول رقم(2-7): نتائج تقدير نموذج(4,4,3,4)ARDL

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/20/25 Time: 10:46
Sample (adjusted): 1999 2020
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): INF REMGDP TO
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.097483	0.255971	-0.380835	0.7287
GDP(-2)	-0.161927	0.301123	-0.537746	0.6281
GDP(-3)	0.319348	0.310927	1.027081	0.3800
GDP(-4)	-1.168802	0.360117	-3.245620	0.0476
INF	-0.740983	0.335008	-2.211836	0.1139
INF(-1)	-0.334278	0.245138	-1.363632	0.2660
INF(-2)	-1.064432	0.325072	-3.274451	0.0466
INF(-3)	-0.211712	0.197330	-1.072884	0.3619
INF(-4)	0.057648	0.105055	0.548741	0.6214
REMGDP	1.059755	0.635740	1.666962	0.1941
REMGDP(-1)	-0.977860	0.742832	-1.316395	0.2796
REMGDP(-2)	1.191592	0.642367	1.855003	0.1606
REMGDP(-3)	1.673092	0.853672	1.959878	0.1449
TO	-0.086843	0.142753	-0.608343	0.5859
TO(-1)	-0.238887	0.182027	-1.312367	0.2808
TO(-2)	0.129512	0.115265	1.123606	0.3430
TO(-3)	0.407681	0.134583	3.029216	0.0563
TO(-4)	0.240215	0.166796	1.440171	0.2454
C	-12.94617	8.644014	-1.497703	0.2311

R-squared	0.935409	Mean dependent var	3.245455
Adjusted R-squared	0.547865	S.D. dependent var	1.740478
S.E. of regression	1.170315	Akaike info criterion	2.887265
Sum squared resid	4.108911	Schwarz criterion	3.829529
Log likelihood	-12.75992	Hannan-Quinn criter.	3.109234
F-statistic	2.413682	Durbin-Watson stat	1.977684
Prob(F-statistic)	0.255217		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامجEviews12.

نلاحظ أن جل معلمات النموذج غير معنوية، كما أن قيمة معامل التحديدR^2=93.54% تدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 93.54 بالمئة في المتغير التابع والنسبة الباقية 6.46 بالمئة تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

1.2.اختبار التكامل المشتررك وفق منهج الحدود(Bounds test): من أجل اختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة(REMGDP,TO,INF) يتم حساب إحصائية فيشر F من خلال اختبار الحدود، حيث يتم مقارنتها مع الحد الأعلى والحد الأدنى، فإذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نقبل الفرضية البديلة التي تنص على امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، ونقبل فرضية العدم اذا كانت قيمة فيشر المحسوبة أقل من الحد الأدنى والتي تنص على عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(2-8):نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.540225	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	22		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال نتائج اختبار الحدود لهذا النموذج نلاحظ أن قيمة احصائية فيشر تقع خارج المجال عند مستوى معنوية 5% مما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع ونسبة التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي ومؤشر الانفتاح التجاري ومعدل التضخم كمتغيرات مفسرة.

3.تقدير علاقة المدى القصير والمدى الطويل: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الأن نقوم بتقدير الاثار القصيرة والطويلة الأجل.

1.3.العلاقة قصيرة الأجل: من خلال مخرجات eviews12 نجد:

الجدول رقم(2-9): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/20/25 Time: 11:01
Sample: 1995 2020
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	1.011382	0.240423	4.206685	0.0245
D(GDP(-2))	0.849455	0.226628	3.748232	0.0332
D(GDP(-3))	1.168802	0.219581	5.322874	0.0130
D(INF)	-0.740983	0.142188	-5.211291	0.0137
D(INF(-1))	1.218497	0.177819	6.852463	0.0064
D(INF(-2))	0.154064	0.078115	1.972276	0.1431
D(INF(-3))	-0.057648	0.054938	-1.049328	0.3711
D(REMGDP)	1.059755	0.328647	3.224598	0.0484
D(REMGDP(-1))	-2.864684	0.548843	-5.219497	0.0137
D(REMGDP(-2))	-1.673092	0.464439	-3.602396	0.0367
D(TO)	-0.086843	0.066833	-1.299398	0.2846
D(TO(-1))	-0.777408	0.124819	-6.228265	0.0083
D(TO(-2))	-0.647895	0.105198	-6.158845	0.0086
D(TO(-3))	-0.240215	0.076776	-3.128783	0.0521
CointEq(-1)*	-2.108865	0.289759	-7.278000	0.0054

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-9) أن معظم المتغيرات معنوية احصائياً عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قوة أثر هذه المتغيرات المفسرة على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ماعدا TO الذي يظهر أنه غير معنوي(Prob=0.2846>0.05)وهذا يعني أن مؤشر الانفتاح التجاري لا يؤثر على النمو الإقتصادي في المدى القصير.

أما فيما يخص معلمة تصحيح الخطأ (-1) Cointeq فقد ظهرت سالبة (2.108865-) ومعنوية عند مستوى 5% مما يؤكد وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل وأن الية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.

2.3.العلاقة طويلة الأجل: من خلال مخرجات برنامج Eviews12 نجد:

الجدول رقم(2-10): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-1.087674	0.441856	-2.461606	0.0907
REMGDP	1.397235	0.643549	2.171141	0.1183
TO	0.214181	0.063603	3.367463	0.0435
C	-6.138928	4.036809	-1.520738	0.2257

EC = GDP - (-1.0877*INF + 1.3972*REMGDP + 0.2142*TO - 6.1389)

المصدر: مخرجات Eviews12.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج ليس لها دلالة إحصائية، ماعدا معلمة الانفتاح التجاري معنوية (prop=0.04<0.05).

4.الإختبارات التشخيصية: للتأكد من جودة النماذج المقدرة سيتم الاعتماد على مجموعة من الاختبارات أساسية:

1.4.إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نعتمد على اختبار LM-test والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(2-11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.099309	Prob. F(2,1)	0.9134
Obs*R-squared	3.645536	Prob. Chi-Square(2)	0.1616

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

يتبين من نتائج الجدول أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء لأن قيمة F غير معنوية، حيث نقبل الفرضية الصفرية(Prop=0.9134>0.05).

2.4.إختبار عدم تجانس التباين: للكشف عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء نعتمد على إختبار ARCH.

الجدول رقم(2-12): نتائج اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.169328	Prob. F(1,19)	0.6853
Obs*R-squared	0.185499	Prob. Chi-Square(1)	0.6667

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال الجدول نجد أن قيمة Fالاحصائية غير معنوية (Prop=0.6853>0.05)ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

3.4.إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: نعتمد على إحصائية (Jarque-Bera) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-9): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

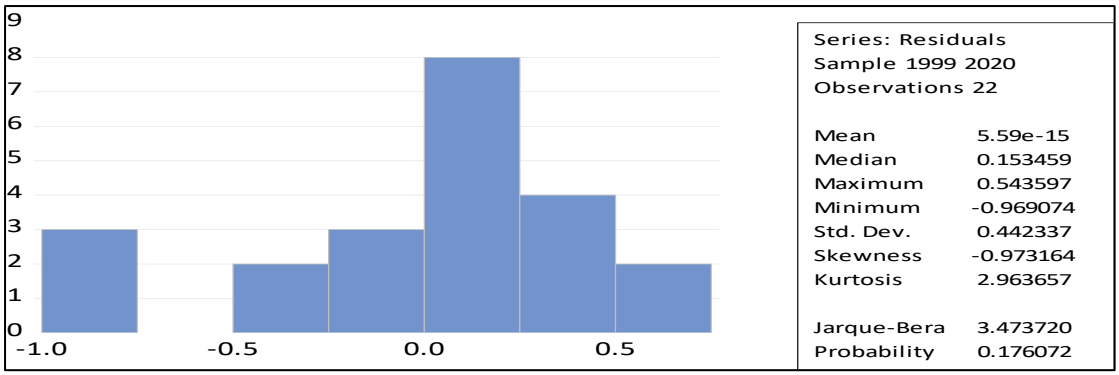

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن (Jarque-Bera =0.176072>0.05)نقبل فرضية العدم H والتي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

4.4.إختبار صحة تحديد الشكل الدالي: هنا سنحاول اختبار صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم الشكل الدالي, وذلك باستخدام اختبار Ramsey ونتائج الاختبار مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-13): نتائج اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) INF INF(-1) INF(-2) INF(-3) INF(-4) REMGDP REMGDP(-1) REMGDP(-2) REMGDP(-3) TO TO(-1) TO(-2) TO(-3) TO(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	2.787265	2	0.1082
F-statistic	7.768847	(1, 2)	0.1082
Likelihood ratio	34.89313	1	0.0000

F-test summary:

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال الجدول نلاحظ أن(Prob =0.1082> 0.05)نقبل فرضية العدم التي تثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

5.4.إختبار استقرار النموذج: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة للدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها يجب استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود(CUSUM)وكذا المجموع التراكمي بمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of skuares)حيث يبين هذان الاختباران وجود أي تغير هيكلي في البيانات، بالإضافة إلى استقرار المعلمات في الأجلين الطويل والقصير، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات الخطأ المقدرة وفق صيغة تصحيح إذا كان الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM وCUSUM of sluares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدل على ان كل المتغيرات مستقرة خلال فترة الدراسة.وهذا ما يوضحه الشكلين المواليين:

الشكل رقم(2-10):اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

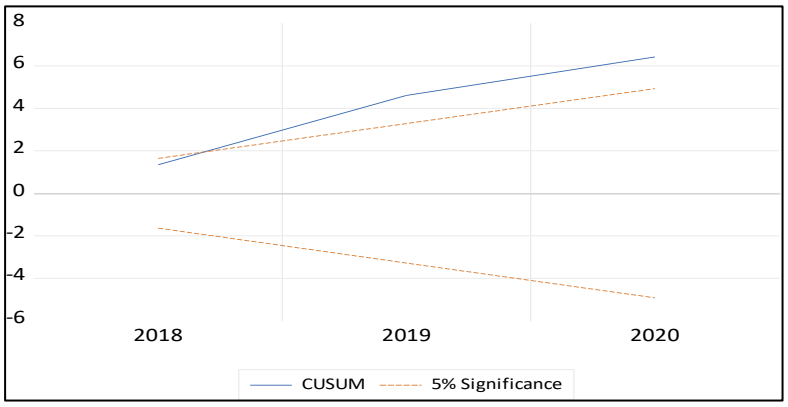

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الشكل رقم(2-11): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM of squares)

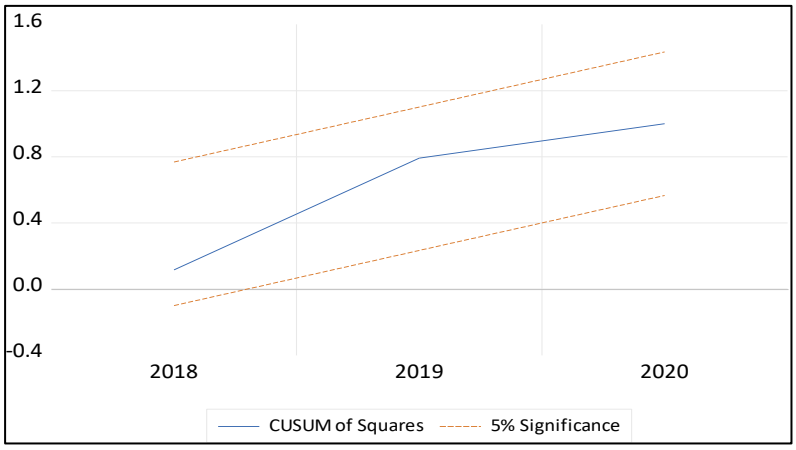

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال الشكلين (2-10) و(2-11) يتضح أن معلمات النموذج المقدر مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة، حيث أن الشكل البياني للإختبار (CUSUM) لا يقع داخل المنطقة الحرجة و (CUSUM of squares) يقع داخل المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج.

5.اختبار السببية Causality test: لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة :

الجدول رقم(2-14): نتائج اختبار Causality test

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/17/25 Time: 19:47
Sample: 1995 2020
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.4420	0.85468	23	DINF does not Granger Cause DGDP
0.5728	0.57484		DGDP does not Granger Cause DINF
0.8937	0.11313	23	DREMGDP does not Granger Cause DGDP
0.8442	0.17097		DGDP does not Granger Cause DREMGDP
0.4453	0.84652	23	DTO does not Granger Cause DGDP
0.0531	3.47161		DGDP does not Granger Cause DTO
0.7680	0.26784	23	DREMGDP does not Granger Cause DINF
0.8965	0.10996		DINF does not Granger Cause DREMGDP
0.4856	0.75214	23	DTO does not Granger Cause DINF
0.2436	1.52912		DINF does not Granger Cause DTO
0.3906	0.99103	23	DTO does not Granger Cause DREMGDP
0.7099	0.34925		DREMGDP does not Granger Cause DTO

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال نتائج اختبار السببية حسب منهج Granger، باستعمال فرق الرتبة الأولى للمتغيرات ولعدد تأخيرات (lags) يساوي 2، عدم وجود علاقات سببية ذات دلالة إحصائية بين أغلب المتغيرات محل الدراسة في الأجل القصير. فقد تبين أن كل من معدل التضخم (DINF)، تحويلات المهاجرين كنسبة من الناتج المحلي (DREMGDP)، والانفتاح التجاري (DTO)لا تسبب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (DGDP)، كما أن DGDP لا يسبب أيًا من هذه المتغيرات، باستثناء وجود علاقة سببية ضعيفة من الناتج المحلي نحو صادرات النفط عند مستوى دلالة 10%. كما لم تُسجل أية علاقات سببية معنوية بين باقي أزواج المتغيرات، سواء بين معدل التضخم وتحويلات المهاجرين، أو بين الانفتاح التجاري وبقية المتغيرات. وتشير هذه النتائج إلى غياب العلاقات السببية قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

في هذا المطلب سنقوم بمناقشة وتقييم النتائج المتحصل عليها من خلال دراستنا حول أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1995–2020) وفق منهجية ARDL.

الجدول رقم (2–15): نتائج تقدير للنموذج وفق منهجية ARDL

المتغيرات	قيمة المتغيرات	Prop
REMGDP	**1.059755**	**0.1941**
TO	**-0.086843**	**0.5859**
INF	**-0.740983**	**0.1139**
معامل التحديد(R^2)	**0.935409**	/
الانحراف المعياري	**1.740478**	/
F-statistic	**2.413682**	**0.255217**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجاتeviews12.

التحليل الإحصائي: يمثل الجدول نتائج تقدير النموذج الذي يهدف إلى دراسة أثر عدد من المتغيرات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويتضح من خلال قيم المعاملات والدلالة الإحصائية (P–value)ما يلي: أن متغير تحويلات العاملين (REMGDP)له تأثير موجب على الناتج المحلي، حيث بلغ معامل التأثير (1.059755)، إلا أن هذا التأثير غير معنوي إحصائيًا عند مستوى دلالة 5%، نظرًا لارتفاع قيمة الاحتمال المصاحب (0.1941)، أما بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري (TO) فقد أظهر علاقة سالبة مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ المعامل (0.086843–)، ولكن هذه العلاقة أيضًا لم تكن معنوية (P–value = 0.5859)، مما يدل على ضعف تأثير هذا المتغير في النموذج الحالي، في حين أظهر متغير معدل التضخم (INF)تأثيرًا سالبًا على الناتج المحلي، حيث بلغ معامل التأثير (0.740983–) وكانت قيمة الاحتمال المصاحب له (0.1139)، وهي قريبة من مستوى الدلالة 10%، ما قد يشير إلى وجود تأثير سلبي محتمل للتضخم على الناتج المحلي.

وفيما يتعلق بجودة النموذج ككل: بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة مرتفعة تقدر بـ 0.935409، مما يعني أن نحو 93.5% من التغيرات في الناتج المحلي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، وهو ما يعكس قدرة تفسيرية عالية. بينما بلغت قيمة الاحتمال المصاحب لاختبار (F-statistic) نحو 0.255217، وهي أكبر من 0.05، مما يدل على أن النموذج ككل غير معنوي إحصائيا، ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل كاف في تفسير العلاقة بين المتغيرات المدخلة والناتج المحلي.

التحليل الاقتصادي: من خلال نتائج التقدير وفق طريقة منهجية ARDL نلاحظ أن معلمة مؤشر التحويلات المالية للمهاجرين تتلائم مع النظرية الاقتصادية، والنتائج المحققة وفق إشارة المعلمة، بحيث توجد علاقة طردية بين معلمة مؤشر التحويلات المالية للمهاجرين ومعدل النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لمعلمة الانفتاح التجاري سالبة والتي قدرت بـ 0.086843-، أي أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي كانت عكسية، وهو لاينطبق مع النظرية الاقتصادية. فهناك عدة تفسيرات اقتصادية ممكنة لذلك، ماهو ينطبق على الاقتصاد الجزائري الذي هو معتمداً بشكل مفرط على قطاع واحد (وهو النفط)، وبالتالي فإن الانفتاح قد يعرض هذه القطاع لمنافسة لا تستطيع مجاراتها، مما يؤدي إلى تراجع الأداء الاقتصادي، بالاضافة الى تفسير اقتصادي اخر وهو في بعض الحالات، يؤدي الانفتاح إلى زيادة كبيرة في الواردات دون زيادة موازية في الصادرات، ما يؤدي إلى عجز تجاري يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وبالتالي على النمو الاقتصادي، خاصة في الجزائر بعد الازمة النفطية سنة 2014.

التقييم في الاجل القصير:

الجدول رقم (2-16): نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير

المتغيرات	قيمة المتغيرات	Prop
REMGDP	**1.059755**	**0.0484**
TO	**-0.086843**	**0.2846**
INF	**-0.740983**	**0.0137**
CointEp(-1)	**-2.108865**	**0.0054**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews12.

التحليل الإحصائي: من خلال الجدول الذي يوضح العلاقة في المدى القصير، يتبين أن التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي (REMGDP)تؤثر بشكل موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث بلغ معاملها 1.0597 بقيمة احتمالية (P-value)تقدر بـ 0.0484، وهو ما يدل على دلالة إحصائية عند مستوى 5%. كما أظهر معدل التضخم (INF)تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا على الناتج المحلي، حيث بلغ معامل التأثير 0.7402- وبقيمة احتمالية بلغت 0.0137. في المقابل، لم يظهر الانفتاح التجاري (TO)تأثيرًا معنويًا، حيث بلغ معامل التأثير 0.0982- بقيمة احتمالية تقدر بـ 0.2846. وتجدر الإشارة إلى أن معامل تصحيح الخطأ ((CointEq(-1)جاء سالبًا ومعنويًا (2.1088-) عند مستوى معنوية(1% = P-value)

(0.0054، ما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويفيد بأن حوالي 210% من الاختلال يتم تصحيحه في الفترة التالية، مما يعكس سرعة كبيرة في العودة إلى التوازن بعد حدوث صدمة في النظام الاقتصادي.

التحليل الاقتصادي: إن المتغير الاقتصادي بمعامل تصحيح الخطأ(ECM) في النماذج الاقتصادية الزمنية. وخصوصا نماذج تصحيح الخطأ (ECM) يرتبط بفهم العلاقة بين المد القصير والمدى الطويل بين المتغيرات الاقتصادية، والتفسير الاقتصادي للقيم السالبة CointEp(-1)<0 أن هناك عودة للتوازن طويل الأجل بعد صدمة قصيرة الأجل وهو ما يتوقع اقتصاديا، وقد جاءت قيمة معامل التصحيح سالبة بمقدار 2.1– مما يعني أن اختلال التوازن 200% من الزمن وهو يعني 200% من الفجوة بين المستوي الحالي والمستوى التوازني يصحح ويعدل في الفترة القادمة وهو بعيد أن قيمة الصفر في التعديل وهو بطيء جدا وهو ما ينطبق مع حالة الجزائر الذي يمتل المتغير التابع (الناتج المحلي) باعتبار أن النمو الاقتصادي ضئيل في أثر التحويلات المالية للمهاجرين.

التقدير في الاجل الطويل:

الجدول رقم (2–17): نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل

المتغيرات	قيمة المتغيرات	Prop
REMGDP	**1.397235**	**0.1183**
TO	**0.214181**	**0.0435**
INF	**-1.087674**	**0.0907**
C	**-6.138928**	**0.2257**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews12.

التحليل الإحصائي: أسفر تقدير النموذج القياسي إلى تفسير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) باستخدام كل من التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي (REMGDP)، والانفتاح التجاري (TO)، ومعدل التضخم(INF)، عن نتائج متباينة من حيث الأثر والدلالة الإحصائية. حيث أظهرت نتائج النموذج أن متغير الانفتاح التجاري (TO)له تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي، إذ بلغ معامل التأثير 0.84 بقيمة احتمالية (P–value)تقدر بـ 0.0435، ما يشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى 5%. في المقابل، بيّن معدل التضخم (INF)تأثيرًا سلبيًا على الناتج المحلي، إذ بلغ معامل التأثير 1.08–، مع قيمة احتمالية قدرها 0.0907، مما يعني دلالة إحصائية جزئية عند مستوى 10%. أما التحويلات المالية (REMGDP)فقد أظهرت أثرًا إيجابيًا على الناتج المحلي بمعامل قدره 1.37، إلا أن هذا الأثر لم يكن معنويًا إحصائيًا –P (value = 0.1483)، ما قد يؤدي إلى ضعف العلاقة المباشرة أو وجود تأثير غير مباشر على النمو الاقتصادي. في ضوء هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن الانفتاح التجاري يمثل العامل الأكثر تأثيرًا على النمو الاقتصادي في العينة محل الدراسة، في حين أن التحويلات المالية لم تظهر أثرًا معنويًا في هذا التقدير.

$$GDP = -6.1 - 1.08INF + 1.397REMGDP + 0.21TO$$

التحليل الإقتصادي: إن نتائج التقدير (معالم النموذج) تتلائم وتتطابق مع الفكر الاقتصادي (النظرية الاقتصادية) باستثناء حد الكفاف (الثابت) قيمته سالبة تقدر ب6.1 أي وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير ما أثر بقوة مباشرة على متغيرة النمو الاقتصادي.

خلاصة:

تم في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة التحليلية التي تمثلت في تسليط الضوء على واقع التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المستقبلة والمرسلة، ثم تحليل نسبة التحويلات بالنسبة للناتج الإجمالي GDP ونسبتها بالنسبة لميزان المدفوعات .

أما في الدراسة القياسية فقد تم أخذ البعض من المؤشرات لتحديد العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995–2020 حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التحويلات المالية والنمو الاقتصادي، مما أوجب استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL حيث توصلنا إلى أن معلمة تصحيح الخطأ التي تقيس سرعة التكيف في الأجل القصير إلى الأجل الطويل سالبة ومعنوية، كما أظهرت النتائج عدم التوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للتحويلات المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الخاتمة

خاتمة:

بعد تناولنا لهذا الموضوع المرتبط بالإشكالية التالية: ما مدى الآثار التي يخلفها التحويلات مالية للمهاجرين على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995 2020 ومن أجل الإلمام بجوانب البحث قدر المستطاع ارتأينا أن نقسم موضوع البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، فالفصل النظري تناولنا فيه مفاهيم عامة تحويلات مالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي مع دراسة العلاقة بينهم، ثم تطرقنا إلى الدراسات السابقة حول التحويلات مالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي، أما الفصل التطبيقي أردنا من ورائه التعرض ابتداءا من تحليل مؤشرات تحويلات مالية والنمو الاقتصادي ثم التطرق إلى الدراسة القياسية انطلاقا من دراسة استقراريه السلاسل وصولاً إلى تقدير النموذج الذي يفسر الظاهرة، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج التي تمكننا من اختبار صحة الفرضيات التي يمكن على أساسها تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع .

اختبار صحة الفرضية:

من خلال دراسات أثر التطور التحويلات مالية على النمو الاقتصادي يمكن اختبار الفرضيات الدراسة:

من خلال دراسات أثر التطور التحويلات مالية على النمو الاقتصادي يمكن اختبار الفرضيات الدراسة:

تنص الفرضية الأولى على انه: التحويلات المالية للمهاجرين هي الأموال التي يرسلها المقيمين بالخارج إلى أسرهم في أرض الوطن سواء من أجل الاستهلاك أو الاستثمار وقد أظهرت الدراسات أن هذه التحويلات تُعد مصدرًا ثانوي للدخل في الأسر المستقبلة، حيث تساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تمويل مشاريع استثمارية، مما يعزز النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة.

تنص الفرضية الثانية على انه: قد تم تأكيد هذه الفرضية من خلال النمو الاقتصادي هو نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة، ويعكس مدى توسع النشاط الاقتصادي للدولة وتحسن مستوى معيشة السكان. وتُعتبر التحويلات المالية للمهاجرين من العوامل المؤثرة في تعزيز هذا النمو، حيث تساهم هذه التحويلات في زيادة الإنفاق المحلي وتحفيز الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والناتج الاقتصادي الكلي.

تنص الفرضية الثالثة على انه: تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد ودعم المشاريع الاستثمارية وقد أظهرت الدراسات أن هذه التحويلات تزيد من دخل الأسر وتُمكنها من تلبية احتياجاتها الأساسية، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما توفر موارد مالية إضافية يمكن توجيهها نحو الاستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة، مما يساهم في خلق فرص عمل وزيادة الإنتاج المحلي، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي بشكل عام. والتي تفترض وجود علاقة إيجابية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي، فقد تم اختبارها باستخدام النموذج القياسي وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحويلات المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة (1995–2020). وبالتالي، تُرفض الفرضية الثالثة إحصائيًا في ضوء نتائج الدراسة.

تنص الفرضية الرابعة على انه: تؤدي التحويلات المالية للمهاجرين إلى تحسين المستوى المعيشي في الأجل التقصير وفي الأجل الطويل تؤدي إلى تطوير البنى التحتية وقد أثبتت الدراسات أن التحويلات ترفع من القدرة الشرائية للأسر، مما يحسن من مستوى المعيشة بشكل مباشر من خلال زيادة الإنفاق على الغذاء والتعليم والصحة. أما على المدى الطويل، فتُستخدم هذه التحويلات في بعض الأحيان لتمويل مشاريع استثمارية أو تحسين الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، والكهرباء، مما يسهم في تطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية للدولة

– **تنص الفرضية الخامسة على انه:** يوجد علاقة معنوية بين التحويلات المالية للمهاجرين والنمو الاقتصادي، كما يوجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وقد أظهرت التحليلات الإحصائية أن زيادة التحويلات المالية ترتبط ارتباطًا إيجابيًا مع مؤشرات النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الاستثمار. كما بينت النتائج وجود تأثير مباشر للتحويلات على هذه المتغيرات، مما يؤكد وجود علاقة سببية تفسر كيفية مساهمة التحويلات في تعزيز النمو الاقتصادي

نتائج الدراسة ويمكن تقسيمها الى نظرية وتطبقيه.

النتائج النظرية للدراسة:

– التحويلات المالية للمهاجرين تُعد مصدرًا خارجيًا مهمًا للتمويل، خصوصًا في الدول النامية، ولها تأثير مباشر وغير مباشر على النشاط الاقتصادي.

– تتنوع طرق التحويل بين القنوات الرسمية (كالمصارف ومؤسسات التحويل المالي) وغير الرسمية (كالنقل الشخصي أو عبر وسطاء)، ما ينعكس على حجم التدفقات المسجلة.

– المهاجرون يمثلون فئة اقتصادية واجتماعية خاصة، تختلف خصائصهم حسب دوافع الهجرة (اقتصادية، سياسية...)، مما يؤثر على سلوكهم في إرسال الأموال.

– التحويلات المالية تلعب دورًا في دعم الأسر في بلد الأصل، عبر تحسين مستوى المعيشة وتخفيف الفقر، لكنها لا تعد دائمًا بديلا للسياسات الاقتصادية التنموية.

– النمو الاقتصادي يمكن قياسه بعدة مؤشرات، أبرزها الناتج المحلي الإجمالي، كما تختلف نماذج تفسير النمو بين مقاربات تقليدية وحديثة.

– نماذج النمو الداخلي والخارجي تقدم أطرًا لفهم أثر العوامل الخارجية، مثل التحويلات، على النمو، خاصة عندما تكون مستدامة وتُوجه نحو الاستثمار لا الاستهلاك فقط.

– من خلال استعراض التجارب الدولية، خاصة في الدول النامية، تبين وجود علاقة متفاوتة بين التحويلات والنمو، تتأثر بالبيئة المؤسساتية، ومستوى تطور السوق المالية، واستقرار السياسات الاقتصادية.

النتائج التطبيقية للدراسة:

– تراوحت نسبة التحويلات المالية الواردة من الخارج ما بين 1% و2.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس مساهمة معتدلة في دعم الاقتصاد، خاصة على مستوى تمويل الاستهلاك الأسري وتقليل الاعتماد على الدخل المحلي.

– بلغت نسبة التحويلات المالية المرسلة إلى الخارج حوالي 84% من إجمالي التحويلات في فرنسا، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بدول أخرى لم تتجاوز فيها النسبة 3.28%. يعكس ذلك حجم الجالية الأجنبية المقيمة في فرنسا وارتفاع قدرتها التحويلية.

– عرف ميزان التحويلات خلال سنة 2022 تحسنًا ملحوظا، منتقلاً من عجز نسبته 1.48% في عام 2021 إلى فائض بلغ 18.47%. ويعكس هذا التحول ال إيجابي الدور المحوري الذي تؤديه التحويلات في التخفيف من الضغوط الواقعة على ميزان ال مدفوعات

– بعد دراسة الاستقرارية باستخدام منهجية ديكي فولر توصلنا إلى أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، لكنها مستقرة عند الفرق الأول وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة (1) I.

– للنموذج قوة تفسيرية عالية بحيث بلغت قيمة معامل التحديد R= 93,54%، حيث أن هذه النسبة تفسرها المتغيرات المستقلة، والنسبة الباقية 6,45% تفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، أما بالنسبة لإحصائية فيشر فهي غير معنوية.

– أظهرت النتائج انه توجد علاقة قصيرة الأجل بين نسبة التحويلات المالية إلى الناتج ومعدل التضخم في الأجل القصير حيث يوجد علاقة موجبة مع نسبة التحويلات المالية للمهاجرين إلى الناتج المحلي الاجمالي ويوجد علاقة عكسية على النمو الاقتصادي بالنسبة للانفتاح التجاري ومعدل التضخم، ومن خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير أن حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (2,10−) ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الخطأ الذي يظهر في الأجل القصير يعود إلى مستواه التوازني في الأجل الطويل. كما أشارت النتائج في المدى الطويل أن المتغيرات المستقلة تأثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي ماعدا معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

الاقتراحات والتوصيات:

– التحويلات تستخدم غالبا في الاستهلاك الشخصي (مقل الغذاء، السكن....) وهو امر مهم، لكنه لا يساهم بشكل كافي في التنمية الاقتصادية المستدامة، والتوجيه نحو الاستثمار الإنتاجي يخلق قيمة مضافة، ويوسع قاعدة الاقتصاد الحقيقي.

– انشاء صناديق استثمارية مدعومة بالتحويلات، بحيث يمكن استخدام جزء من التحويلات عبر أليات جماعية أو تشاركية في انشاء صناديق الاستثمار توجه الأموال نحو مشاريع بنية تحتية او إنتاجية تعود بالنفع على المجتمع.

– تشجيع شمول المالي وتوسيع القنوات الرسمية للتحويلات، بحيث نقل نسبة كبيرة من التحويلات في بعض الدول النامية عبر القنوات الغير رسمية (مثل التحويلات النقدية اليدوية) مما يحرم الاقتصاد من الاستفادة منها ويقلل من قدرة الدولة على تتبعها وتوجيهها.

– قدرة الاسرة على استثمار التحويلات تتوقف على معرفتها وادارتها المالية، وكثير من الاسر تستهلك التحويلات بالكامل لغياب الوعي بأهمية الادخار والاستثمار

–تطوير منتجات رقمية ذكية تربط المهاجرين بالفرص الاستثمارية بالوطن، بحيث ان المهاجرين لديهم الرغبة في الاستثمار، لكن العائق هو الافتقار الى المعلومات وشعور بعدم الثقة والأمان قانوني.

– اصلاح الأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بالتحويلات والاستثمار الأجنبي للأفراد.

– تشجع الشراكات والاتفاقيات بين القطاع الخاص والمستثمرين المغتربين.

– التركيز على المناطق المهمشة في توجيه التحويلات باعتبار التركيز في بعض الدول التحويلات في المدن الكبرى بينما تعاني المناطق الريفية من ضعف في الاستثمار والتنمية.

– على الحكومات ربط التحويلات المالية بخطط التنمية المحلية والذي يسهم في تحسين الخدمات والبنية التحتية.

الأفاق المستقبلية:

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي اتضحت لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

1. ما مدى مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في الحد من الفقر في الدول العربية؟
2. ماهي الاثار التي تخلفها التحويلات مالية المستقبلة على القيمة العلمية المحلية اخذ عينة مختار من الدول؟
3. ما مدى تأثير التحويلات المالية على إعادة توزيعات الدخل لتقليص الفجوة التنموية في الدول شمال افريقيا؟
4. هل تساهم التحويلات في احداث التغير في السوق؟

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

أولا : مراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أيمن زهري، **الهجرة الدولية الحالة المصرية**، مصر.
2. إسماعيل محمد بن قانة ، "**اقتصاد التنمية (نظريات نماذج – استراتيجيات)**" ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن – 2012.
3. جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، كتاب متوفر في رابط :https://www.noor-book.com/book/review/13448،
4. محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو الاقتصادي**، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، السنة: 2016.
5. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، "**التنمية الإقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**"، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2006.
6. مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات ومضوعات)**، جامعة البقاء التطبيقية – الأردن دار وابل للنشر،الطبعة الأولى، 2007 .

اطروحات ومذكرات

1. العربي رحماني، "**أثر التدفقات المالية والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد قياسي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية: 2016/2017.
2. تسميداني سيد أحمد، "**أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (2012- 2013).
3. شهرزاد بورداش، "**أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي "VAR" للفترة (1970-2012)**" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص: إقتصاد مالي وتقنيات كمية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية: 2016/2017.

4. فتيحة بن علية، "**تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية وقياسية للفترة(1970/2015)**"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه،الطور الثالث، تخصص:اقتصاد كلي مطبق، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية:2018/ 2019.

5. محي الدين حمدان، " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة التحديات الحاضر والمستقبل**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: تخيط، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الدراسية:2009/2008.

6. نادية سوداني، " تحويلات المهاجرين العرب ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة بعض البلدان العربية خلال الفترة 2000-2010 "، (مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية واقتصاد دولي، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف-، السنة الدراسية: 2012/ 2011).

7. نادية معلالة، مليكة درويش، "**أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال2014 -2001 دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985- 2013**"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: تمويل التنمية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة: 8 ماي 1945 -قالمة-، السنة الدراسية: 2014/2015.

المجلات العلمية والدوريات والتقارير:

1. إبراهيم علي جماع الباشا، **محددات التحويلات المالية للمهاجرين السودانيين دراسة تطبيقية 2000- 2019**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، الصادرة عن: جامعة القصيم ، مملكة العربية السعودية ، المجلد:16، العدد: 1، 2023، ص: 115.

2. أفياء أزهر هاشم، رنا سلام أمانة، **أثر الهجرة الدولية على حق الأفراد في التنمية المستدامة**، صادرة عن: مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، صادرة عن : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة النهرين ،العدد:49، العراق، 2021.

3. إيمان بن تومي، **الآثار الإقتصادية للتحويلات المالية المهاجرين-دراسة حالة الهند للفترة 1990- 2023**-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، االصادرة عن جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعرريج-، الجزائر، المجلد: 11، العدد: 02، 2024.

4. شلير علي صالح، **أثر المحددات الخارجية في النمو الاقتصادي لبلدان عربية مختارة للمدة(2005-2021)**، مجلةالإدارة والاقتصاد، صادرة عن : مجلد: 48، العدد: 139 ، العراق، 2023.

5. عائشة بنو جعفر، **أثر تحويلات المهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1980-2020**، مجلة مجاميع المعرفة، صادرة عن المركز الجامعي علي كافي بتندوف، الجزائر،2022.

6. عبد الرزاق سلام سهيلة وفرجاني، **واقع التحويلات المالية للمهاجرين في المنطقة العربية**، مجلة التحليل والإستشراف الاقتصادي، الصادرة عن : جامعة يحي فارس – لمدية ،المجلد الرابع، العدد: 2، الجزائر،2024.

7. علي عبد الوهاب نجا، **العلاقة بين التحويلات المالية للعاملين بالخارج والتطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2012/1975)"دراسة تحليلية قياسية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث، الصادرة عن كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

8. عبد القادر طيوب، يوسف حوشين، **أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لعينة من دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2000 – 2020)**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، صادرة عن جامعة البليدة، الجزائر، العدد: 2، 2022.

9. فاطمة ملحاوي، **الأثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين في الدول المغاربية**، مجلة دفاتر اقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة وهران، الجزائر، العدد: 1، 2018.

10. كريم طه طاهر شريف، **الهجرة غير الشرعية والجهود الدولية لمعالجتها**، مجلة افاق علمية، صادرة عن: كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ، العدد: 35، العراق، 2020.

11. محمد بوعتلي، ناصر غزواني، **المحددات الفردية للتحويلات المالية التي يقوم بها المهاجريين الجزائريين المقيمين بفرنسا**، مجلة Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economic Mondiale، الصادرة عن المدرسة العليا للتجارة القطب الجامعي-القليعة-، الجزائر،2018.

12. منال جابر محمد مرسي ، **دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية للفترة(1990-2019)**، مجلة البحوث المالية والتجارية ، صادرة عن : كلية التجارة – جامعة سوهاج، المجلد:22، العدد: الأول، مصر، 2021.

13. محمود عبد الكريم مفرج الزيود نايف محمد حسين الزيود ، **دراسة تحليلية لظاهرة الهجرة غيرالشرعية (المفهوم، الخصائص، الدوافع، المواجهة القانونية الدولية)**، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، الصادرة عن: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مؤتة –الكرك ، العدد: 40، الأردن، 2021.

14. محمود عمر محمد عيسى، **الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا دراسة ميدانية**، مجلة الأبحاث ، الصادرة عن : كلية الاداب ، جامعة الزاوية ، العدد: الثاني عشر، ليبيا، 2018.

15. هشام بوطالبي، محمد بن سعيد، **التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات**، مجلة العلوم الاقتصادية، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد: 1، 2017.

16. هشام بوطالبي، محمد بن سعيد، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970–2019، مجلة Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE Spatial and entrepreneurial development stu dies laboratory، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية بأدرار، الجزائر، العدد: 3، 2022.

17. سعيدي وصاف ، تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية للفترة (1999–2015) ، صادرة عن : كلية إدارة الأعمال جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، 30/06/2019.

المراجع الأجنبية:

1. A,cooray ،The Impact of Migrant Remittances on Economic Growth: Evidence from South Asia مجلة ،Review of International Economics.2012 .
2. Alina Cazachevicia, Tomas Havraneka, and Roman Horvatha,b ،Remittances and Economic Growth: A Meta-Analysis،
3. Vesna Bucevska ،IMPACT OF REMITTANCES ON ECONOMIC GROWTH: EMPIRICAL EVIDENCE FROM SOUTH-EAST EUROPEAN COUNTRIESمجلة ، South East European Journal of Economics and Business .2022
4. M, nejib boutaleb, Caractéristiques et problématiques de la migration irrégulière de l'Afrique vers l'Europe à travers les pays du Maghreb : le cas de la Tunisie, Arabic Renewal Journal, N°: 2, country: tunisie, year: 2024.

5. I,abd, G,daher, Analsis of financial depth indicators and theirimpact on economic growth, Egypt as a model for the period (2005-2020), Al-Ghari Journal of Administration and Economics, N°:4 ,country:Egypt, year:2022
6. I,abd, G,daher, Analsis of financial depth indicators and theirimpact on economic growth, Egypt as a model for the period (2005-2020), Al-Ghari Journal of Administration and Economics, N°:4 ,country:Egypt, year:2022
7. Nkoro, E., & Uko, A. K, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation Journal of Statistical and Econometric Methods, N4,2016.
8. Zohra, T. F., Assia, B., Mohammed, B. L., Samir, O. B., & Aicha, O . An analytical study of the‹evolution of migrant remittances in developing countries: A case study of Algeria , International Journal of Economic ‹Perspectives,18(9),1376-1391.Retrievedfrom https://ijeponline.org/index . php/journal/article/view/646

الملتقيات والمحاضرات:

1. أمال بن ناصر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي 2**، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945-قالمة-، السنة:2020/2021، ص ص: 84، 85.
2. أمين حواس، **نظريات التنمية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون -تيارت-، السنةالدراسية:2020/2021.
3. دحمان بواعلي سمير، عبد الكريم البشير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري-**، منتدى الاقتصاديين المغاربة.
4. رؤوف عباس حامد، **محاضرات في التاريخ الاقتصادي**.

المواقع الالكترونية:

1. عدنان ربابعة، **استراتيجيتي النمو المتوازن وغير المتوازن**، على قناة : دكتور عدنان ربابعة، تاريخ الاستماع:20/04/2025،على الساعة : 09:00 ، الرابط على قناة اليوتيوب:
https://youtu.be/d6GWfupQMZc?si=DRMOMAKic_FHIsIe
2. Aqsa Durrani ‹On youtube channel: Modernization Theory Comparative Politics‹veung date :2025/04/20 ‹ On time:09:00AM ‹On the link https://youtu.be/kkejFmfreno?si=ip655PQ0HlLBbJxT

الملاحق

ملحق رقم 01: بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة(1995-2020)

INF	TO	REMGDP	GDP	Years
29.7796265	55.1910052	2.68171674	3.9	1995
18.6790759	53.7051479	1.87467163	3.8	1996
5.73352275	52.2439115	2.20019207	1.2	1997
4.95016164	45.0944506	2.19972772	5	1998
2.64551113	50.9291093	1.6241552	3.2	1999
0.33916319	62.8583436	1.44185847	3.8	2000
4.22598835	54.5296491	1.12769172	1.9	2001
1.41830192	56.5896053	1.73938195	5.2	2002
4.26895396	57.7691353	2.38152705	6.8	2003
3.9618003	61.3579976	2.6764242	5.2	2004
1.38244657	66.8404602	0.15880931	4.7	2005
2.31149919	65.915292	0.15355335	5.3	2006
3.67899575	67.5454734	0.0694853	4.8	2007
4.85859063	71.0284923	0.05745076	2.4	2008
5.73706036	64.2847547	0.10001309	2.1	2009
3.91106196	63.491216	0.11057695	2.1	2010
4.52421151	62.22009	0.09291806	2.8	2011
8.89145091	60.7576393	0.09458384	3.3	2012
3.25423911	59.1510082	0.09124952	4	2013
2.91692692	56.923542	1.02637284	2	2014
4.78444701	53.2046226	1.06531142	3.6	2015
6.3976948	49.7609328	1.10034374	4.9	2016
5.59111591	49.8208162	0.94369002	0.3	2017
4.2699902	52.4361677	1.02027893	1.1	2018
1.95176821	46.5068426	0.92310648	0.7	2019
2.41513094	40.3897566	1.03085687	1.2	2020

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات 1995-2020 تحت عنوان التحولات النقدية والمالية، بيانات البنك الدولي لسنوات 1995-2020.

ملحق رقم 02: الاحصائيات الوصفية للمتغيرات محل الدراسة

TO	REMGDP	INF	GDP	
56.94406	1.076383	5.495336	3.280769	Mean
56.75657	1.028615	4.247471	3.450000	Median
71.02849	2.681717	29.77963	6.800000	Maximum
40.38976	0.057451	0.339163	0.300000	Minimum
7.552889	0.882302	6.010112	1.692104	Std. Dev.
-0.163685	0.355053	3.043909	0.014219	Skewness
2.427362	1.930234	12.11271	2.115994	Kurtosis
0.471343	1.786038	130.1116	0.847465	Jarque-Bera
0.790040	0.409418	0.000000	0.654599	Probability

1480.545	27.98595	142.8787	85.30000	Sum
1426.153	19.46141	903.0363	71.58038	Sum Sq. Dev.
26	26	26	26	Observations

ملحق رقم 03: مصفوفة الاتباطات بين متغيرات الدراسة

	GDP	REMGDP	TO	INF
GDP	1.00000000	0.2508002	0.32067862	0.05188054
REMGDP	0.25080021	1.0000000	-0.48564103	0.37796522
TO	0.32067862	-0.4856410	1.00000000	-0.09756069
INF	0.05188054	0.3779652	-0.09756069	1.00000000

ملحق رقم 04: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام منهجية ديكي فولر عند المستوى

```
> adf.test(variables$GDP)

        Augmented Dickey-Fuller Test

data:  variables$GDP
Dickey-Fuller = -2.4735, Lag order = 2, p-value = 0.392
alternative hypothesis: stationary

> adf.test(variables$REMGDP)

        Augmented Dickey-Fuller Test

data:  variables$REMGDP
Dickey-Fuller = -1.7645, Lag order = 2, p-value = 0.6621
alternative hypothesis: stationary

> adf.test(variables$TO)

        Augmented Dickey-Fuller Test

data:  variables$TO
Dickey-Fuller = -0.29557, Lag order = 2, p-value = 0.9838
alternative hypothesis: stationary

> adf.test(variables$INF)

        Augmented Dickey-Fuller Test

data:  variables$INF
Dickey-Fuller = -3.5313, Lag order = 2, p-value = 0.05954
alternative hypothesis: stationary
```

ملحق رقم 05: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام منهجية ديكي فولر عند الفرق الأول

```
adf.test(diff(variables$GDP))

        Augmented Dickey-Fuller Test
```

```
                data:  diff(variables$GDP)
Dickey-Fuller = -4.0487, Lag order = 2, p-value = 0.02156
            alternative hypothesis: stationary

            > adf.test(diff(variables$REMGDP))

               Augmented Dickey-Fuller Test

               data:  diff(variables$REMGDP)
Dickey-Fuller = -3.8254, Lag order = 2, p-value = 0.0339
            alternative hypothesis: stationary

              > adf.test(diff(variables$TO))

               Augmented Dickey-Fuller Test

                data:  diff(variables$TO)
 Dickey-Fuller = -4.5759, Lag order = 2, p-value = 0.01
            alternative hypothesis: stationary

             > adf.test(diff(variables$INF))

               Augmented Dickey-Fuller Test

                data:  diff(variables$INF)
Dickey-Fuller = -4.0135, Lag order = 2, p-value = 0.02279
            alternative hypothesis: stationary
```